شرح الفصيح للزمخشري

(تحقيق نسبته ونظرات فيه)

مجموع مقالات نُشرت تباعا في مجلة (عالم الكتب)

جمع وتنسيق

شعبان الفرماوي

الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن
كلية التربية للبنات - مكة المكرمة

مقدمة : تعود صلتي العلمية بأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري إلى عهد الطلب في المرحلة الجامعية في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أرجع إلى نسخة من المفصل قديمة الطبع استعرتها من مكتبة العالم الورع ملا محمد بن ملا رشيد - رحمه الله - في مدينة القامشلي في سوريا وذلك في عام ١٩٧٢م على ما أتذكر، وتوثقت هذه الصلة العلمية مع الزمخشري في السنة التمهيدية للماجستير في كلية اللغة العربية في الرياض، حيث كان المقرر في النحو أبوابًا من شرح المفصل لابن يعيش، وازدادت عرى هذه الصلة مع فخرخوارزم توثقًا في أثناء إعداد رسالة الماجستير، حيث حققت ودرست كتاب لباب الإعراب للإسفراييني، ووقفت على الأثر الذي تركه العلامة الزمخشري في نتاج الإسفراييني، وكان هذا فاتحة الدراسة التي تقدمت بها للدكتوراه عن الدراسات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجري، وفي هذه الدراسة عرفت الزمخشري النحوي البلاغي اللغوي معرفة جيدة بحمد الله وفضله، فقد درست نحوه في الكشاف وفي المفصل وفي حواشي المفصل وفي الأنموذج وفي الأحاجي النحوية، وفي المفرد والمؤلف، وبينت منهجه في هذه الكتب ومذهبه النحوي، والأثر الذي تركه في الدراسات النحوية بعامة في المشرق الإسلامي .

ثم حققت حواشي المفصل، فوقفت على أهم المصادر التي نهل منها الزمخشري في النحو والصرف واللغة .

قدمت هذه المقدمة لأبيّن عنايتي بآثار الزمخشري وبخاصة ما يتصل منها بالنحو والصرف واللغة، ولأوضح السبب الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع .

فقد كان النبأ الذي وصلني عن وجود شرح للفصيح للزمخشري محقق في جامعة أم القرى نبأً ساراً باديءَ الأمر، بما كنت أرجو أن أجد فيه ما يعينني في العثور على بعض الشواهد التي ذكرها الزمخشري في حواشيه على المفصل ولم أجدها في مراجعي، وانتظرت ظهور شرح الفصيح هذا مطبوعًا محققًا عدة أشهر، حتى إذا تم طبعه واقتنيت نسخة منه واطلعت عليه تبدد سروري، حيث لم أجد الزمخشري الذي عرفته، ووجدت نفسي أمام شخص آخر تختلف مصادره عن مصادر الزمخشري التي أعرفها وتختلف مصطلحاته عن مصطلحاته، فمصادر الزمخشري تكاد تكون بصرية خالصة، ومصطلحات الزمخشري النحوية بصرية واختياراته بصرية .

أما شارح الفصيح هذا فأهم مصادره الفراء والكسائي شيخا أهل الكوفة ، ولا عجب في ذلك فشيخاه ابن مهدي وأبو أحمد العسكري اللذان أكثر النقل عنهما من تلامذة ابن الأنباري الذي يعد من أئمة الكوفيين بعد ثعلب .

وقد قرأت هذا الشرح أكثره، ووجدت فيه من الدلائل ما يقطع بنفي نسبته إلى الزمخشري ، كما وجدت أن ما قدّمه المحقق من أدلة لإثبات هذه النسبة لايثبت أمام النقد العلمي ، لذلك جاء هذا البحث إحقاقًا للحق وتبيانًا له وتثبيتًا .

التمهيد :

صدر هذا الكتاب بعنوان شرح الفصيح لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، بتحقيق ودراسة إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، ضمن سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، والكتاب هو التاسع ضمن هذه السلسلة ، ويقع في جزأين على حسب تقسيم المحقق .

وفي قسم الدراسة ناقش المحقق أدلة عبدالله الجبوري الذي نسب هذا الشرح لأبي هلال العسكري، وأدلة علي مشري الذي نسبه إلى أبي علي الأهوازي، وذكر أن البغدادي نقل من هذا الشرح نصين أحدهما في شرح أبيات مغني اللبيب والثاني في حاشية على شرح بانت

سعاد، ونسب الشرح إلى الإستراباذي ، ولكن المحقق لم يقف طويلاً عند هذه النسبة لأنه لم يقف على ترجمة وافية دقيقة للإستراباذي هذا (١) .

فالكتاب كما ترى اختلف في نسبته قديمًا وحديثًا فقديمًا نص البغدادي على أنه للإستراباذي، ونص اللبلي صاحب تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح على أنه للزمخشري على حسب ما ذكره المحقق، حيث ذكر نصوصًا كثيرة نقلها اللبلي في شرحه منسوبة للزمخشري، وهي موجودة في هذا الشرح .

وحديثًا نسبه عبدالله الجبوري إلى أبي هلال العسكري، ونسبه علي مشري لأبي علي الأهوازي، ونسبه المحقق أخيرًا للزمخشري .

ولعلي أقدم ما يعين على تحقيق النسبة إلى مؤلفه الحقيقي في المباحث الآتية :

المبحث الأول : الأدلة النافية نسبة الشرح للزمخشري.

أغلب الأدلة التي سأعرضها - بإذن الله تعالى - فيما يأتي مأخوذ من نصوص شرح الفصيح، وقليل منها مأخوذ من خارج هذا الشرح .

الدليل الأول - شيوخ الشارح :

ذكر الشارح أسماء بعض شيوخه الذين أخذ منهم، فممن نص على الأخذ منه علي بن مهدي، قال في شرحه مادة (برد): والبرد الثبوت، يقال: برد لي على فلان حقٌ. أي: ثبت، وأنشدني ابن مهدي :

اليوم يومٌ بارد سمومه
من جزع اليوم فلا نلومه (٢)

وقال في حديثه عن أسماء العسل : «ومنها الطرم بكسر الفاء وفتحها ، والخيم ، والشراب ، والماذي ، والسنوت بفتح السين وتشديد النون والسِّنوت ، أنشدنا علي بن مهدي :

هم السمن بالسنوت لا ألس فيهم
وهم يمنعون جارهم أن يقرّدا (٣)

وقال في موضع آخر: «والحُساس الشؤم والشر، أنشدنا ابن مهدي قال : أنشدنا ابن الأنباري :

رب شريب لك ذي حساس
شرابه كالحزّ بالمواسي (٤)

وقال في شرح (أجبرت) : تقول: جبرته بمعنى الإجبار، وعلى هذه اللغة قولهم جبّار، لأن فعّالاً لا يأتي إلا من الثلاثي، وسمعت ابن مهدي يقول: جبار من أجبر على غير قياس (٥) .

وتوجد نصوص أخرى غير هذه وفيها كلها ينص الشارح على اسم شيخه، وهو علي بن مهدي .

فهل أخذ الزمخشري اللغة عن علي ابن مهدي هذا؟

والجواب أن ذلك لا يمكن مطلقًا، فعلي ابن مهدي هذا أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ (٦) ، كما اتضح من النص الثاني من النصوص التي سبقت ، وولادة الزمخشري كانت سنة ٤٦٧هـ (٧) ، فهل يعقل أن يعيش تلميذ ابن الأنباري بعد أستاذه قرنًا ونصف قرن ليكون شيخًا للزمخشري ؟

هذا ؛ فضلاً عن أن كتب التراجم لا تذكر للزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر محمود بن جرير الضبي، وقد نص الزمخشري على الأخذ منه، وأبي علي الحسن ابن المظفر النيسابوري الذي تذكر كتب التراجم أنه من شيوخه ولكنها مع ذلك تذكر أنه توفي سنة ٤٤٢هـ، والزمخشري ولد سنة ٤٦٧هـ (٨) ففي أخذ الزمخشري عنه نظر .

فنص الشارح على الأخذ مباشرة من علي بن مهدي دليل قاطع على أن الشرح ليس للزمخشري.

وقد رجح المحقق أن علي بن مهدي هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد(٩)، وأن الزمخشري لا يروي عنه مباشرة وأنه يوجد سقط في سياق الرواية.

قلت: السياق لا ينبئ عن أي سقط كما هو واضح، وابن مهدي شيخ الشارح بلا شك، ولكن هل هو الكسروي المتوفى في خلافة المعتضد أي حوالي سنة ٢٨٩هـ ؟

والجواب أنه ربما كان حفيد الكسروي هذا، فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي ابن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي، فلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي ابن مهدي الجد الأول، أما الحفيد فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع .

وسواء أكان هذا أم غيرَه، فهو تلميذ لابن الأنباري على ما اتضح من أحد النصوص السابقة، فهو من علماء القرن الرابع بدون شك، وهو أيضًا شيخ لشارح الفصيح هذا بدون شك .

كما نص الشارحُ على اسم شيخ آخر من شيوخه وهو أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري صاحب كتاب تصحيفات المحدِّثين (١٠) .

قال الشارح في حديثه عن معنى *الإرجاء*، والمرجئة: أنشدنا أبو أحمد العسكري عن غيره عن الباهلي :

تعيب القـــول بالإرجاء حتى
ترى بعض الرجاء مــن الجرائر
وأعظم مـــن أخي الإرجاء عيبًا
وعيـدي أصـر علـى الكبـائر (١١) .

وقال في موضع آخر: «والخِلب: قيل إنه زيادة معلقة من الكبد، يقال لها: أذن الكبد، وهذا أحسن، أنشدني العسكري :

ألست ترين الحب كيف أصابني
وكيف رماني بين خلبي وأضلعي» (١٢)

فهذان النصان قاطعان في *الدلالة* على أن الشارح يروي مباشرة عن أبي أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ وهو تلميذ ابن دريد على ما سيأتي، فكيف يقال بعد ذلك: ربما كان ثَمَّ سقط قبل قوله أنشدنا وأنشدني أو بعده. أو كيف بعد ذلك ينسب الشرح إلى الزمخشري ! .

كما نص الشارح على الأخذ من شيخ آخر كنيته أبوطارق (١٣) .

فتصريح الشارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري .

الدليل الثاني - كنية الشارح :

كنية الشارح (أبو علي) بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحيانًا يذكر كنيته، فيقول ، قال : أبو علي : أنشدنا العسكري أو ابن مهدي، وأحيانًا لا يذكر كنيته، وغالبًا ما يذكر كنيته عقب نقل آراء بعض العلماء للفصل بين قوله وقولهم، أو للتنبيه على قول مهم وهذا أسلوب معروف لدى علمائنا الأقدمين، وقد ذكرت فيما مضى أمثلة من مروياته عن شيوخه دون أن يذكر كنيته، وسأذكر بعض المرويات التي صرح فيها بكنيته في أثناء الرواية عن شيوخه، قال الشارح تعليقًا على قول الشاعر :

يصيـــخ للنبـــأة أسـمـاعـه
إصاخـــة الناشـد للمنشـــد

«قال أبو علي : وسمعت أبا أحمد العسكري، قال سمعت الدريدي يقول : سمعت السجستاني يقول: سألت الأصمعي عن قول القائل... إلخ» (١٤) .

وقال عن قول بعضهم اللصوت بدلاً من اللصوص : «قال أبو علي : وهذه لغة أهل اليمن، قال : أنشدنا الحسن ابن عبدالله [١٥]، قال: أنشدنا أبو بكر بن دريد:

وتركـــن جرمًـــا عيـــلاً أبناؤها
وبني كنانة كاللصوت المرد» (١٦)

وقال في التعليق على قول الشاعر :

إذا جاوز الاثـنـــين ســرٌ فإنه
بنثٍ وتكـثير الوشـاة قمـــين

«قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي : إذا جاوز الثنتين، وقال : يعني الشفتين» (١٧) .

فرواية الشارح عن شيخيه (العسكري وابن مهدي) دون أن يذكر كنية نفسه ثم روايته عنهما مع ذكر كنيته (أبي علي) دليل واضح على أن كنيته (أبو علي) .

وغالبًا ما ينص على هذه الكنية لفصل أقواله عن الأقوال التي يذكرها أو للنص على أمر مهم، من ذلك مثلاً قوله عن السكين :

«(السكين) معروف، وسمعت ابن مهدي يقول: اشتقاقه من السكون كأنه يسكن بن الحيوان إذا ذبح .

وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم : سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكين، فلم يعرفوه إلا أني سمعت بعض من لايوثق به أن السكين يؤنث، وأنشد :

فعيَّث فـي السنام غـداة قرٍّ
بسكـين موثّقـة النصـــاب

قال الشيخ أبو علي : وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم لأن تأنيث السكين مروي عن الأصمعي، وهو في كتاب *أبي زيد*» (١٨).

من هذا النص يتضح لمن كان على دراية بأساليب الأقدمين أن المؤلف كنيته (أبو علي)، ولا يلتفت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي لأنه قال مرة : قال أبو علي رحمه الله، لأن الدعاء للمؤلف قد يكون من قبل التلامذة أو الناسخين، وهذا أمر معروف أيضًا، ونحن نجد في مقدمات كثير من الكتب: قال الإمام العالم العلامة فريد عصره وواحد دهره، إلى آخر هذه الألقاب التي لا يكتبها المؤلف نفسه وإنما يكتبها تلامذته في الغالب .

الدليل الثالث – كتب الشارح التي أحال إليها :

أحال الشارح في هذا الشرح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها، وإنما ذكر العِلْم الذي ألف فيه، كإحالته إلى كتابه في التفسير وكتابه في الأمثال، فمما نص على اسمه كتاب (تهذيب غريب الحديث)، حيث قال في حديثه عن (الطِوَل) «ومنه الحديث: لا حمى إلا في ثلاث حلقة القوم وثلة البئر وطِوَل الفرس وقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث» (١٩) .

ونص أيضًا على أن له كتابًا اسمه المثلث (٢٠) .

ونحن نعلم أنه ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث وإنما له الفائق في غريب الحديث، وشتان بين التهذيب والفائق، وقد جعلهما المحقق كتابًا واحدًا !

كما أحال إلى تفسيره للقرآن الكريم، وجعله المحقق الكشاف، وأحال إلى كتاب له في الأمثال، وجعله المحقق المستقصى .

ولنذكر مثالاً لإحالته إلى تفسيره، وهو ما ورد في حديثه عن (آمين)، وسأورد النص كاملاً لأوازنه بما جاء في الكشاف، قال الشارح :

«وإذا دعا الرجل قلت: أمين بقصر الألف، وإن شئت آمين بمدها، وكلاهما لغة جيدة والعامة تقول: آمِّين بالتشديد، جمع آمّ أي: قاصد، والنون فيه زائدة، وآمين بالتخفيف نونها من أصلها، لهذا ثبت في التصريف.

وقد أمّن الرجل تأمينًا، وفي الحديث: (ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة – غفر الله له) وفتحت النون من (آمين) لأنه في الأصل نداء مضاف، كأنه: يا أمين الخلق استجب، أي: يا من يؤمن خلقه، لأن الله تعالى أمر بالدعاء وضمن الإجابة، فإذا دعا الداعي استنجز الآخرون الإجابة بقولهم آمين .

قال ابن عباس : معناه كذلك تكون. فمن قصر الألف كان كقولك : زيدُ، تريد: يا زيد، ومن طوّلها أدخل همزة على أمين، وكان كقولك: أزيدُ، فاجتمع همزتان فأثبث الثانية كما قيل في قوله عز وجل : ﴿ آنذرتهم ﴾ [البقرة: ٦] وقد بيّنا في تفسير القرآن معنى آمين أشبع من هذا. وقال بعضهم: يجوز كسر النون من آمين واحتج بقول الشاعر :

ولا أقــول إذا يومًــا نُعيت لنا
إلا أمــين إلــه الناس آمــينِ

وهذا عندي على سبيل الوقف، ولا يتبين الإعراب في الموقوف. وقال الشاعر في قصر الألف:

تباعد عنــي فطحل وابن أمــه
أمْين فزاد اللــه ما بينا بعــدا

ويروى (فطحل إن سألتــه) و(فطحل) بضم الفاء والحاء وفتحهما وقال الآخر في المد :

يا رب لا تسلبنــي حبهــا أبدًا
ويرحم الله عبدًا قال آمينا» (٢١)

وقد استدل المحقق بهذه الإحالة على أن المؤلف هو الزمخشري لأنه وجد في الكشاف تفصيلاً لمعنى هذه الكلمة.

والعجيب أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشاف، ولم يلحظ الفرق الشاسع الواسع بين النصين، وسأورد نص الزمخشري ليعلم القارئ الفرق بينهما، قال الزمخشري: «(آمين) صوت سمي به الفعل الذي هو استجب، كما أن رويدًا وحيهل وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمهل وأسرع وأقبل، وعن ابن عباس سألت رسول الله [عن معنى آمين، فقال: افعل. وفيه لغتان: مد ألفه وقصره قال: ويرحم الله عبدًا قال آمينا. وقال : أمين فزاد الله ما بينا بعدًا» (٢٢) .

وللقارئ أن يعرف بعد هذا – الفرق – الكبير بين النصين، كيف يقول الشارح في شرح الفصيح وهو الزمخشري على زعم المحقق (وقد بينا في تفسير القرآن معنى أمين أشبع من هذا) وكل ما ذكره الزمخشري في

الكشاف لا يبلغ نصف ما ذكره الشارح في شرح الفصيح، ثم انظر إلى الفرق الكبير في رأي كل منهما: فالشارح يرى أن (آمين) أصلها (يا أمين الخلق) فهو منادى مضاف، والزمخشري يرى أنها صوت سمي به الفعل استجب، أي أنها اسم فعل بمعنى استجب، واختلفت رواية الزمخشري عن ابن عباس عن رواية الشارح، ولم يذكر الزمخشري شيئًا عن كسر النون وسكونها، كما لم يذكر من الشاهدين اللذين أوردهما الشارح غير شطر من كل منهما .

وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري .

ثم كيف يحيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه وهو الكشاف عن حقائق التنزيل، وهو الذي يقول:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد

وليس فيها لعمري مثل كشافي (٢٣)

وقال في مقدمة كتابه ربيع الأبرار:

وهذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في الكشاف عن حقائق التنزيل وترويح قلوبهم المتعبة بإجالة الفكر (٢٤) .

وسنرى كيف أحال إلى الكشاف باسمه الصريح في شرحه لمقاماته إن شاء الله .

الدليل الرابع - مصطلحات الشارح النحوية والصرفية:

استخدم الشارح بعض المصطلحات الخاصة بالكوفيين ولم أجد الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستخدمها، وهي:

١ - القطع :

قال الشارح تعليقًا على قول عمرو بن كلثوم :

مشعشعة كأن الحصّ فيها

إذا ما الماء خالطها سخينا :

«يعني إذا ما الماء الساخن خالطها، فنصب على القطع، وفيه قول آخر وهو: الماء إذا خالطها سخينا، يعني: جدنا بأموالنا» (٢٥) .

والقطع عند الكوفيين يعني الحال، وهو مصطلح مهجور لا تجده إلا عند الفراء وابن الأنباري ومن نحا نحوهما من المتقدمين، وقد بين ابن السراج معنى القطع فقال: «ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه» وذكر مثالاً على ذلك: رأيت زيدًا ظريفًا (٢٦) .

وقد أجاز الفراء أن يكون (هدىً) في قوله تعالى : ﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾[البقرة : ٢] منصوبًا على القطع من الكتاب لأنها نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها أو من الهاء في (فيه) (٢٧) .

وأجاز ابن الأنباري أن تكون (حبلى) في قول امرئ القيس :(ومثلك حبلى قد طرقت) منصوبة على القطع من (مثل) لأن لفظها لفظ المعرفة (٢٨) .

أتيت بهذه الأمثلة لأبين معنى القطع فهو مصطلح غير معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو، وقد تتبعت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع على حسب ما وسعني الجهد فلم أجد من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى .

٢ - المستقبل :

يستخدم الشارح هذا المصطلح للدلالة على الفعل المضارع (٢٩) ، وهو مصطلح كوفي أيضًا ولن تجده مستخدمًا لدى الزمخشري .

٣ - المصدر المقصور أو المحصور :

استخدمه الشارح للدلالة على مصدر المرة حيث قال: «وأهل النحو يسمون هذا الجنس المصدر المقصور لأنه مقصور على مرة واحدة، وربما قالوا المصدر المحصور. وهذا المصدر يجوز أن يثنى ويجمع كقولك: ضربه ضربة وضربتين وثلاث ضربات، فإن لم يكن مقصورًا لم تأت فيه التثنية . لا تقول دخلت دخولين، ولا دخولات»(٣٠). والزمخشري يستعمل مصطلح مصدر المرة (٣١) .

٤ - الأحرف، أو الحروف :

يستعمله الشارح بمعنى الكلمات، ولا يريد بها الحروف التي هي خلاف الأسماء والأفعال، كقوله: (وقد وجدنا أحرفًا جاءت على أفعل وافتعل بمعنى واحد، منها أشرت العسل واشترته...) (٣٢) .

وقال: (وقد جاء عن العرب حروف يستوي فيه لفظ اللازم والمتعدي فيها كقولهم: رجع زيد ورجعته أنا...) (٣٣).

واستخدام الحرف بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري وقد استخدمه سيبويه، حيث قال في حديثه عن بعض الظروف: «واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنًا في أن يكون اسمًا من بعض، كالقصد والنحو والقبل والناحية...» (٣٤) .

وقد أشار ابن السراج إلى خلط الكوفيين بين الحروف والأسماء فقال: (واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف، فيقولون حروف الخفض: أمام وقدام وخلف ... وعن ومن) (٣٥) .

٥ - الجمع الكثير والجمع اليسير :

استعمله الشارح بمعنى جمع الكثرة وجمع القلة (٣٦) وقد يسميه أحيانًا العدد الكثير والعدد اليسير، ولم أجد مثل هذا الاستعمال لدى الزمخشري .

٦ - وصف الفاعل بالمصدر ووصف المفعول بالمصدر:

يريد الشارح بوصف الفاعل بالمصدر الوصفَ بالمصدر الذي هو بمعنى اسم الفاعل، مثل: رجل زَوْر بمعنى زائر، ويريد بوصف المفعول بالمصدر المصدرَ الذي هو بمعنى اسم المفعول مثل هذا الدرهم ضرب الأمير، وهذا خلق الله (٣٧)، والبصريون يثبتون الوصف بالمصدر في نحو قولهم: رجل عدل، ولا يعدون (خلق الله) من باب الوصف بالمصدر وإنما يقولون: قد يرد المصدر بمعنى اسم المفعول دون أن يكون وصفًا بالمعنى الاصطلاحي، قال الزمخشري في المفصل: «ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر وطعن نثر»(٣٨).

وهذا كله وصف بالمصدر، والمصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، وليس فيه حديث عن الوصف بالمصدر بمعنى اسم المفعول .

ومن هذا القبيل أيضًا إطلاق الشارح على المصادر التي لا أفعال لها: الأفعال التي لا صدر لها وبين أن مراده بالأفعال: المصادر (٣٩) .

ولا تجد مثل هذا التعبير عند الزمخشري، أعني المصادر التي لا صدر لها.

٧ - هاء الاستراحة :

يعني بها الشارح هاء السكت في نحو قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عني ماليه ﴾ [الحاقة: ٢٨] حيث قال: (وتزيدها في الاسم للاستراحة)(٤٠) ويسميها الزمخشري هاء السكت (٤١) .

الدليل الخامس - آراء الشارح النحوية والصرفية :

على قلة المسائل النحوية التي وردت في هذا الشرح يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي، ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري، وسأذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لآراء الزمخشري:

١ - (هذان) تثنية (هذا) :

ذهب الشارح إلى أن (هذان) تثنية لـ (هذا) وذلك في قوله: «(هذا)، ها: تنبيه، وذا اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر... وتثنيته هذان، وفي الجمع هؤلاء»(٤٢).

وقد نص الزمخشري في حواشي المفصل على أن (ذان) ليس تثنية لـ (ذا)، حيث قال: «(ذان) ليس بتثنية (ذا) وإنما هو صيغة للمشار إليهما موضوعة لهما» (٤٣) .

٢ - تصغير (غلمان) :

ذهب الشارح إلى أن « تصغير غلمان (أغيلمة) بزيادة الألف، ومثله ما يزاد الألف في تصغيره: أصيبية، تصغير صبية... وإنما قلت في تصغير غلمان: أغيلمة لأنك تقلبه إلى العدد اليسير... » (٤٤) فهو يرى أن جمع القلة من (غلمان) : أغلمة، فيصغر جمع القلة على (أغيلمة) .

ويرى الزمخشري أن تصغير (غلمان): غليمة، لأنه يرى أن جمع قلته (غِلمة) ويرى أن أغيلمة وأصيبية من المصغر الوارد على غير القياس، فقال: (وفي غلمان: غليِّمون أو غليمة) ثم قال: (ومن المصغرات ما جاء على غير واحده كأنيسيان ورويجل.. ومنه قولهم: أغيلمة وأصيبية في غلمة وصبية) (٤٥) .

٣ - التنوين في إيهٍ وصهٍ :

يرى الشارح أن التنوين في أسماء الأفعال هذه للوصل، حيث قال: «فأما (إيه) فحقه السكون على الوقف، فإذا وصلته بشيء آخر نونته...» (٤٦) .

ويرى الزمخشري أن التنوين للتنكير حيث قال: «وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك: إيهِ وإيهٍ وصهِ وصهٍ» (٤٧) .

وثمة فرق آخر بين الرأيين، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء مبنية على الكسر، ويوقف عليها بالسكون، أما الشارح فيراها مبنية على السكون وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

وقفنا وقلنا إيهِ عن أم سالم

وما بال تكليم الديار البلاقع (٤٨)

٤ – إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته :

يجيز الشارح إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته، وذلك في قوله: «وقد أضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه إذا كان أحدهما نعتًا أو يجري مجرى النعت ومن ذلك قولهم: جنة الخضراء، والجنة هي الخضراء ومسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، وصلاة الأولى والصلاة هي الأولى، ودار الآخرة، والإضافة في كل هذه حسنة» (٤٩) .

ويرى الزمخشري أنه لا يجوز إضافة شيء إلى نفسه ولا إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى الموصوف.

قال في المفصل: «والذي أَبَوْه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين على عين أو معنى واحد... فتضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة» .

ثم قال: «ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها وقالوا: دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء، على تأويل: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء» (٥٠) .

٥ – وَسَط ووَسْط :

يرى الشارح أن (وَسَط) بالتحريك يكون جزءًا من المضاف إليه، ووسْط بالسكون لا يكون جزءًا من المضاف إليه فيقال: جلس وَسَط الدار، لأن وسط الدار جزء من الدار، وجلس وسْطَ القوم، لأن وسْط القوم ليس جزءًا من القوم (٥١) ويرى الزمخشري أن (وَسَط) بالتحريك اسم يقع فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ كغيره من الأسماء وبالتسكين يكون ظرفًا ملازمًا الظرفية، قال في حواشي المفصل: «وسْط بسكون السين يكون ظرفًا وبحركتها يكون اسمًا ولو قلت : ضربته وسْطَ رأسه بالتسكين أي: أوجد الاعتماد وسْط رأسه، ولو قلت: وَسَط رأسه، أي جرم رأسه، لأن الوسط الجرم، والوسْط كونه في ذلك الجرم» (٥٢) .

٦ – علة بناء (أمس) :

أورد الشارح نقلاً عن الكسائي أن (أمس) بني على الكسر لشبهه بالفعل حيث قال: (قال الكسائي بني أمس على الكسر، لأن أصله من أمسى يمسي، كقولك أمسِ عندنا، فإذا دخلت عليه الألف واللام أجريت عليه وجوه الإعراب لأنه خرج من شبه الفعل) (٥٣) .

ويرى الزمخشري أنه بني لتضمنه معنى لام التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز وممنوع من الصرف عند بني تميم (٥٤) .

٧ – إعراب آمين :

سبق أن بينت أن الشارح يرى أن (آمين) منادى مضاف حذف منه المضاف إليه، والهمزة الأولى فيه للنداء، ويرى الزمخشري أنه اسم فعل .

الدليل السادس – الاختلاف في المنهج :

هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة وإنما هو مأخوذ استنتاجًا، فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى، وهذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري إلا على نطاق ضيق، فلم أجده في حواشي المفصل مثلاً يحيل إلى كتابه المستقصى في الأمثال مع توافر الدواعي إلى ذلك حيث شرح أمثالاً كان أوردها في المفصل، وقد أحال في شرحه لمقاماته إلى الكشاف مرتين وإلى الفائق مرة وإلى المستقصى مرة، على ما سيرد إن شاء الله .

والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا، ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط .

الدليل السابع – عدم ذكر الزمخشري بين شراح الفصيح :

لم يذكر أحد المعنيين بفهرسة الكتب والمصنفات أن الزمخشري قد شرح الفصيح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب إشارة التعيين ذكر ذلك، أما القريبون من الزمخشري زمانًا ومكانًا كياقوت وابن خلكان فلم يشيروا إلى ذلك، وقد ذكر ابن خلكان أن بينه وبين الزمخشري في الرواية شخصًا واحدًا (٥٥) .

ولو كان للزمخشري شرح للفصيح لاشتهر كما اشتهرت كتبه الأخرى، فهو رجل قد كتب الله له ولكتبه الشهرة الذائعة، وأغلب مصنفاته مشهورة وبخاصة النحوية منها واللغوية، ولما خفي على عالم مثل صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي شارح المفصل المتوفى سنة ٦١٧هـ فقد ذكر في شرحه كثيراً من كتب الزمخشري، كأساس البلاغة وحواشي المفصل، والقسطاس في العروض، والكشاف، والمستقصى، ونوابغ الكلم (٥٦) .

المبحث الثاني : نقد أدلة المحقق .

قدم المحقق أربعة أدلة على إثبات نسبة الكتاب للزمخشري أقواها **دليله الأول، وهو النصوص المنقولة عن هذا الكتاب**، حيث ذكر أن صاحب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة ٦٩١هـ نقل نصوصاً كثيرة من هذا الشرح ونسب فيها الشرح إلى الزمخشري. وبناءً على ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للزمخشري، وسأذكر نصاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق لأبين استناداً عليه الخطأ الذي وقع فيه اللبلي ومن بعده المحقق نفسه، قال اللبلي في مادة (غوى): (أنكره الزمخشري في شرحه وقال: ولا لغة فيه إلا الفتح، قال: والعامة تقول غوِي، بالكسر، وهو خطأ، قال: وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي (وعصى آدم ربه فغوِي)، قال: معناه أكثر من أكل الشجرة حتى بشم، لأن معنى غوِي بالكسر أن يكثر الفصيل من لبن أمه حتى يبشم) (٥٧) فقوله (قال [أي الزمخشري] : وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي) نص قاطع على وهم اللبلي، ذلك أن ابن مهدي على ما تبين أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ فكيف يخبر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ .

وكلام الزمخشري في الكشاف ليس فيه أية إشارة إلى هذه القراءة، مع أنه موضع مستدع للإشارة إليها أكثر من شرح الفصيح (٥٨) .

فلا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه، وإنما وجده منسوباً عنده إلى الزمخشري فسلّم بهذه النسبة دون تحقيق.

واللبلي من اللغويين الأندلسيين المتأخرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة، لذلك ليس بعيداً أن يكون وقف على مخطوطة من هذا الشرح وقد عبث باسم مؤلفها تجار المخطوطات بين المشرق والمغرب، ولم يتنبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي، لأن همه كان منصرفاً إلى نقل النصوص لا إلى تحقيق نسبة هذه النصوص إلى صاحبها.

الدليل الثاني - كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح :

قال المحقق : أشار المؤلف إلى أربعة من كتبه، هي:

١ - كتاب تفسير القرآن الكريم، وأرجح أنه كتاب الكشاف .

٢ - كتاب تهذيب غريب الحديث، ولعله (الفائق في غريب الحديث).

٣ - كتاب في الأمثال، ولعله المستقصى.

٤ - المثلث (٥٩) .

قلت هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلة قاطعة على أن المؤلف ليس الزمخشري، وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس الكشاف، وذلك للخلاف الكبير بين ما في الشرح وما في الكشاف حول كلمة (آمين) .

وقد وجدت الزمخشري يحيل إلى الكشاف باسمه الصريح مرتين في شرح مقاماته، حيث قال عند شرح قوله: (وما كل رائض لشماسك بمقرن): بمقرن: بمطيق، من قوله تعالى: ﴿**وما كنا له مقرنين**﴾ [الزخرف: ١٣] وقد ذكرت حقيقته في الكشاف عن حقائق التنزيل (٦٠) كما أحال إليه عند حديثه عن الإيجاز في القرآن (٦١) .

أما كتاب (تهذيب غريب الحديث) فقد نص الشارح على اسمه فكيف نقول بعد ذلك: لعله (الفائق) وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب بهذا الاسم أربع مرات، فهل يعقل أن يريد به الفائق؟! والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب الغريب هو الفائق، حيث يقول: إنه وجد هذه الأحاديث التي أحال إلى شرحها في تهذيب غريب الحديث وجدها في الفائق، وأقول لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضاً

فهل يعقل أن نقول بناء على ذلك: إن تهذيب الحديث هذا هو النهاية في غريب الحديث ؟.

والمثل القائل (إن أهون السقي التشريع) الذي قال المحقق إنه لم يجده بهذه الرواية إلا في الفائق والمستقصى موجود بهذه الرواية في النهاية لابن الأثير (٦٢) .

فوجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في الفائق لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو الفائق مطلقًا.

ثم إننا نجد الزمخشري في شرح مقاماته يحيل إلى الفائق باسمه الصريح، حيث قال عند تفسيره لكلمة (العُبِّيَّة) : (العبية والغمية: الأنفة والحميّة، وفي الحديث: إياكم وعبية الجاهلية. وقد فسرت الكلمتين في كتاب الفائق) (٦٣) هذا نصه، فكيف يصح بعد هذا أن نجعل (تهذيب غريب الحديث) هو (الفائق) !.

كما لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى، ولا تدل على أن المؤلف هو الزمخشري ؛ لأن مناسبات الأمثال في كتب الأمثال جميعها متشابهة، والزمخشري إذا أحال إلى كتابه في الأمثال نصّ على اسمه، كما ذكر في شرح مقاماته عن المثل: (أطمع من أشعب)، قال: (وقد ذكرت بعض نوادره في المستقصى في أمثال العرب) (٦٤) .

وأما كتاب المثلث الذي أحال إليه الشارح فقد قال عنه المحقق: (لعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها أو ربما لم يقصد كتابًا بعينه، وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه) ولا يخفى ما في هذا التعليل من علل.

الدليل الثالث من أدلة المحقق – كتب التراجم :

لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلاً من أدلته على إثبات نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، فهو يقول : (لقد تتبعت جلّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحًا على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نص على أن من بين مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح) (٦٥) .

قلت هذا دليل على المحقق لا له، ولا يعتمد الباحث في إنتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين مثل اعتماده على القريبين من الزمخشري مثل ياقوت وابن خلكان كما أشرت إليه .

الدليل الرابع من أدلة المحقق – مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته [أي مؤلفات الزمخشري] :

ذكر المحقق تحت هذا الدليل أن موقف الشارح من الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الزمخشري، كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير الزمخشري لها في الفائق وأساس البلاغة .

قلت: كل ذلك لا يمكن أن يتخذ دليلاً على أن الشارح هو الزمخشري لأن موقف الشارح من قضايا الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور، والجمهور يشمل الزمخشري وغيره، وكذلك التقارب في التفسير اللغوي للكلمات أمر موجود في كتب اللغة كافة فلا ينهض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق .

المبحث الثالث : تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي .

أوافق المحقق أن هذا الشرح ليس لأبي هلال العسكري فكنية الشارح كما بينت أبو علي، وهذا وحده كافٍ للرد على من زعم أنه لأبي هلال، كما أوافق المحقق أنه ليس لأبي علي الأهوازي، لبعده عن اللغة وعلومها، ولكني كما قدمت لا أوافقه على أن يكون الشرح للزمخشري للأدلة التي ذكرتها فمن يكون الشارح بعد هذا ؟

أغلب الظن أنه أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي قال عنه ياقوت: (حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح، وكتاب شرح الحماسة)(٦٦).

وقد ذكر المحقق أن البغدادي نقل من شرح الفصيح للإستراباذي هذا، ونقله مطابق لما في هذا الشرح، من ذلك قول البغدادي في شرح أبيات المغني: (وقال الإستراباذي في شرح الفصيح: قوله: أوطأتني عشوة، والعامة تقول: عَشوة بالفتح، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة: هي لغة، وكذلك العُشوة بالضم، ومعناها الظلمة، أي: خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها، والعامة تقول : أوطيتني، وهذا

غلط، وربما قالوا: أغطبتني عشوة، وهذا لا يجوز، والعشوة: الظلمة، ومنه العشا في العين، والعِشا: وقت الإظلام) (٦٧)، هذا النص بحروفه موجود في شرح الفصيح (٦٨) .

ولكن المحقق أعرض عن نسبة الشرح إلى الإستراباذي لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة ٧١٧ مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت، ولأنه وجد أن ياقوتًا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن، ولأن اللبلي نقل من هذا الشرح نصوصًا أكثر من البغدادي، واللبلي قريب من عصر الزمخشري، ولأنه ربما يكون الزمخشري نقل من شرح الإستراباذي فتطابق نقل البغدادي مع نقل الزمخشري، ولأنه ربما يكون كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ (٦٩) .

قلت : لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي ترجم له ياقوت وبين الحسن بن محمد الإستراباذي أبو الفضائل ركن الدين، شارح الكافية والشافية المتوفى سنة ٧١٥ أو سنة ٧١٧هـ، وهذا لا ينبغي أن يصرف الباحث عن تحقيق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي أخذ كما هو واضح في نصوص الشرح من أبي أحمد العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ. وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لا يكاد يعدو الربع الأول من القرن الخامس أي أغلب الظن أن وفاته كانت حوالي سنة ٤٢٥، ويقوي ذلك استخدامه مصطلحات الكوفيين النحوية في شرحه، وقد لحظت أن هذه المصطلحات أفلت أو كادت في النصف الثاني من القرن الخامس، وآخر من وجدت لديه مثل هذه المصطلحات هو أبو الحسن علي بن إبراهيم القهندزي (٧٠) المتوفى سنة ٤٢٠ في مختصره النحوي المسمى بالضريري، وهو شيخ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي صاحب التفاسير البسيط والوسيط والوجيز (٧١) .

والقهندزي هذا من نيسابور التي تقع في إقليم خراسان المجاور لإقليم طبرستان الذي فيه إستراباذ، ومنهم من يجعل إستراباذ من إقليم جرجان المجاور أيضًا لخراسان، فالقهندزي والإستراباذي من إقليمين متجاورين (٧٢) .

أما قول المحقق إن كتب التراجم لم تذكر أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصيح، فلا يتخذ ذلك دليلاً على أن هذا الشرح ليس له، وكم عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم، وها هي ذي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحًا للفصيح ومع ذلك نسب المحقق هذا الشرح له ! .

ويقول المحقق إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الإستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم في الشرح .

قلت : سبحان الله، وهل ذكرت كتب التراجم أن الزمخشري أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم الشارح ؟

سيقول المحقق : ربما سقط من السند الذي يذكره الزمخشري جزء حتى صارت الرواية: أنشدني العسكري، أو سمعت ابن مهدي .

فأقول : سياق الكلام لا ينبئ عن أي سقط، ثم لو سلمنا أن ثَمّ سقطًا، فهل يعقل أن يقع السقط في كل هذه الروايات التي وردت بلفظ أنشدني، أو أنشدنا أو أخبرني أو سمعت وما إلى ذلك؟ لا، فلو كان في السند سقط لظهر جزء منه مرةً على الأقل! وهب أن ذلك كان صحيحًا، فهل يصح أن يمتد هذا السقط إلى النسخة التي اعتمد عليها اللبلي !.

أما تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي للنصوص التي ينقلها فلم أجد له وجهًا، كما لم أجد لتقدم عصر اللبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجح أن هذا الشرح للزمخشري وليس للإستراباذي، وكل من يعرف البغدادي صاحب الخزانة يعلم مدى تحقيقه لنسبة الشواهد، وكان البغدادي صاحب مكتبة ضخمة، وذا عناية باقتناء النسخ المعتمدة البعيدة عن الزيف، وإذا كان اللبلي أقرب إلى الزمخشري زمانًا فالبغدادي أقرب إليه مكانًا، وعناية البغدادي بالتراجم لا يشق لها غبار، ولم نسمع أن اللبلي كان معنيًا بالتراجم، لكل ذلك فإن الباحث يثق بنسبة البغدادي هذا الشرح للإستراباذي، ويطمئن إليه كل الاطمئنان .

ثم إن ما يجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة هذا الشرح للإستراباذي ويدلنا على أن ما ذكره البغدادي صحيح أن

ابن الخباز أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي صاحب النهاية وشرح ألفية ابن معطي المتوفى سنة ٦٣٧هـ نقل عن هذا الشرح في النهاية، ونسبه إلى الإستراباذي، حيث قال تعليقًا على قول الشاعر :

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها

ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

(ويقال: بغداد بدالين، وبغداذ بإعجام الثانية، وبغدان ومغدان، حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح في باب ما يقال في اللغتين) (٧٣) .

وقد ورد هذا في شرح الفصيح في باب ما يقال بلغتين، ونصه: (هي بغداد وبغدان، والعامة تقول: بغداذ، بالذال معجمة، ... ويقال أيضًا: مغدان، بالميم مكان الباء) (٧٤).

ومعلوم أن ابن الخباز متقدم على اللبلي، وهو من إربل ثم من الموصل، فهو أقرب منه إلى كل من الإستراباذي والزمخشري زمانًا ومكانًا (٧٥) .

يبقى ما ذكره المحقق من أن ربما كان اسم المؤلف في نسخة البغدادي كتب خطأ، فأقول: هذا وارد على نسخة اللبلي أيضًا .

كما يبقى للمحقق - عفا الله عنه وعني - شبهة ذكرها في رده على علي مشري الذي نسب الشرح إلى أبي علي الأهوازي، وهي أن المؤلف قال مرة : (قال أبو علي رحمه الله) ثم عقب المحقق بقوله: فهل يعقل أن يقول المؤلف عن نفسه هذا ؟

وأقول كما ذكرت سابقًا إن عبارة (رحمه الله) زيادة من النساخ أو هي في الأصل من كتابة التلاميذ عن شيخهم بعد وفاته، وقد جاء في أول كتاب المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي : «قال أبوعلي رحمه الله : المصادر تقع للمبالغة» (٧٦) فهل ننفي بناء على ذلك نسبة هذا الكتاب إلى أبي علي الفارسي، لأنه وردت عبارة (رحمه الله) بعد : (قال أبو علي) ؟

ولأن المحقق لم يرتض أن تكون كنية الشارح أبا علي فقد تخبط في البحث عن أبي علي هذا، فذكر مرة أنه ربما كان الفارسي، ومرة قال إنه ربما كان القالي، ومرة المرزوقي، ومرة النيسابوري أستاذ الزمخشري، ولا يعقل أبدًا ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصًا غير الذي ذكره في المرات الأخر، وقد وجدت في صفحتين متقابلتين ذكرًا لأبي علي، فجعلهما المحقق شخصين مختلفين، فقد ورد في ص (٣٥٤) : قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي : إذا جاوز الثنتين، وورد في ص (٣٥٥) قال الشيخ أبو علي وأنشدنا ابن مهدي : إذا كنت في قوم عدي...) .

فعلق المحقق على الأول بقوله: لعله أبو علي المرزوقي وأحال إلى شرح ديوان الحماسة وعلق على الثاني بقوله: لعله أبو علي القالي، وأحال إلى المقصور والممدود .

وأقول كيف يكون الشيخ أبو علي هذا مرة المرزوقي ومرة القالي، وفي المرتين النقل عن ابن مهدي، وابن مهدي كما مر من تلامذة ابن الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ، يعني أن وفاته ربما كانت حوالي ٣٨٠هـ فكيف يروي عنه القالي ، والقالي غادر بغداد إلى الأندلس سنة ٣٢٨هـ وتوفي بقرطبة سنة ٣٥٦هـ، أما المرزوقي فلم أقف على من ذكر أنه أخذ عن علي بن مهدي .

والصحيح الذي لا يجوز غيره أن (أبا علي) هذا هو الشارح نفسه لأنه يقول كثيرًا : أنشدني ابن مهدي دون أن يذكر كنيته، وأحيانًا يذكر كنيته فيقول: قال أبو علي أنشدني ابن مهدي، وذلك في المواضع التي تستدعي الفصل بين قوله وقول من سبقه أو في المواضع التي يريدها أن تكون مميزة كأن يذكر لغة غريبة مثلاً، كقوله في حديثه عن بيان معنى (القر : القرة: البرد . قال أبو علي سمعت أبا أحمد العسكري، قال : سمعت ابن دريد يقول: القُرَّة: الضفدع) (٧٧) .

وبعد؛ فإن هذا الشرح ينبغي أن ينسب إلى أبي علي الإستراباذي كما ذكره ابن الخباز والبغدادي إلى أن يظهر ما يقطع باسم المؤلف الصحيح وأدعو الله عز وجل أن يجعل ما قدمت خالصًا لوجهه سبحانه، وأن ينفع به قارئه وأن يوفق محقق الكتاب للوصول إلى اليقين في معرفة مؤلف هذا الشرح النفيس من شروح الفصيح، وأن يهدينا جميعًا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين .

تذييل

ذكرت أن من بين شيوخ شارح الفصيح علي بن مهدي، وكان المحقق قد رجح أن يكون الشيخ هو الكسروي. وقلت: إذا كان الكسروي فيجب أن يكون الكسروي الحفيد، ولكني بعد بحث طويل وقفت على رجل يدعى علي بن مهدي الطبري ذكره القرطبي في تفسيره عندما تعرض لآراء بعض العلماء في قوله تعالى : **﴿فاصبر كما صبر أولى العزم من الرسل﴾** [٣٥ الأحقاف] حيث قال. وقال ابن عباس أيضًا : كل الرسل كانوا أولي عزم، واختاره على بن مهدي الطبري، قال : إنما دخلت (من) للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول : اشتريت أردية من البز وأكسية من الخز (تفسير القرطبي ١٤٥/١٦ - ١٤٦) ونقل هذا أيضًا صاحب الجواهر المضية (ج٤٧/١) وجعله محققه عبدالفتاح الحلو أبا الحسن الطبري الذي أخذ عن أبي الحسن الأشعري (الجواهر المضية ٣٣/٤ - ٣٤) وذكره المحقق في فهرس الكتاب باسم : علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري، لكنه لم يشر إلى مراجع ترجمته .

ثم رجعت إلى طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤٦٦/٣ - ٤٦٨)، فوجدت له ترجمة أخذها من تبيين كذب المفتري لابن عساكر، وطبقات العبادي، فقال عنه السبكي :

علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري، تلميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري، صحبه بالبصرة، وأخذ عنه، وكان من المبرزين في علم الكلام والقوامين بتحقيقه، وله كتاب تأويل الأحاديث المشكلات في الصفات، وكان مفتنًا في أصناف العلوم .

قال أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي: كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن علي بن مهدي الطبري الفقيه مصنفًا للكتب في أنواع العلوم، مفتنًا حافظًا للفقه والكلام والتفاسير والمعاني وأيام العرب، فصيحًا مبارزًا في النظر، ما شوهد في أيامه مثله، انتهى .

ثم علّق السبكي على اسمه فقال: قوله : ابن مهدي، ربما أوهم أن مهديا أبوه، وكذا وقع في طبقاتي الوسطى والصغرى، ثم تحققت أنه جده، وأن أباه محمد .

ثم قال : وقد ذكر العبادي هذا الشيخ في طبقة القفال الشاشي، وقال فيه : صاحب الأصول والعلم الكثير.

وترجمه الحافظ ابن عساكر في كتاب التبيين ولم أر من أرخ وفاته .

ثم أورد تاج الدين السبكي شيئًا من شعره ، منه :

ما ضاع من كان له صاحب
يقدر أن يصلح من شأنه
فإنما الدنيا بسكانها
وإنما المرء بإخوانه

قلت : أما تاريخ وفاته فقد ذكر عمر رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين (٢٣٤/٧) أنها كانت حوالي سنة ٣٨٠هـ، ومرجعاه السبكي والصفدي فهو على هذا من طبقة شيخ شارح الفصيح الآخر أبي أحمد العسكري.

أما ما ورد في بغية الوعاة (ج٢٠٨/٢) في ترجمة علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي فهو خلط عجيب بين هذا الذي أخذ عن أبي الحسن الأشعري المتوفى بحدود (٣٨٠ هـ) وهو كما ذكرت (طبري) وبين علي بن مهدي الكسروي الأصفهاني الذي كان في عصر ابن المعتز وبينهما مراسلات شعرية كما في معجم الأدباء ومعجم الشعراء .
والدليل على تخليط السيوطي بين الرجلين وجعله إياهما رجلاً واحداً أنه قال عن الكسروي: مات في خلافة المعتضد، أي بحدود سنة (٢٨٥هـ) ثم قال: أخذ الكلام عن أبي الحسن الأشعري. والأشعري توفي سنة (٣٢٤هـ) على أقل ما قيل في وفاته .

لذلك فالراجح أن أبا الحسن علي بن مهدي الطبري هو شيخ شارح الفصيح لا علي بن مهدي الكسروي الأصفهاني ، ويبقى باب البحث مفتوحًا للوقوف على ترجمة وافية لشارح الفصيح أبي علي الإستراباذي، الذي ذكره كحالة وكان مصادره معجم ياقوت ، ووافي الصفدي، وبغية السيوطي ، وأعيان الشيعة، أما الصفدي والسيوطي فأخذا عن ياقوت ولم يزيدا شيئا، ولم أتمكن من الرجوع إلى أعيان الشيعة .

الهوامش

(١) ينظر **شرح الفصيح** ١/ ٢٧-٥٣ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٠ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٩ .

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٢ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٠٥ .

(٦) هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبوبكر ابن الأنباري نحوي كوفي أخذ عن ثعلب، ترجمته في **بغية الوعاة** ١/٢١٢.

(٧) تنظر ترجمة الزمخشري في **وفيات الأعيان** ٥/١٦٨.

(٨) تنظر **بغية الوعاة** ١/ ٥٢٦ .

(٩) **شرح الفصيح** ١/ ١٨١ .

(١٠) تنظر ترجمته في **بغية الوعاة** ١/٥٠٦ .

(١١) **شرح الفصيح** ١/ ٢٥١ .

(١٢) المصدر السابق ٢/ ٤٧٤ .

(١٣) المصدر السابق ٢/٣٨٣ .

(١٤) المصدر السابق ١/ ٩٠ .

(١٥) يعني أبا أحمد العسكري .

(١٦) **شرح الفصيح** ١/ ٢٩٥ .

(١٧) المصدر السابق ٢/ ٣٥٤ .

(١٨) المصدر السابق ٥/ ٤٦٨-٤٦٩ .

(١٩) المصدر السابق ١/ ٣٤٠، وينظر أيضًا ٢/ ٤١٧ .

(٢٠) المصدر السابق ٢/ ٢٩١ .

(٢١) المصدر السابق ٢/ ٦٤٨-٦٥٠ .

(٢٢) **الكشاف** ١/ ٧٣-٧٥ .

(٢٣) **بغية الوعاة** ٢/ ٢٨٠ .

(٢٤) **ربيع الأبرار** ١/ ٣٦ .

(٢٥) **شرح الفصيح** ١/ ١٤٨.

(٢٦) **الأصول** ١/٢١٥-٢١٦ .

(٢٧) **معاني القرآن** ١/١٢ .

(٢٨) **شرح القصائد** ٤٠ .

(٢٩) ينظر **شرح الفصيح** ١/٣٨، ٤٨، وغير ذلك كثير .

(٣٠) المصدر السابق ٢/٥٣١ .

(٣١) **المفصل** ٢٢٢ .

(٣٢) **شرح الفصيح** ١/ ١٨٢.

(٣٣) المصدر السابق ١/٢١٣ .

(٣٤) **الكتاب** ١/ ٤١٦ .

(٣٥) **الأصول** ١/٢٠٤ .

(٣٦) ينظر **شرح الفصيح** ١/٢٨٤، ٣٣٦.

(٣٧) المصدر السابق ٢/ ٣٥١ .

(٣٨) **المفصل** ١١٥ .

(٣٩) **شرح الفصيح** ١/ ٢٧٧ .

(٤٠) المصدر السابق ١/٧٩ .

(٤١) **ينظر المفصل** ٣٢٢ .

(٤٢) **شرح الفصيح** ١/٥ .

(٤٣) حواشي **المفصل ورقة** ٢٤ .

(٤٤) **شرح الفصيح** ١/٢٨٥ .

(٤٥) **المفصل** ٢٠٥ .

(٤٦) **شرح الفصيح** ١/ ٣٣٣ .

(٤٧) **المفصل** ١٦٤.

(٤٨) **شرح الفصيح** ١/٣٣٣-٣٣٤ .

(٤٩) المصدر السابق ٢/ ١٨٦، وينظر أيضًا ص ٥٣٩ .

(٥٠) **المفصل** ٩١.

(٥١) **شرح الفصيح** ١/ ٥٤٨ .

(٥٢) **حواشي المفصل** ٢٨-٢٩ .

(٥٣) **شرح الفصيح** ٢/ ٦٨١ .

(٥٤) **المفصل** ١٧٣.

(٥٥) **وفيات الأعيان** ٥/ ١٧١ .

(٥٦) ينظر **التخمير** ٤/ ٦٠٥-٦٠٧ (فهرس الكتب المذكورة في المتن) .

(٥٧) **شرح الفصيح** (قسم الدراسة ١/٥٦ .

(٥٨) **الكشاف** ٢/ ٥٥٧ .

(٥٩) **شرح الفصيح** (قسم الدراسة ٣/٦٣ .

(٦٠) **المقامات** ٦٤ .

(٦١) المصدر السابق ١٨٩.

(٦٢) **النهاية** ٢/ ٤٦٠ .

(٦٣) **المقامات** ٦٨ .

(٦٤) المصدر السابق ١٧٥ .

(٦٥) **شرح الفصيح** قسم الدراسة١/٧٠.

(٦٦) **معجم الأدباء** ٢/ ٨٢٥ .

(٦٧) **شرح أبيات المغني** ٤/ ٨٨ .

(٦٨) **شرح الفصيح** ٢/ ٤٤٤ .

(٦٩) المصدر السابق (قسم الدراسة) ١/ ٥٢-٥٣ .

(٧٠) تنظر ترجمته في **إنباه الرواة** ٢/ ٣١٠، **بغية الوعاة** ٢/ ١٨٦، **هدية العارفين** ١/٦٨٧.

(٧١) تنظر ترجمته في **دمية القصر** ٢/ ١٠١٧، **وفيات الأعيان** ٣/ ٣٠٢ .

(٧٢) ينظر **معجم البلدان** ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ٥/ ٣٨٤، **بلدان الخلافة الشرقية** ٤١٩ .

(٧٣) **النهاية في شرح الكفاية** لابن الخباز تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى) وقد أفادني بهذا النقل المحقق جزاه الله خيرًا.

(٧٤) **شرح الفصيح** ٢/ ٦٣٧ .

(٧٥) تنظر ترجمة ابن الخباز في **بغية الوعاة** ١/ ٣٠٤ .

(٧٦) **المسائل المنثورة** ١ .

(٧٧) **شرح الفصيح** ١/ ٣٠٩ .

المصادر

١ - **الأصول في النحو**. محمد بن سهل ابن السراج ، تحقيق د. حسين الفتلي .- ط١ .- بيروت ، ١٤٠٥/١٩٨٥م .

٢ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .- بيروت : المكتبة العصرية .

٣ - **بلدان الخلافة الشرقية** . كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد .- ط٢.- بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

٤ - **حواشي المفصل** . محمود بن عمر الزمخشري (مخطوط — نسخة ليدن) .

٥ - **دمية القصر وعصرة أهل العصر** . علي ابن الحسن الباخرزي، تحقيق محمد التونجي .

٦ - **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار** . محمود ابن عمر الزمخشري ، تحقيق سليم النعيمي .

٧ - **شرح الفصيح المنسوب للزمخشري**. تحقيق إبراهيم عبدالله الغامدي .- جامعة أم القرى : مكة المكرمة ؛ معهد البحوث العلمية .

٨ - **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** . محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون .- ط٤.- القاهرة : دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

٩ - **شرح المفصل (التخمير)**. صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين .- ط١.- بيروت: دار الغرب ،١٩٩٠م .

١٠ - **كتاب سيبويه** . عمرو بن عثمان ابن قنبر ، تحقيق عبدالسلام هارون .- القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ الرياض : دار الرفاعي.

١١ - **الكشاف عن حقائق التنزيل** . محمود بن عمر الزمخشري .- مكة المكرمة : دارالباز .

١٢ - **المسائل المنثورة** . أبو علي الحسن ابن أحمد الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري .- دمشق : مجمع اللغة العربية .

١٣ - **معاني القرآن** . يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي .- ط٣.- بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٣هـ .

١٤ - **معجم الأدباء** . ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق إحسان عباس .- بيروت : دار الغرب الإسلامي

١٥ - **معجم البلدان** . ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق فريد عبدالعزيز الجنيدي .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٠م .

١٦ - **المفصل في علم العربية** . محمود ابن عمر الزمخشري .- ط٢.- بيروت : دار الجيل .

١٧ - **مقامات الزمخشري**.- ط١.- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

١٨ - **النهاية في شرح الكفاية** . ابن الخباز ، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم . رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٢هـ .

١٩ - **النهاية في غريب الحديث والأثر**. المبارك بن محمد الجزيري، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي.- ط١.- لاهور؛ باكستان: أنصار السنة .

٢٠ - **هدية العارفين** . إسماعيل باشا البغدادي .- إستانبول : وكالة المعارف، ١٩٥١م .

٢١ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان** ، تحقيق إحسان عباس .- بيروت : دار صادر .

تنويه

سوف ينشر في العدد القادم رد الدكتور إبراهيم الغامدي على الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن والدكتور محمد أحمد الدالي .

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري

تحقيق نسبته ، ونظرات فيه

محمد أحمد الدالي

أستاذ اللغة العربية المساعد - جامعة دمشق

تحقيق نسبته

الفصيح أثر مذكور مشهور ذو جَدّ وحظّ من آثار أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) رأس أهل الكوفة في العربية واللغة في عصره وهو كتيب في عشرين ورقة (١) أو نحوها ، معقودٌ بأبواب فيها "اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم" (٢) ، وهو على صغر جِرْمه أشهر آثار صاحبه عظيم النفع ، قال فيه علي بن حمزة البصري (٣) : "ولمّا رأيت كتاب اختيار فصيح الكلام كثير المنفعة ورأيته على قلة عدد ورقه أنفع من أضعاف عدده وأنه قد جمع على لفظه ما لم يجمعه كثير من الكتب الكبار ، رأيت أن أجعل له جزءًا من عنايتي وأن أنبه على حروف وهم فيها أبو العباس رحمه الله ليكون كتابًا تام المنفعة" أ . هـ .

وتولى خدمة الفصيح بالشرح والاستدراك والنقد جماعةٌ من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين ، وحظي بعض ما انتهى إلينا من آثارهم بعناية طائفة من الدارسين المحدثين في عصرنا ، فاشتغلوا بتحقيقها ودراستها (٤) .

ومن شروح الفصيح الجليلة الواسعة هذا الشرح الذي حققه إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، وصدر في منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة «سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها / ٩» عام ١٤١٧هـ .

لم ينته إلينا منه إلا مخطوطة يتيمة تحتفظ بها مكتبة سراي برقم ٥٥٧ وتقع في ٢٠٦ ألواح ، **ولم ينكر اسم صاحب الشرح** (٥) ، ووقع في ترتيب ورقها اضطراب أصلحه المحقق (٦) .

والكتاب رسالة جامعية نال بها المحقق درجته العلمية (الدكتوراه) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وجعلها في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق (وهو ٢٥٠ صفحة) .

القسم الثاني : الكتاب المحقق (من ص ١ - ٧١١)، وفهارسه (من ص ٧١٣ - ٩٧٠) .

تضمن القسم الأول تمهيدًا وبابين .

تحدث في التمهيد عن الفصيح وشروحه (ص ١١ - ٢١) .

وأما الباب الأول فيتضمن فصلين، تناول المحقق في أولهما (ص٢٥ - ٨٧) وهو خمسة مباحث - نسبة الكتاب، وانتهى فيه إلى أنه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، فكان الفصل الثاني (ص٨٩ - ١٠٣) . ترجمة للزمخشري مختصرة .

وأما الباب الثاني فقد اشتمل على ستة فصول .

الفصل الأول : ضم مبحثين : أولهما (ص ١٠٩ - ١١٤) لمنهج الشارح في عرض مادة الكتاب ، وثانيهما (ص ١١٥ - ١٢٨) لمواقفه من آراء العلماء وانفراد المؤلف ببعض الآراء .

والفصل الثاني : (ص ١٢٩ - ١٧٢) لمادة الكتاب ومسائله .

والفصل الثالث : ضم مبحثين : الأول (ص ١٧٥ - ١٨٢) للمصادر التي استقى منها الشارح مادته، والثاني (ص ١٨٣ - ١٨٦) لشواهد الكتاب .

والفصل الرابع : (ص ١٨٧ - ١٩٩) للظواهر الدلالية التي تضمنها الشرح .

والفصل الخامس : (ص ٢٠٧ - ٢٢٨) للموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى .

والفصل السادس : (ص ٢٢٩ - ٢٤٠) لمقدمات التحقيق، ذكر فيه النسخة الوحيدة المضطربة المعتمدة في التحقيق ، وبيَّن منهجه في تحقيق الكتاب .

وعمل الدكتور في تحقيق الكتاب ودراسته من الأعمال العلمية الرصينة الجادة التي انمازت من كثير ما تخرجه المطابع من كتب التراث .

وأحسن المحقق في عمله إحسانًا ، وعني بما في الكتاب من أقوال أهل اللغة ومنهم الخليل وأبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة والكسائي والفراء وابن السكيت وغيرهم ، فخرج ما عرفه منها من كتب أصحابه أو من مظانه ، وخرج شواهد الكتاب من الآيات الكريمة والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز، وخرج ما في الشرح من مسائل العربية وغيرها . وكان من تمام عمله وإحسانه أن يصنع للكتاب الفهارس التي تيسر السبيل إليه، فصنع سبعة عشر فهرسًا (ص٧١٣ - ٩٧٠) فيها فهارس لشواهد الشرح من القرآن الكريم والحديث الشريف والأثر والأمثال والشعر والرجز وأنصاف الأبيات، وفهارس للمواد اللغوية وهو أضخم هذه الفهارس ، وللغات العرب وأقوال العامة والألفاظ المعربة، ولما اشتمل عليه الكتاب من مسائل العربية ، وفهارس لما ذكر في الشرح من الأعلام والمواضع والقبائل والكتب ، وفهرس للمصادر والمراجع التي رجع إليها المحقق، وآخر هذه الفهارس فهرس موضوعات الشرح .

جهد عظيم بذل في تحقيق الكتاب والتعليق عليه وصنع فهارسه ودراسته جدير بالثناء والتقدير .

تحقيق المحقق نسبة الكتاب إلى الزمخشري :

ولما كانت مخطوطة الكتاب اليتيمة لا تحمل اسم مؤلفه؛ تصدى المحقق في الفصل الأول من الباب الأول من دراسته لتحقيق نسبة الكتاب .

فرفع في المبحث الأول من الفصل نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري ، فذكر (ص ٣٠) أن عبدالله الجبوري في كتابه (ابن درستويه ص ١٧٣ - ١٨٣) قد نسبه إليه وأنه لم يشر إلى أن أصل هذه النسبة جاء في اللوح ١٧٨ من المخطوطة [ص ٦١٥ من المطبوع] لبعض من علق هنا بقوله "لعل هذا الشارح هو العسكري الذي ألّف الكتاب المشهور بأمثال العسكري" . وذكر المحقق (ص ٣١ - ٣٢) ما استدل به الجبوري من أدلة رآها تقطع بنسبة الكتاب إلى أبي هلال، ثم ناقش المحقق في المبحث الثاني (ص٣٣-٤٥) أدلة الجبوري، ودفع نسبته إلى أبي هلال .

وأفرد المبحث الثالث (ص ٤٦ - ٥٠) لنسبة الكتاب إلى أبي علي الأهوازي ، ودفع هذه النسبة . فقد غلب على ظن الباحث علي مشري (في كتابه أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٩) أن هذا الكتاب لأبي علي الأهوازي ، واستدل ببعض الأدلة ، وقد دفعها المحقق .

ثم ذكر في المبحث الرابع أن عبدالقادر البغدادي صاحب الخزانة نقل في كتابيه : شرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٤ وحاشيته على شرح بانت سعاد ٧٩/٢ نصين من شرح الفصيح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي، وأن ما نقله البغدادي منه موافق لما جاء في هذا الشرح المطبوع الذي حققه (ص ٤٤٤ ، ٣٠٢) فربّما قام احتمال أن يكون هذا الكتاب كتاب الإستراباذي . ورأى المحقق (ص٥٣) أن "الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة" لكنه لم يُبَيِّنها، واطمأنّ إلى أن «ما ذكره البغدادي لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري» .

والكتاب عند المحقق كتاب الزمخشري، وذهب (ص٥٣) في تعليل وقوع ذينك النصين المذكورين في هذا الكتاب إلى أنه قد يكون الزمخشري نقل من شرح الإستراباذي ولم يشر إليه ، أو نقل من مصادر أخرى وافق فيها الإستراباذي، أو نقل من مصادره ، أو تكون النسخة التي نقل منها البغدادي منسوبة إلى الإستراباذي خطأ .

وتناول في المبحث الخامس (ص ٥٤ – ٨٧) نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وترجح لدى المحقق أن الكتاب كتاب الزمخشري ، واستدل لذلك بأدلة ، وهي :

١ – النصوص المنقولة عن هذا الكتاب . فقد نقل أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلي (ت ٦٩١هـ) في القطعة التي وقف عليها من كتابه «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» ٧٣ نصاً عن الزمخشري في شرحه للفصيح هي بنصها في هذا الكتاب .

٢ – كتب المؤلف التي أحال عليها في هذا الشرح وهي كتب له في تفسير القرآن ، وتهذيب غريب الحديث، والأمثال ، والمواضع التي أحال عليها صاحب الكتاب من هذه الكتب مذكورة في كتب الزمخشري : الكشاف ، والفائق ، والمستقصى . أما المثلث الذي ذكره صاحب الكتاب (ص ٣٩١) على أنه من كتبه فلا يعرف في آثار الزمخشري فيما نعلم .

٣ – كتب التراجم لم يذكر أحد للزمخشري شرحًا على الفصيح إلا صاحب إشارة التعيين (ص ٣٤٦) .

٤ – مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته . ذكر الباحث آراء في علم العربية وغيره مما اشتمل عليه الكتاب من مسائل فوجد كثيراً منها مطابقًا لآراء الزمخشري في كتبه .

نظرات في نسبته إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي عليّ، وهو الإستراباذي ظنّاً .

كنتُ خلال قراءتي للمقدمة وعقب فراغي منها مسلِّمًا بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري لما ذكره المحقق من أدلة كانت عندي قاطعة في الدلالة على ذلك .

ولمَّا مضيتُ في قراءة الكتاب وقفتُ في مواضع منه على أشياء وقف عندها المحقق أو ألمَّ بها في مقدمته وفسَّرها تفسيراً جاريًا مع اطمئنانه إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري . ولا يسلم له ذلك ، بل إن التأمل ينتهي بقارئ الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق .

فعلى أن ما ذكره المحقق في تحقيق نسبة الكتاب إلى الزمخشري يدفع نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري أو إلى الأهوازي ، ويرجح لديه «رجحانًا يقرب من اليقين أن هذا الكتاب ... إنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري» [٧]، ثم قال : «وإن كنت قد قاربتُ فيما كتبته الفصل ...» [٨] ؛ فإن ما ذكره في دفع نسبة الكتاب إلى أبي علي الإستراباذي لا يسلم له من وجوه :

الأول : ما قاله المحقق (ص ٥٣) من احتمال أن يكون «كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ» يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها اللبلي . وليست نسبة ذلك إلى البغدادي – وهو الخبير بالكتب – بسهلة ؛ وإن كان لا يُستبعد وقوع ذلك منه ومن غيره . ألا يمكن أيضًا أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها ، فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري لما رأى المؤلف يحيل على كتب له في التفسير وغريب الحديث والأمثال ، وهو يعلم أن للزمخشري كتبًا في ذلك ؟

والثاني : ما قاله المحقق (ص ٥٣) أن الاحتمالات «التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة...» غير مقبول ولا يعتد به لأنه لم يبين شيئًا من هذه الاحتمالات الكثيرة ؟ وربما أراد بها الأدلة التي استدل بها لتصحيح نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وهي غير صالحة ولا كافية لدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي . ويعجبني احتياط المحقق بقوله هنا : «وليس بين أيدينا [٩] ما نستند إليه في إثبات صحة نسبة هذا الكتاب له [أي للإستراباذي] فلعل الأيام تكشف لنا أدلة جديدة» ويوشك هذا الكلام أن يكون قول من لم تطمئن نفسه إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وإن صرح بأنها راجحة عنده رجحانًا يقرب من اليقين .

والثالث : ما قاله المحقق (ص ٥٣) أن ما ذكره البغدادي «لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، قولُ من اطمأن إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري» ، وأنّى للباحث أن يقول ذلك

وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواءً في هذا الباب ، ويبقى هذا الكتاب محتملاً أن ينسب إلى الزمخشري أو إلى الإستراباذي اعتماداً على ما ذكره اللبلي والبغدادي وحده.

والرابع : اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب . فجعله (ص ٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي. أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن ابن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» . فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص ٤٩) ، ثم قال (ص ٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ....» أ . هـ .

ولا أدري لم لم يجعل المحقق أبا علي الإستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب !! مع ما ذكره المحقق (ص ٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الإستراباذي .

لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعني به غير رجل ممن يكنى أبا عليٍّ فهذا لا يكون !

أ أن ذكر أبو عليٍّ المذكور في هذا الكتاب أشياء ذكرها غير واحد ممّن يكنى أبا علي – ومنهم الفارسي والمرزوقي والقالي .. جعل أحد هؤلاء حيث ذكر نحو ما ذكروه ؟ ! هذا لا يكون أيضاً .

وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب .. فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب.

فلو سلّمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وأغمضنا عيوننا عن أشياء في الاستدلال مريبة، وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري شيخ الزمخشري .. كان محالاً من الوجهة الزمنية .

فأبو علي شيخ الزمخشري عند زاعم ذلك روى في هذا الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، ومع التسليم بأنه أبو علي النيسابوري وبأن وفاته [١٠] كانت قرابة سنة ٤٩٢هـ فيما قال المحقق (ص٥٠ من مقدمته) .. كان محالاً أن يروي أبو علي هذا عن العسكري . فإذا قدرنا أن وفاته كانت سنة ٤٩٢هـ تقديراً أمكن أن نقدر [١١] أنه ولد نحو سنة ٤٠٢هـ ، فكيف يروي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ ؟ ! هذه واحدة .

والثانية أن أبا علي هذا روى عن ابن مهدي عن ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، وابن مهدي عليٌّ هذا لا أعرفه، ولا يبعد [١٢] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ . فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديراً سنة ٤٠٢هـ عن علي بن مهدي المتوفى سنة ٤٠٠هـ تقديراً ؟ ! هذا لا يكون .

وأما ما ذكره المحقق (ص ٥٠) من أن الزمخشري ذكر شيخه أبا علي المذكور في كتابه الفائق .. فليس بصحيح . فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك . نقل عنه في الفائق ٢٤٢/١ قوله في مزرِّد :

فدتك عرابَ اليوم أُمي وخالتي
وناقتي الناجي إليك بريدُها

وكلام أبي علي الفارسي في كتاب الشعر له ص ٤٥٦. ونقل عنه في الفائق ٢٣٦/٢ كلامه في «سيناء» ، وكلام أبي علي في الحجة له ٥/ ٢٨٩ – ٢٩١ .

ليس «أبو علي» إذن شيخاً للزمخشري صاحب هذا الكتاب عند زاعم ذلك ، وليس هذا الكتاب للزمخشري .

و «أبو علي» المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو صاحب الكتاب . وتكون عبارة «قال أبو علي» أو «قال الشيخ أبو علي» أو «قال» التي وقعت في مواضع من الكتاب من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَته ، وربما كان وقوع جملة الترحُّم عقب ذكره في موضع منه [١٣] مما يدل على ذلك .

فصاحب الكتاب روى في كتابه عن أبي أحمد الحسن ابن عبدالله العسكري [14] (ت ٣٨٢هـ) ، قال (ص٢٥١) : «أنشدنا أبو أحمد العسكري» وقال (ص٤٧٤) : «أنشدني العسكري» . ونقل عنه أشياء لم يسمعها منه (ص ٣٧١ وفيه ههنا سقط) ، وقال (ص ٣٧٥، ٤٥٤) : «أنشد العسكري» .

والشيخ أبو علي أيضًا روى عن أبي أحمد العسكري ، ففي الكتاب (ص ٩٠، ١٧٢، ٣٠٩) عنه «سمعت أبا أحمد العسكري» ، وفيه (ص ٢٩٥) : «وأنشدنا الحسن بن عبدالله» .

وصاحب الكتاب روى عن ابن مهديّ واسمه عليّ ، قال (ص ١٤) : «أخبرني»، وقال (ص ١٠٤، ٣٨٧) [15] : «أنشدني» ، وقال (ص ١٣٩، ٢٩٩ [16] ، ٤١٨، ٦٣١) : «أنشدنا» وقال (ص ٢٠٥ ، ٤٦٨) : «وسمعت ابن مهدي»، وقال (ص ٢٠١) : «أنشدنا ابن مهدي، قال : أنشدنا ابن الأنباري» .

وأبو عليّ أيضًا روى عن ابن مهدي، ففي الكتاب (ص٣٥٤) عنه «وأنشدني ابن مهدي» ، وفيه (ص ٣٥٥) : «وأنشدنا ابن مهدي»، وفيه (٧٠٩ - ٧١٠) «وأخبرني» وذكر «أبو علي» في الكتاب في مواضع لم يرو فيها عن أحد (ص ١٦٢، ٤٣٣، ٤٦٩، ٦٦٤) .

والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبوعلي، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهديّ .

فإن قلت : فكيف تفسر قول صاحب الكتاب (ص٢٥٧) : «أنشدنا الفراء» [17] ؛ قلت : هذا خطأ من ناسخ النسخة أو ممن نقل عنه صوابه «أنشد الفراء» . وقد عبر المؤلف بقوله «أنشد الفراء» في مواضع من كتابه (ص ١١، ٣٥، ٤٨، ١٠٩، ١٧٣، ٢٨٧، ٥٣١، ٦٣٢) وبقوله «روى الفراء» (ص ٢٧٣، ٣١٠، ٥٤٠) و «روي عن الفراء» (ص ٤٤٢)، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه [18] .

وإن قلت : فكيف تفسر ما وقع في الكتاب (ص ٣٨٢ - ٣٨٣) ، وهو «قال : وسمعت أبا حاتم يقول سمعت أبا زيد» ؛ قلتُ : في هذا السند سقط وتمامه : «قال [أي أبوعلي المؤلف] : وسمعت أبا أحمد العسكري ، قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم ...» وقد سلف هذا السند (ص ٩٠، وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفًا)، ونحوه ص١٧٢ .

وأما «أبو طارق» الذي صرح المؤلف بروايته عنه (ص٣٨٣) بقوله : «وأنشدني أبو طارق» ، ونقل عنه غير مصرح بالرواية عنه (ص ٣٧١) بقوله : «أنشد أبوطارق» ؛ فلم أعرفه .

فمن أبو عليّ هذا ؟

أيمكن أن يكون أبو علي ليس صاحب هذا الكتاب . وأن يكون شيخًا لصاحب الكتاب، فسقطت عبارة التحديث عنه في هذه المواضع التي ظاهرها أن صاحب الكتاب حدث عن العسكري وابن مهدي ؟ هذا كما ترى احتمال غير مقبول ، ولا بد لقبوله من تفسير يسلم بصحته لسقوط عبارات التحديث في هذه المواضع وعدم سقوطها في غيرها .

وأكبر الظن أن أبا علي [19] صاحب الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي ، النحوي اللغوي الأديب الفاضل حسنة طبرستان وأوْحدُ ذلك الزمان كما قال ياقوت الحموي [20] ، وذكر من آثاره شرح الفصيح وشرح الحماسة . ولم يعين زمانه .

وكانت وفاته قبل سنة ٤٦٧هـ [21]، فقد نقل أبوالقاسم زيد بن علي الفسوي (ت ٤٦٧هـ) في «شرح كتاب الحماسة» [22] له كلامًا لأبي علي الإستراباذي من كتابه شرح الحماسة .

فأن يكون صاحب الكتاب «أبو علي» الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب .

وأما أن يكون «أبو علي» هذا الحسن بن أحمد

الإستراباذي الذي نقل عبدالقادر البغدادي من كتابه «شرح الفصيح» ، ونقل أبو القاسم زيد بن علي الفسوي من كتابه «شرح الحماسة» ، فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحًا قريبًا من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيرًا أن يدفع .

فإذا صح أن أبا علي الإستراباذي صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي (٢٣) عن الزمخشري بنصه في هذا الكتاب من وجهين .

أولهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري ، أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري .

وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الإستراباذي .

وإذا صح ذلك أيضًا كان لأبي علي الإستراباذي هذا كتب في تفسير القرآن وغريب الحديث والأمثال والمثلث ، ولم يذكر شيء في ذلك في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه .

وعسى أن تظهر من هذا الكتاب نسخة سليمة صحيحة النسبة إلى صاحبها ، ويظهر شرح الزمخشري، ونسخة تامة من شرح اللبلي ، فقد يكون فيها ما يقطع الشك باليقين أو ما يعين على تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه تحقيقًا يكون القول الفصل فيه .

وبعدُ ؛ فإن ما انتهيت إليه من دفع نسبة هذا الكتاب إلى الزمخشري ، وتحقيق نسبته إلى أبي علي ، وظني أنه أبو علي الإستراباذي ، كل أولئك مما أدى إليه التأمل في الكتاب ورجع البصر فيه . فإن أصبت في شيء فبتوفيق من الله، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية واجتهدت ، وفوق كل ذي علم عليم .

الحواشي

١ – انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ٢١٧ خلال كلام الزجاج على ما أخطأ فيه ثعلب في كتابه .

٢ – مقدمة الفصيح (التلويح في شرح الفصيح ٢٠) .

٣ – في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة ١٧٧ .

٤ – انظر مقدمة شرح الفصيح للزمخشري ١٧ فما بعدها.

٥ – مقدمة المحقق ٣١ – ٢٣٤ .

٦ – مقدمة المحقق ٢٣٥ .

٧ – مقدمة المحقق ٨٦ .

8 – مقدمة المحقق ٨٧ .

٩ – لكن في أيدينا ما يحمل على الظن أنه صاحب هذا الكتاب.

١٠– في معجم الأدباء ٩/ ١٩١ أن وفاته كانت سنة ٤٤٢هـ، و عنه نقل من بعده ، وهو خطأ ، انظر تعليق المحقق (ص ٥٠ في مقدمته) .

١١– إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا .

١٢– إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره (١٨) عامًا حين وفاة شيخه ابن الأنباري ، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا .

١٣– وهو «قال أبو علي رحمه الله» ص ٦٦٤ .

١٤– وهم المحقق في مقدمته ص ٣٦ فذكر أن الرواية «ليست عن أبي أحمد مباشرة» وهي كما ترى رواية تلميذ عن شيخه بلا واسطة . وأن يكون صاحب الكتاب يروي عن العسكري كافٍ وحده – إن صحَّ وثبت – لدفع نسبة الكتاب إلى الزمخشري .

١٥– أثبته المحقق هنا (ص ٣٨٧) «أنشد» ، وذكر أن في الأصل : أنشد أنشدني [كذا] .

١٦– علق المحقق هنا (ص ٢٩٩) بقوله : «لعلها وأنشد [مكان أنشدني] والمثبت محرف» . ووقع (ص ٦٣١) أبو مهدي محرفًا . وقال المحقق (ص ٢٩٩) : «لعله علي بن مهدي الكسروي كان حيًا قبل سنة ٢٨٩هـ ...» أ . هـ . لا لعلَّ ، فليس به ، وهذا منه غريب ، انظر ما يأتي .

١٧– ذكر المحقق في مقدمته (ص٣٦) أن السند هنا مقطوع ، ولم يتنبه على أن صاحب الكتاب لم يرو

شيئًا عن الفراء بسند ، بل كان يقول : أنشد الفراء أو قال أو ذكر أو زعم .

١٨- انظر فهرس الأعلام في الكتاب ، ص ٩٠٦ .

١٩- يمكن من الوجهة الزمنية أن يكون أبو علي هذا أبا علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، وكان المحقق قد دفع هذه النسبة ص ٤٦ - ٥٠ من مقدمة التحقيق . ولم تعرف للأهوازي عناية باللغة والعربية ولم يذكر له كتاب في شرح الفصيح ، وكان مشتغلاً بالحديث والقراءة ، انظر ترجمته في **معرفة القراء الكبار** ١/ ٤٠٢ .

٢٠- في **معجم الأدباء** ٨ / ٥ .

٢١- في **كشف الظنون** ٦٩٢ و ١٢٧٣ أنه توفي سنة ٧١٧، وهو خطأ فكيف يترجمه ياقوت في كتابه وياقوت توفي سنة ٦٢٦هـ . والظاهر أنه قد وقع خلط بينه وبين ركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥هـ) فذكر صاحب *هدية العارفين* ٢٨٣ لركن الدين هذا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، وليس له وهما لأبي علي الإستراباذي - وانظر ترجمة ركن الدين في **طبقات الشافعية** للسبكي ٩/٤٠٧ - ٤٠٨ .

٢٢- انتهت إلينا من هذا الكتاب نسخة كتبت سنة ٤٣٨هـ، وحققها محمد عثمان علي ، وطبعت بدار الأوزاعي ببيروت ، انظر مصورة عن الصفحة الأخيرة منها في المطبوع ٢/ ٧٢، وانظر ما نقله عن الإستربابذي فيه ٢/٨١ . فهل نقل الفسوي عن الإستربابذي وهو حيّ أو كانت وفاة الإستراباذي قبل سنة ٤٣٨هـ ؟

٢٣- في كتابه «**تحفة المجد الصريح**» في القطعة التي وقف عليها إبراهيم محقق هذا الكتاب الذي نتحدث عنه ، انظر مقدمته ص٢٠ - ٢١ .

المصادر

- **الأشباه والنظائر**، للسيوطي ، تحقيق عبدالإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبدالله ومختار الشريف ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٥ - ١٩٨٧م .
- **التلويح في شرح الفصيح** ، لأبي سهل الهروي ، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، مكتبة التوحيد بمصر، ١٩٤٩م.
- **التنبيهات على أغاليط الرواة** ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار المعارف بمصر،١٩٦٧م.
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٨٤ - ١٩٩٣م .
- **شرح الفصيح**، للزمخشري ، تحقيق إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .
- **شرح كتاب الحماسة** ، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، تحقيق محمد عثمان علي ، دار الأوزاعي ببيروت .
- **طبقات الشافعية** ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- **الفائق** ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٩٧١م .
- **كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٨م .
- **كشف الظنون** ، لحاجي خليفة ، إستانبول ، ١٣٦٠هـ .
- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، طبعة مصورة ، دار المستشرق ببيروت .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس وبشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ١٩٨٤م .
- **هدية العارفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، إستانبول ، ١٩٥١م .

الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح

إبراهيم بن عبدالله جمهور الغامدي
أستاذ مساعد بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

المقدمة **الحمد لله حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ أما بعد :**

فقد سُررت عندما زودني أحد الأساتذة الأجلاء والإخوة الفضلاء بمقال تضمن دفع صحة نسبة « شرح الفصيح » إلى الزمخشري للدكتور بهاء الدين عبدالوهاب الأستاذ المساعد بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة، حيث شدّ اهتمامي عنوان المقال: (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح) ظننت بناء على هذا العنوان - الذي يستميل القارئ إلى التسليم بما يريده الباحث - أنّ الباحث وصل إلى أدلة علمية دقيقة كظهور نسخة أخرى تحمل اسم المؤلف ، أو بيّن بالدليل القاطع نسبة هذا الشرح إلى غير الزمخشريّ .

وما أن قرأت هذا المقال حتى تضاءل الفرح وتبدد السرور لعدم وجود ما ظننته وما تبادر إلى ذهني من خلال عنوان المقال المسجوع المنمق .

وبعد أن قرأت المقال قراءة أخرى متأنية وجدت الباحث من هواة العبارات الإنشائية والألفاظ البراقة التي استخدمها في أثناء دفع صحة هذه النسبة إذ لم أجد دليلاً علمياً واحدًا يؤيد ما ذهب إليه الباحث .

وقد كنت مترددًا في الرّد على هذا المقال لأسباب كثيرة أذكر بعضًا منها في النقاط التالية :

أولاً : عدم اشتمال هذا المقال على دليل علمي يطمئن الباحث من خلاله لدفع صحة هذه النسبة .

ثانيًا : عدم التزام الباحث بمناهج البحث العلمي في الرّد على نسبة الكتاب إلى الزمخشريّ .

ثالثًا : ترصيع المقال بعبارات إنشائية وقرائن ظنية لا تثبت أمام موضوعية البحث العلمي ولا ترقى إلى كلمة أدلة.

رابعًا : محاولة الباحث العبث من خلال تلاعبه بالألفاظ ذات الدلالة القوية بغية استمالة القارئ إلى جانبه .

ولكن رغبة في تحقيق ما طلبه مني أستاذي القدير وبعض الزملاء الكرام في الرّد على هذا المقال استجبت لطلبهم .

وقد جاء هذا الردُ في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد ومقدمة .

التمهيد : عرضت فيه للملحوظات العامة على المقال وذلك بشكل مجمل .

المبحث الأول : نقض الأدلة النافية نسبة الشرح إلى الزمخشري.

المبحث الثاني : إثبات أدلة المحقق بالدليل العلمي القاطع .

المبحث الثالث : نقد ما أورده الباحث في نسبة الشرح إلى الإستراباذي .

والله أسأل أن ينفع بهذا الرّد .

التمهيد :

جاء هذا المقال في أربع عشرة صفحة . بدأها بمقدمة جاءت في الورقة الأولى عرض فيها الباحث للسيرة الذاتية الخاصة به، وأعقب ذلك بتمهيد بين فيه نسبة الكتاب قديمًا وحديثًا وموقف المحقق من هذه النسبة . كما خصّ ورقتين للهوامش وفهرس المصادر والمراجع، والمتبقي من المقال إحدى عشرة ورقة جاءت في ثلاثة مباحث هي :

١ ـ الأدلة التي حاول من خلالها نفي نسبة الكتاب عن الزمخشري .

٢ ـ نقد أدلة المحقق .

٣ـ تحقيق نسبة الشرح إلى الإستراباذي .

قبل أن أبدأ في الرّد على كلّ نقطة ذكرها الباحث أود أن أُجمل نقد المقال في الملحوظات التالية :

١ ـ عنوان المقال كما سبق إيراده عنوان غير صحيح ؛ لأن الجواب الصحيح لا يرد إلا بناءً على سؤال فهل في أثناء هذا الشرح أي سؤال حتى يجيب الباحث عليه ؟ لعل الباحث لم يتنبه إلى هذا الخطأ حيث كان همه منصرفًا إلى البحث عن الكلمات البراقة .

٢ ـ لم يعتمد الباحث على دليل علمي واحد أثناء هذه النسبة، وكان بودي ألاّ يستعجل الدكتور في الرّد إلاّ بعد توافر أدلة تؤكد صحة ما ذهب إليه .

٣ ـ كان من الواجب علي الباحث تناول جميع الأدلة التي أوردها المحقق في دراسته لهذا الشرح والرّد عليها وهذا هو المنهج العلمي ، أما أن يختار ما يناسبه من النصوص والأدلة ويبني عليها أقواله ، فهذا ما لا يقره البحث العلمي ولا يعتد به .

٤ ـ التعامل ـ أثناء الرّد ـ مع علمائنا القدماء بما يليق بهم فهم من خدم التراث العربي ، أما أن يَسِمُهُم الدكتور بالخطأ والوهم تارة ، وأخرى بالخلط فهذا ما يجب الترفع عنه فنراه يقول : « وسأذكر نصّاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق لأبين استناداً عليه الخطأ الذي وقع فيه اللبلي ومن بعده المحقق نفسه ... » إلى أن قال : قوله : « قال (أي : الزمخشريّ) وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي ، نص قاطع على وهم اللبلي » (١) .

ثم قال في موضع آخر : « ولم يتنبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري ؛ لأن همه كان منصرفًا إلى نقل النصوص لا إلى تحقيق نسبة هذه النصوص إلى صاحبها » (٢) .

ثم يقول : « لا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفة وإنما وجده منسوباً عنده إلى الزمخشري فسلّم بهذه النسبة دون تحقيق » (٣) .

ويقول في موضع آخر : « .. ولا يعتمد الباحث في نتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين ... » ، ثم يقول : « وها هي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحاً للفصيح ... »

فهل اللبلي وصاحب إشارة التعيين والخفاجي وصاحب شرح التسهيل وابن المُلَقِّن عمر بن علي الذي نقل عن شرح الفصيح هذا ونسبه إلى الزمخشري، وذلك في كتابه (التوضيح في شرح الجامع الصحيح) على خطأ والباحث على صواب؟، وهل أثبت الأدلة التي من خلالها حكم عليهم بالخطأ وعدم التدقيق ؟ أم أن ما ذكره عبارات واهية لا دلالة فيها ؟ .

المعروف عن اللبلي ـ كما وسمه علماء العربية ـ الدقة وتوثيق مروياته يدل على ذلك ثناء شيوخه عليه يقول عنه شيخه *التلمساني* : « قرأ عليّ كتاب الإرشاد الشيخ الفقيه العالم الأديب النحوي مجد العلماء وفخر الأدباء الفاضل أبو جعفر أحمد يوسف الفهري اللبلي .. قراءة بحث واستيضاح ... وقد أذنت له وفقه الله أن يقرئ ذلك لمن رغب ، ثقة بحذقه وعلمه ، وجودة ذهنه وفهمه » (٤) .

وقال عنه ابن فرحون : « كان اللبلي إمامًا فاضلاً نحوياً ولغوياً وراوية » (٥) .

ولا سبيل إلى استقصاء كل ما قاله العلماء في اللبلي(٦). ويأتي الأخ بهاء الدين على مشارف القرن الحادي والعشرين ويخطئ اللبلي دونما استناد إلى دليل علمي ، هذا أمرٌ يترك لأرباب العلم المحققين .

٦ ـ أشار الباحث إلى جملة من النصوص التي تندرج ضمن آراء الشارح كمسألة إضافة الشيء إلى نفسه وإلى غيره . ورأي الزمخشري في المسألة مع آراء أخرى أوردها المحقق تحت عنوان (نهاية المطاف) في النسبة ، وقد أشار إليها الباحث هنا وكان من باب الأمانة العلمية أن يشير إلى ما عرض له المحقق عند بيانه لهذه المسألة وأشباهها ، وهذا ما سيُوضح في موطنه .

٧ ـ تجاهل الباحث بعض الآراء الواردة في أثناء الشرح والتي أشرت إلى موطنها في مؤلفات الزمخشري ، وهي تؤكد صحة ما ذهبت إليه ولم يعرض لها ؛ لأنها تنفي ما ذكره ، وكان من الواجب عليه ذكر جميع الآراء والرّد على كل منها على حدة .

٨ ـ التَّقوُّل على المحقق بشيء لم يذكره ولا أعلم أ هذا تعمد من الباحث ؟ أم سوء فهم للنصوص ، كقوله : « إنني فضلت توثيق اللبلي على توثيق البغدادي»[٧] ، وكقوله عن المحقق : « إن من الأدلة التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإسترابادي .. .»[٨]. ولا أعلم مراده من هذا ؟ .

وبعد أن بينت الملحوظات العامة على هذا المقال فالسبيل الآن الرّد على كل ما ذكره الباحث قارنًا كل ردٍّ بدليله العلمي .

المبحث الأول : نقض الأدلة النافية نسبة الشرح إلى الزمخشري

اشتمل المبحث الأول على سبعة أدلة ، إن صح التعبير، هي :

الدليل الأول : شيوخ الشارح .

وعدّ هذا الدليل العمدة في نفي النسبة عن الزمخشري . ومن هم هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم ، هم : علي بن مهدي وأبو أحمد العسكري .

فهذان شيخان ورد ذكرهما في الشرح فمن أين جاء بكلمة شيوخ ؟ هل هذا من باب تهويل الأمور ؟ فإن قال الباحث (أبا طارق) قلت : من قال بمشيخته ؟ بدأ الباحث بعلي بن مهدي متسائلاً هل أخذ الزمخشري اللغة عن علي بن مهدي ؟ فأجاب أن ذلك لا يمكن مطلقًا معللاً بقوله : إنّ « علي بن مهدي أخذ عن ابن الأنباري المتوفى سنة (٣٢٨هـ) .. وولادة الزمخشري كانت سنة (٤٦٧هـ) ، فهل يعقل أن يعيش تلميذ ابن الأنباري بعد أستاذه قرنًا ونصف قرن ليكون شيخًا للزمخشري » [٩].

أقول للباحث من أين عرفت أن ابن مهدي تلميذ لابن الأنباري؟ كتب التراجم لم تحدد تلمذة ابن مهدي على ابن الأنباري ، وقد ناقض الباحث نفسه بعد ذلك بقوله: « إن علي بن مهدي ربما كان حفيد هذا فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسروي، فلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي بن مهدي الجدّ الأول ، أما الحفيد فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع » [١٠] .

هل هذا النّص عدَّه الباحث دليلاً إذ بدأه بالظنّ وأنهاه بالاحتمال ؟

أود أن أوضّح ترجمة علي بن مهدي الكسروي الموسوم بالجد الأول، ليقف القارئ على الحقيقة العلمية . قال عنه السيوطي : «علي بن مهدي بن علي بن مهدي أبو الحسن الأصبهاني الطبري الكسروي النحوي المتكلم » ، وقال عنه يقوت: « أحد الرواة العلماء النحويين الشعراء ... روى عن أبيه والجاحظ وديك الجن ، وعنه أبو علي الكوكبي . مات في خلافة المعتضد » [١١].

بويع المعتضد بالخلافة سنة (٢٧٩هـ) ولم تستمر مدة خلافته عشر سنوات .

وابن الأنباري ولد سنة (٢٧١هـ) وكانت وفاته سنة (٣٢٧هـ)، وعلى حد قول الباحث أن ابن مهدي أخذ عن ابن الأنباري ، فكيف يكون هذا ؟ وهل يعقل أن يتتلمذ ابن مهدي هذا على ابن الأنباري؟

وعند ما لاحظ الباحث هذا التناقض حاول أن يتخلص مما وقع فيه فقال : « ربما كان حفيد الكسروي هذا » .

وأقول له أين دليلك على هذه الشخصية الوهمية التي أتيت بها من عندك .

ثم يقول الباحث : « فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع » . وأقول له : ومن المحتمل أن يكون من علماء القرن الخامس أو الثاني أو الثالث !

ثم قال : « وسواء أكان هذا أم غيره فهو تلميذ لابن الأنباريّ على ما اتضح من أحد النصوص السابقة فهو

من علماء القرن الرابع بدون شك ، وهو أيضًا شيخ لشارح الفصيح هذا بدون شك » [١٢] .

فقول الباحث في أول النص السابق يدل على إثباته هذه الشخصية الوهمية وإصراره على ذلك دونما وجود دليل علمي يستند إليه ، ثم يقول : « إنه من علماء القرن الرابع بدون شك » ، كيف تريد القارئ أن يتفق معك على هذا القول الذي بنيته على شخصية وهمية لم تعرض لها كتب التراجم . هل أحلتنا على مصادر تُبيِّن من خلالها سنة وفاة هذا الحفيد أو الزمن الذي عاش فيه ؟، ومن هم شيوخه أو تلامذته ؟، وما هي مؤلفاته ؟ ، أم تريد القارئ تصديق عبارات لا دلالة علمية فيها . ولم لا يكون في السند سقط ، فالنّص الذي اعتمد عليه الباحث هو : «والحساس : الشؤم والشرّ أنشدنا ابن مهدي قال : أنشدنا ابن الأنباري ... »

وقال الشارح في موطن آخر من الشرح : « ووجدت الضالة وِجدانًا كما قالوا : فقدت الشيء فقدانًا ، والوجدان: الإصابة أنشدنا الفراء ...» [١٣].

فأقول للباحث : ماذا تقول في النص السابق ؟ هل الفراء من شيوخ الشارح ، وهل تلمذ عليه ابن الأنباري أو على بن مهدي ؟ ، هذا دليل على أن السند في هذه النسبة لحقه سقط وتحريف وتصحيف ، وهذا ما ذكرته في أثناء نسبتي للكتاب ولم أذكر ذلك جزافًا ، بل بناء على أدلة علمية كهذا الدليل وغيره .

أما قولك : « إن كتب التراجم لا تذكر للزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر » [١٤] . فمن قال بأن كتب التراجم تحصي كل ما أُثر عن العالم ؟ ، وبهذا القول ناقض الباحث نفسه في آخر مقاله، حيث قال : « وكم من عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم » [١٥] .

أما قولك : إنّ الحسن بن المظفر النيسابوريّ الذي نصّت كتب التراجم أنه من شيوخ الزمخشري ، وأنت شاك في ذلك .

فهذا ردٌّ على علماء التراجم ولماذا لا نحسن الظن ونقول بأن تاريخ وفاة الحسن كان خطأً من قبل نساخ الكتب؟.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى الشيخ الثاني وهو أبو أحمد العسكري، فأورد نصين من النصوص التي جاء فيها ذكر أبي أحمد .

والرّد عليها كالرّد السابق فقَطْعُ الباحث على أن الشارح يروي عن أبي أحمد ليس دليلاً علميّاً يوثق به فكم من التلاميذ الذين تلمذوا على أبي أحمد العسكري .

كما أريد أن أسأل الباحث عن الإستراباذي ، هل تلمذ على أبي أحمد العسكري وما دليله على ذلك ؟

أما الشيخ الثالث في نظر الباحث فهو ما كنّاه الشارح بأبي طارق [١٦]. عند بيانه مدلول كلمة (الثَّطّ) قال بعد أن وضّح دلالتها وأنشدني أبو طارق [١٧].

فهل الدكتور عدّ هذا الراوية شيخًا من شيوخ الشارح، إن كان كذلك فلماذا لم يعرفنا بأبي طارق هذا ؟ وفي أي زمن عاش هذا العَلَم ؟ ومن هم شيوخه وتلامذته ...؟ !

أما أنا فأقول : إن هذا راوية إذ لم يرد له ذكر في كتب التراجم ولم أجد نبأ عن هذه الشخصية مع كثرة البحث عنها .

وهذا دليل على أن الباحث افتقد الأدلة العلمية الدقيقة وليس عنده ما يورده فترك ما يصعب عليه .

وختم الدليل الأول بقوله : « تصريح الشارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري » [١٨].

فالشيخ الوحيد الذي مرّ ذكره هو أبو أحمد العسكريّ ، أما ابن مهدي وأبو طارق فلم تحدد شخصيتهما تحديداً علميّاً دقيقًا ، فأين الدليل القاطع الذي لا شك فيه كما يقول الباحث ؟ ! .

الدليل الثاني : كنية الشارح .

ذكر الباحث أنّ كنية الشارح (أبو علي) ودليله على ذلك يتمثل في قوله : « بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحيانًا يذكر كنيته فيقول: قال أبو علي : أنشدنا العسكري أو ابن مهدي . وأحيانًا لا يذكر كنيته ... » [١٩].

لماذا يا أخي لا يكون الشارح ينقل عن أبي علي كنقله

عن غيره من العلماء، وما الدليل على أن أبا علي هو الشارح نفسه هل قمت بتخريج هذه الأقوال المنسوبة إلى أبي علي هذا من مؤلفات الشارح أو حتى من مؤلفات غيره ممن عاصر الشارح ؟

هذا لم يحدث وإنما أقوالك لا تعدو أن تكون ضربًا من الظن ، والظن شيء والعلم شيء آخر هذا جانب .

والجانب الثاني: ألا يوجد من العلماء من يكنى بأبي علي غير الإستراباذي ؟

والجانب الثالث : أن الشارح إذا كانت كنيته أبا علي ففي مواضع قال : قال الشيخ أبو علي ، فهل أبو علي هذا هو الشيخ أبي علي نفسه أو أنه غيره ، وما الدليل العلمي على ذلك ؟

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى النص الوارد في الشرح المتمثل في قول الشارح : « السكين معروف وسمعت ابن مهدي يقول ... وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم : سألت الأصمعي وأبا زيد ومن لقيت من علماء اللغة عن تأنيث السكين ... قال الشيخ أبو علي: وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم ... » [٢٠] .

فلماذا لا يكون الشارح أخذ عن الشيخ أبي علي كما أخذ عن غيره من العلماء كأبي حاتم ؟

وقد عدّ الباحث هذا النص الفيصل في النسبة، حيث يقول : «من هذا النص يتضح لمن كان على دراية بأساليب الأقدمين أن المؤلف كنيته (أبو علي) ولا يُلْتَفَت إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي؛ لأنه قال مرةً : قال أبو علي رحمه الله ...» [٢١] .

أقول إن النص المشار إليه قد سبق عليه الرّد . وأما قول الدكتور بأن المحقق قد أنكر أن تكون هذه كنية لأبي علي فهذا كلام واهٍ لاأساس له إذ إنّ المحقق لم ينكر هذه الكنية ، وإنما أراد الباحث بذلك أن يلفق الكلام ويلقي به جزافًا .

فلماذا لم يُشِر الباحث إلى موضع إنكاري لهذه الكنية في مقالته؟ ؛ لأنه أتى بهذا الكلام من عنده !

أما الكنية التي أنكرتها فهي كنية أبي أحمد العسكريّ بأبي علي وذلك أثناء ردي على الدكتور عبدالله الجبوري ، فلم يرد في كتب التراجم من كنّى أبا أحمد العسكري بهذه الكنية [٢٢] .

فلعل ذلك اختلط على الباحث لتأمله وتدقيقه في النسبة ودرايته بالأساليب !

والجانب المهم أن أبا علي هذا ممَّن أخذ عنهم الزمخشري سواء كان الإستراباذي أو الفارسي أو غيرهما.

الدليل الثالث : كتب الشارح التي أحال إليها .

قال في هذا الدليل : « أحال الشارح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها فمما نص على اسمه كتاب تهذيب غريب الحديث حيث قال في حديثه عن الطوِل : « ومنه الحديث : لا حمى إلاّ في ثلاث حلقة القوم ، وثلة البئر، وطِول الفرس. وقد بينّا معناه في تهذيب غريب الحديث » [٢٣] .

أقول للباحث : الشارح ذكر أربعة من مؤلفاته وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في نسبة الكتاب ، ولكن الجديد الذي لم اطلع عليه هو قولك : « ولم يذكر أسماء بعضها » ما الذي جعلك تقول ذلك ؟ هل وقفت على نصٍ له وضح فيه أنه لم يذكر بعض أسماء كتبه ؟ أم أن هذه زيادة من عندك كعادتك ؟

ثم قال : « ونحن نعلم أن ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث، وإنما له الفائق في غريب الحديث ، وشتان بين التهذيب والفائق ، وقد جعلهما المحقق كتابًا واحدًا » [٢٤] .

يُردّ على الباحث في النص السابق بأمور هي :

١ - الزمخشري لم يَسِم كتابه في مقدمة هذا الكتاب بالفائق ولا ذِكْر لذلك حتى في أثناء الكتاب ، وإنما من جاء بعده وسمه بهذا الاسم .

٢ - ما الفرق بين التهذيب والفائق ؟ فأنت قلت : شتان ما بينهما ، ولم توضح الفرق الدلالي .

٣ - هل هذا الحديث الشريف الذي أورده شارح الفصيح ثم ذكر أنه بيَّن معناه في تهذيب غريب الحديث لا

وجود له في الفائق ؟ ولم يفصِّل الزمخشري في معنى هذا الحديث . لماذا سكت عن ذلك ؟

والإجابة هي أن الشارح أحال إلى هذا الكتاب ، وقد وجدت الإحالة والتفصيل في مدلولات الكلمات الواردة في الحديث النبوي بما يبين معناه . وما فعلته هو من أساليب البحث العلمي المستند على الدليل لا على ظنون وكلمات إنشائية.

أما قوله : « وقد جعلهما المحقق كتاباً واحداً » فأنا لم أجعلهما كما زعم كتاباً واحداً ، وإنما قلت في هامش الكتاب لعله الفائق، ولكن يبدو أن الدكتور لا يعرف معاني الأدوات والحروف !

كما أشار الباحث بعد ذلك إلى بقية مؤلفات الشارح كتفسير القرآن الكريم وكتابه في الأمثال ، وكذلك المثلث إن صح أن يكون كتاباً .

أحال الشارح إلى كتابه في تفسير القرآن مرتين ذكر الباحث الموضع الأول المتمثل في بيانه لمدلول كلمة (أمين)[٢٥] .

وبعد ذلك قال : « والعجيب أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشاف ولم يلحظ الفرق الشاسع الواسع بين النصين » . إلى أن قال : «وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري ، ثم كيف يحيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه ...» [٢٦] .

أقول للباحث : لماذا تحاول في كل هذه المقالة أن تعظم الأشياء التي تتناسب مع ميولك ورغباتك وتعرض عما سواها ؟

ما ذكره الشارح من إحالة إلى تفسير القرآن أليس موجوداً في الكشاف ؟ والشواهد التي استشهد بها شارح الفصيح أليست موجودة في الكشاف سواء أكان صدر البيت أو عجزه فمعلوم أن النحاة لا يحتجون في الغالب إلا بموطن الاستشهاد سواء أكان في صدر البيت أو عجزه فلماذا هذا التهويل للأمور. وقولك : « دليل قاطع برهان ساطع » هذا ما تراه أنت وتزعمه .

أما لماذا لم يذكر الزمخشري اسم الكشاف ، فالكشاف هل هو في تفسير القرآن أم في علمٍ غيره ؟ وهل هذا دليل ؟ ولا يلزمه أن يذكر اسمه . (أو ينص على اسمه) .

الدليل الرابع : مصطلحات الشارح النحوية والصرفية .

يقول الباحث : « استخدام الشارح بعض المصطلحات الخاصة بالكوفيين ولم أجد الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستخدمها » [٢٧].

استغرق حديث الباحث عن هذه النقطة خمس صفحات من مقالته عرض فيها لبعض المصطلحات الواردة في الشرح ليدلل من خلالها أن الشارح كوفي المذهب .

وللردّ عليه نقول إن الشارح يشرح كتاباً مؤلفه كوفي المذهب فهو أحمد بن يحيى الشهير بثعلب ويردد مصطلحاته فما وجه الغرابة؟ ومع ذلك كله سأتناول كل مصطلح من هذه المصطلحات التي أوردها ، مُعلِّقاً على كلٍّ منها .

١- القطع :

ورد هذا المصطلح عند الشارح ولا أدري ما قصد الباحث من وروده ، هل فيه دليل على نفي النسبة وقد مثّل على القطع من كتب القدماء ثم قال : « أتيت بهذه الأمثلة لأبين معنى القطع فهو مصطلح غير معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو، وقد تتبعت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النحوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع » [٢٨].

أقول للباحث إن مصطلح القطع مصطلح معروف عند المبتدئين في تعلّم علوم العربية ، ولا يجهله أحد ، وأما عن تتبعك لمثل هذه المصطلحات فلست وحدك في هذا الميدان ، فقد تتبع مصطلحات النحو الكوفي عبدالله بن حمد الخثران [٢٩]. وكذلك عوض القوزي [٣٠]. والكتابان مطبوعان ومتداولان . وقد ذكرا هذا المصطلح من بين ما عرضا له من مصطلحات وبسطا الشرح عنه[٣١] .

فالشارح عندما عرض لهذا المصطلح بين الأقوال التي قيلت في قول الشاعر . أما إن كنت تريد : إن تقول إن هذا المصطلح لم يرد في مؤلفات الزمخشري فقولك مردود من واقع مؤلفاته [٣٢] .

٢ - المستقبل :

وكذلك الشأن بالنسبة لهذا المصطلح هل استخدمه الكوفيون فقط ولم يعرض له أحد من البصريين فالزجاجي والنحاس ، أيصنفُهما الباحث ، أهم من الكوفيين أم من البصريين وقد استخدما هذا المصطلح [٣٣] .

والغريب أن الباحث يقول : « ولن تجده مستخدمًا لدى الزمخشري » فهذا القول مردود عليه فقد ورد هذا المصطلح في عدّة مواضع من كتاب المفصل [٣٤] . فهل نفيك لورود هذا المصطلح كان مبنياً على علم ودراية ؟ .

٣ - المصدر المقصور أو المحصور :

عرض الباحث لهذا المصطلح ولم يذكر لنا أهو مصطلح كوفي أو بصري كما فعل في المصطلحات السابقة؛ لأنه لم يجد ما يستند إليه فترك التعليق واكتفى بقول الشارح . فَلِمَ لم يذكر لنا - بناء على تتبعه للمصطلحات - من أول من استخدم هذا المصطلح ؟!

٤ - مصطلح الحروف :

قال تحت هذا المصطلح : «يستعمله الشارح بمعنى الكلمات ولا يريد بها الحروف التي هي خلاف الأسماء والأفعال كقوله : وقد وجدنا أحرفًا جاءت علي أفعل وافتعل بمعنى واحد منها : أشرت العسل واشترته» [٣٥] .

وقال : « وقد جاء عن العرب حروف يستوى فيه لفظ للازم والمتعدي فيها كقولهم : رجع زيد ورجعته أنا » [٣٦].

وبعد أن أورد الباحث النّصين علّق على ذلك بقوله : «واستخدام الحرف بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري » .

أقول : هذا المصطلح واضح من بداية حديث الشارح، يقول : (يستعمله الشارح بمعنى الكلمات) معروف عند جميع اللغويين والقراء القدماء والمحدثين أن الحرف المراد به الكلمة ونصوص الشارح واضحة لا تحتاج إلى شرح ومَنْ مِنَ اللغويين المتقدمين والمتأخرين استخدم الحرف بغير هذا المعنى ، هل هذا فهم لنصوص القدماء والزّعم بمعرفة أساليبهم ؟ وهل في هذا دليل على نفي النسبة ؟ لا حجة فيه .

ومن قال : إن هذا الاستعمال خاصٌ بأهل الكوفة وهو غير المعنى الاصطلاحي في النحو .

وهكذا شأن الباحث في بقية المصطلحات التي لم يوردها إلا من قبيل تكثير صفحات دفع صحة النسبة لا من أجل إظهار الحقائق العلمية المقرونة بالدليل القاطع .

الدليل الخامس : آراء الشارح النحوية والصرفية .

١ - بدأ الباحث هذا الدليل بقوله : « ... يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري . وسأذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لآراء الزمخشري » .

أود أن أُبين للقارئ الكريم بطلان هذه الدعوى وبيان تلاعب الباحث في مقالته، بدأ بأولى هذه المسائل وهي قول الشارح عند شرحه لمقدمة ثعلب : « هذا : ها تنبيه ، وذا : اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر ، تقول : هذا السلطان قدم: إذا قرب قدومه ، وتثنيته : هذان ، وفي الجمع هؤلاء ... وها تنبيه والاسم : ذه ، وَتا ، وَذي ، ... » [٣٧].

وجاء في المفصل للزمخشري : « ذا للمذكر ، ولمثناه : ذان في الرفع ، وذين في النصب والجر ، ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ومنه ﴿ إن هذان لساحران ﴾ [٣٨]، وتا وتي وَذه بالوصل ...» [٣٩]. فأليس الرأي واحدًا ؟

ماذا قال الباحث : « وقد نصّ الزمخشري في حواشي المفصل على أن (ذان) ليس تثنية لـ (ذا) ...» ثم أورد قوله [٤٠] .

والتعليق على مثل هذه النصوص واضح فما الفرق بين نص الشارح وقول الزمخشري في المفصل - وكتاب المفصل أولى بالرجوع إليه من الحواشي . وأنا على يقين أن الباحث رأى هذا في المفصل ولكن لا أعلم ما سرّ هذه المغالطة ألأنه على دراية بأساليب القدماء وله بها فهم خاص !

٢ ـ تصغير غلمان :

أورد الباحث قول الشارح عن تصغير (غلمان) وعلق على قوله بأنه يرى أن جمع القلة من غلمان أغلمة على حين أن الزمخشري يرى أن تصغير (غلمان) (غليمة)؛ لأنه يرى أن جمع قلته غلمة [٤١].

لا تعارض بين القولين إذ يتحدّثان عن تصغير «غلمان» جمع كثرة الغلام ، فإذا أردت تصغيره رددته إلى مفرده أو إلى جمع قلّته ، وغلام لها جمعا قلّة هما : غِلْمة وأغْلِمَة .

والثاني لم تستعمله العرب ، وإن أجازه القياس ، قال الجوهري في الصحاح (غلم) : « الغلام معروف وتصغيره غُلَيِّمٌ والجمع غِلْمَةٌ وغِلْمانٌ ، واستغنوا بغلمة عن أغْلِمَة ، وتصغير الغلمة أُغَيْلِمة ، ، على غير مكبِّرة، كأنهم صَغّروا أغلمة ، وإن كانوا لم يقولوه كما قالوا : أصيبية في تصغير صِبْية ، وبعضهم يقول : غُلَيْمة على القياس» [٤٢] وأثبت بعض أهل اللغة (أغلمة)[٤٣]. وعليه لا إشكال في تصغيره .

ولو تأمل منصف لم يجد بين ما في النصين فرقًا ، إذ يُفهم من نص شرح الفصيح أن الأصل في التصغير (غليمة) كما في صبية. (أصيبية) فإذا علمنا أن بعض اللغويين أثبت (أغلمة) فلا إشكال.

والذي في شرح الفصيح هو ردّ جمع الكثرة إلى القلة وهو عين رأيه في المفصل وزاد في المفصل زيادة صورية، وهي أن أغيلمة صُغرت على غير واحده ، وهي لا تعارض ما في شرح الفصيح ، بل توافقه ، فأنت إذا أردت تصغير غلمان فلك الرد إلى المفرد (غليّمون) ولك الرد إلى جمع القلة (غُلَيْمة أو أغيلمة).

وما وصفه في المفصل بأنه مما جاء تصغيره على غير واحده ، فقصده أن غلمة لو صغرتها على أغيلمة ، لكانت على غير واحدها، إذ واحد غلمة غلام ، أو تصغير على لفظه ، ولا تعارض بين القولين ؛ لأن هذا من باب التنوع ، فليس أغيلمة تصغير غلمة ، وإنما هو تصغير أغلمة أو غلمان كما سبق بيانه .

٣ ـ التنوين في إيه وصه :

أورد الباحث قول الشارح : « فأما إيه فحقه السكون على الوقف، فإذا وصلته بشيء آخر نونته ... فإذا كرّرت قلت : صهٍ صهٍ ...» [٤٤] .

وعلّق الباحث على هذا النص بقوله : « ويرى الزمخشري أن التنوين للتنكير حيث قال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك إيهِ وإيهٍ وصَهِ وصهٍ ... » [٤٥].

ثم قال الباحث بعد ذلك : « وثمة فرق آخر بين الرأيين، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء مبنية على الكسر ، ويوقف عليها بالسكون ، أما الشارح فيراها مبنية على السكون وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

وقفنا وقلنا : إيه عن أم سالم

وما بال تكليم *الديار البلاقع*

وأقول للباحث: الخلاف بين القولين في شرح الفصيح والمفصل شَكْلِيٌّ إذ يتفقان على إسكان الهاء في الوقف وتحريك الهاء بالكسر في الوصل ، واختلف القلة ، هل الكسر من أجل التقاء الساكنين والسكون هو الأصل ، أم أنه حركة بناء، والسكون عارض من أجل الوقف .

وليست عبارة الشارح صريحة في بنائه على السكون، وإنما فيه (حقه السكون) وهذا حق كلِّ مبنيٍ - كما هو معلوم لدى الجميع - وتنظيره بصهِ يا رجل دليلٌ على أن الحركة ليست من أجل *التقاء الساكنين* ، وإنما هي حركة بناء كما هو قوله في المفصل .

وأما قوله : « وحرك الهاء لئلا يجتمع ساكنان) فهذا ليس قطعيًّا في أن يقول ببنائه على السكون لوروده بعد قوله (... لم ينوّن؛ لأنه نوى الوقف) ومن الطبيعي أنه إذا نوى الوقف أن يسكن ولا يحرِّك حتى لو كانت الحركة ، حركة بناء ككسرة إيهِ وصَهِ .

فالخلاف الموهوم مرتفع إن شـاء اللـه .

٤ - إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته [٤٦] :

أود أن أقول في البداية إن هذا الموضوع قد أوردته في النسـبـة وذكـرت أن هذا الرأي مـغـاير لرأي الزمخشري، وعلقت على ذلك في موضعين من النسبة ومن بين مـا أوردتُه قـولي : « ولعل الشـارح يعني بحسن الإضافة هنا أن ذلك حسن في الاستعمال وإن جرى على خلاف مـا يقتضيه القياس ، بخلاف مـا ذكـره في النص الآخـر ، فـإنه تخـريجٌ وتـأويلٌ على أصول النحو التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه ، والصفة هي الموصوف ؛ لأنها تدل على الذات والحدث دلالـة مطـابقـة » [٤٧].

فالباحث ذكر المسألة وكأنه من اجتهد في إخراجها وهو وجدها في أثناء النسبة أشبعت بحثًا ، فكان من باب الأمانة العلمية أن يشير إلى أغلب المسائل التي أوردها وقد عرضت لها وذكرت رأيي فيـهـا . وكـان الأولى بالبـاحث أن يعلق على تحليلي للمسـألة ويرد عليه إن كان هناك ردّ .

كـمـا أن النص الذي جـاء به في أسـمـاء الإشـارة وتثنيتها ، وذلك من حواشي الزمخشري على المفصل مخالف تمامًا لرأي الزمخشري في المفصـل ، فـهـل ننـفي نسـبـة المفصـل إلى الزمخـشـري من خـلال هـذا الرأي ؟

٥ - وسَط وسْط :

قـال البـاحـث : « يرى الشـارح أن (وَسَـط) بالتحريك يكون جزءًا من المضاف إليه فيقال : جلس وَسَط الدار ؛ لأن وسط الدار جزء من الدار ، وجلس وَسْط القوم؛ لأن وَسْط القوم ليس من القوم . ويرى الزمخشري أن (وَسَط) بالتحريك اسم يقع فاعـلاً ومفـعـولاً ، ومبتدأ كغيره من الأسماء ، وبالتسكين يكون ظرفًا مـلازمًا الظرفية » [٤٨] .

ثم أتى بنص من حواشي المفصل ليدلل على صحة قوله .

ويُرَدُّ على الباحث في هذا القول من وجوه :

١ - أليس هذا الرأي في كتاب المفصل ؟ وهذا هو الأصل .

٢ - مـا الفرق بين نص الشـارح والنص الذي أتيت به من الحواشي، ومـا المقصود من النص أليس الوسْط بتسكين السين ظرفًا ؟ لأن مـا بعـدها ليس من الشيء نفسه الذي قبلها . وبالتحريك اسم ؛ لأن وَسَط الدار منها . فـمـا الفـرق بين نص الزمـخـشـري ونص الشـارح ، هل لأن الزمخشري قال : إن الاسم يقع فاعلاً ومفعولاً . والشـارح لم يذكـر ذلك ، فـهل عـدّ البـاحث هذا دليلاً على نفي النسبة إن كان كذلك فهذا دليل لا ريب في بطلانه .

٦ - أورد الشـارح نقـلاً عن الكسـائي أن (أمس) بني على الكسر لشبهه بالفعل، حيث قال : قال الكسائي بني أمس على الكسر؛ لأن أصله من أمسى يمسي، كقولك : أمس عندنا ، فإذا دخلت عليه الألـف واللام أجريت عليه وجـوه الإعـراب؛ لأنـه خـرج من شبـه الفـعل» [٤٩].

قال الباحث : « ويرى الزمخشرى أنه بني لتضمنه معنى لام التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز ، وممنوع من الصرف عند بني تميم » [٥٠] .

هذه المسألة ممَّا عرضت لها عند دراستي لمسائل الكتاب [٥١]. وبينت وجه الخلاف اللغوي فيها بين العلماء المتمثل في أن تميمًا يعربونه في حالة الرفع بالضمة وينصبونه ويجرونه بالفتحة ، أما أهل الحجاز فيبنونه على الكسر .

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا جاء الباحث بهذا النص ؟ أقول له : الشارح بيَّن رأي الكسائي في المسألة ولم يبيِّن رأيه فيـهـا ، فـهل فـهمك أوصلك إلى أن رأي الشـارح هو رأي الكسائي؟ هذا جـانب ، والجـانب الآخر هو أنني نبهت في الهامش على السقط الواقع في النسخة والذي يشمل جزءًا من شرح هذا الاسم فلعلك لم تطلع عليه .

كما أنك في بداية حديثك قلت: «أورد الشارح نقلاً عن

الكسائي» فهل حكم الباحث على الشارح من خلال رأي الكسائي هذا أمرٌ عجاب ! .

٧ - إعراب (آمين) :

إحالة شارح الفصيح على التفسير في معنى آمين ، وهو في التفسير أكثر بيانًا، وإيضاحًا لأنه جعله مباشرة اسم فعل أمْرٍ ، وقال : «آمين صوتٌ سمي به الفعل الذي هو استجب ، كما أن رويدًا وحيَّهل وهلُمَّ أصواتٌ سُمِّيَتْ بها الأفعال التي هي « أمهل وأسرع ، وأقبل ، وعن ابن عباس سألت رسول الله ﷺ عن معنى آمين ، فقال : افْعَلْ » فهو من حيث المعنى بغض النظر عن صورة نطقها ، ومعرفة أصلها ، ولغاتها أشبع وأوضح في بيان أنه صوت واسم فعل أمر، فلا حرج ولا عنت في كلمته .

ثم إن شارح الفصيح حين ذكر أن « آمين » في الأصل نداء ليس مراده أن يعرب، وإنما يريد بيان أطوار الكلمة ، إذ هي مبنية على الفتح ، فقال : إنَّ أصلها : يا آمين الخلق استجب . ثم صار حذف وبقيت آمين على فتحها ، دالَّة على المعنى للنداء ، والفعل (استجب) . وهذا قول لا يعارض ما في الكشاف لمن تأمّله ، وإنما زيادة في تفسير وتعرّف أصل الكلمة .

فأين الاختلاف ، وأين التناقض ، وهل الزيادة تعدّ فرقاً شاسعًا وبرهانًا ساطعًا . تضخيم الأمور بالكلمات البراقة لا يثبت نسبة كتاب إلى مؤلفه أو ينفيه ، وإنما الفيصل في ذلك إبراز الأدلة العلمية التي من خلالها نصدر الحكم .

الدليل السادس : الاختلاف في المنهج .

يقول الباحث : « هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة ، وإنما هو مأخوذ استنتاجًا فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى ، وهذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري فلم أجده في حواشي المفصل مثلاً يحيل إلى كتابه المستقصى في الأمثال مع توافر الدواعي إلى ذلك، حيث شرح أمثالاً كان أوردها في المفصل والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا ، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا، ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط »[٥٢] .

يتّضح ردّي على الباحث من خلال النقاط التالية لأوضح للقارئ الكريم بطلان هذا الدليل جملة وتفصيلا :

١ - يقول إن الشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى، وهذه المواضع سبعة - ومن يقرأ نص الباحث يتوقع أنه أحال إلى مواضع كثيرة - فليته استبعد كلمة (شتى) حتى لا يعطي الشيء أكبر من حجمه .

٢ - يقول : « هذا النهج لم ألحظه لدى الزمخشري » وحكم الباحث هذا مبني على اقتصاره على حواشي المفصل دون بقية مؤلفات الزمخشري . فقد أحال الزمخشري في كتابه الفائق إلى كتاب المستقصى أكثر من خمس مرات [٥٣] . كما أحال إلى كتابه المفصل [٥٤]. فلِمَ توفرت الدواعي في الفائق فأحال ولم تتوفر في حواشي المفصل ؟ وهل ما ينطبق على حواشي المفصل ينسحب على بقية مؤلفاته ؟ كان من الواجب على الباحث أن يستقرئ جميع كتب الزمخشري وأن يتأكد من معلوماته ثم يصدر حكمًا كهذا ؛ ليبني كلامه على دليل علمي لا على افتراضات لا أساس لها .

٣ - ويقول : « والشارح يذكر الآراء بسندها كثيرًا، وهذا نهج لا نلحظه لدى الزمخشري أيضًا »[٥٥].

أقول هل تأكدت أيضًا من هذه المعلومة من واقع مؤلفات الزمخشري ؟ هذا ما لا أظنه ؛ لأن الزمخشري يذكر بعض الآراء بسندها في بعض مؤلفاته من ذلك قوله : « أضلَّ الله، من قولهم : ضلني فلان فلم أقدر عليه ، أي : ذهب عني، حكاه الأصمعي عن عيسى ابن عمر»[٥٦].

وقال في موضع آخر : « قال المازنيّ - عن أبي عبيدة : يقال لِكرام القوم : ملأ ... » [٥٧].

وقال أيضا : « الأصمعي : سمعت أبا عمرو ابن العلاء يقول : كنت أدور ... »[٥٨].

وبعد هذا فهل استنتاج الباحث بناه على دليل علمي ؟

أما قوله : « ولم يذكر الزمخشري أستاذه أبا مضر في حواشي المفصل - على سبيل المثال غير مرتين فقط».

أقول للدكتور وما علاقة هذا القول بنفي النسبة عن الزمخشري؟ هذا شأن الزمخشري ومنهجه في كتابه، كما أنه لم يذكر شيخه السابق ذكره في كتابه المفصل. أما إن كنت تريد أن تسأل عن العلماء الوارد ذكرهم في شرح الفصيح، فأقول : إنّ الزمخشري نقل عن مؤلفاتهم ، وهذا منهجه في بقية مؤلفاته فقد أشار إلى ابن الأنباري ، وأبي علي الفارسي ، وابن دريد والجاحظ وغيرهم من العلماء .

الدليل السابع : عدم ذكر الزمخشري بين شراح الفصيح.

يقول الباحث : « لم يذكر أحد المعنيين بفهرسة الكتب والمصنفات أن الزمخشري قد شرح الفصيح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب إشارة التعيين ذكر ذلك أما القريبون من الزمخشري زمانًا ومكانًا كياقوت وابن خلكان فلم يشيروا إلى ذلك ... » [٥٩].

وللردّ على هذا الدليل نقول : هل ياقوت وابن خلكان أحصوا جميع مؤلفات الزمخشري ؟ الإجابة بالنفي حيث إن للزمخشري كتبًا كثيرة لم يذكرها ابن خلكان فعلى سبيل المثال لا الحصر : لم يذكر كتاب الجبال والأمكنة والمياه [٦٠]، وكذلك كتاب مقدمة الأدب [٦١]، والقصيدة البعوضية [٦٢] ، والمعجم العربي الفارسي [٦٣] ، ونكت الإعراب [٦٤] ، وجواهر اللغة [٦٥]، وغيرها كثير [٦٦] .

وكذلك الشأن بالنسبة لياقوت فلم يذكر الكتب التالية :

خصائص العشرة الكرام البررة [٦٧] ، والدر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب[٦٨]، والقصيدة البعوضية وتخميسها [٦٩]، وتعليم المبتدي وإرشاد المقتدي [٧٠] .

أما قول الباحث : إن الزمخشري لم يذكر من بين شراح الفصيح ، فهل يؤخذ برأيه وتُرد آراء جميع العلماء الذين ذكروا شرح الفصيح للزمخشري كاللبلي، وصاحب شرح التسهيل ، وصاحب إشارة التعيين ؟ ، وهل كتب التراجم أحصت جميع مؤلفات العلماء ؟

وأما قوله : « وقد ذكر ابن خلكان أن بينه وبين الزمخشري في الرواية شخصًا واحدًا » [٧١] .

فلا أعلم لماذا غلّب الباحث رأي ابن خلكان على نقولات اللبلي ونسبته لهذا الشرح ؟ ألأنه لم يذكر كتاب شرح الفصيح من بين مؤلفات الزمخشري . هذا تحقيق غريب ودليل عجيب !

المبحث الثاني : إثبات أدلة المحقق بالدليل العلمي .

حاول الباحث نقد الأدلة التي رجحتُ من خلالها نسبة الكتاب إلى الزمخشري. ونقد الأدلة القوية لا يتأتى إلا من خلال إيراد أدلة علمية يستعين بها الناقد على نقض هذه الأدلة، وهذا لا نجده عند الباحث .

بدأ المبحث بنقد الدليل الأول المتمثل في النصوص المنقولة عن شرح الفصيح والمنسوبة إلى الزمخشري .

يقول الباحث : « حيث ذكر [٧٢] . أن صاحب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح أحمد بن يوسف اللبلي المتوفى سنة (٦٩١ هـ) نقل نصوصًا كثيرة من هذا الشرح ، ونسب فيها الشرح إلى الزمخشري ، وبناء على ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للزمخشري . وسأذكر نصاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق نفسه . قال اللبلي في مادة (غوى): (أنكره الزمخشري في شرحه ، وقال : ولا لغة فيه إلا الفتح ... وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي ﴿ **وعصى آدم ربه فغوى**﴾ ، قال : معناه: (أكثر من أكل الشجرة ...) فقوله : « قال (أي : الزمخشري)، وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي، نص قاطع على وهم اللبلي ... » [٧٣] .

والرّدّ على الباحث في قوله هذا أُجمله في النقاط التالية :

١ - النصوص المنقولة عن هذا الشرح حدَّدتها في الدراسة فذكرت أنها أكثر من ثلاثة وسبعين نصّاً . علاوة على النصوص الأخرى التي نُقلت عن هذا الشرح كنقل صاحب شرح التسهيل من هذا الشرح وكذلك نقل ابن المُلَقِّن عنه وجميعهم نسبوا هذه النقول للزمخشري وهي موجودة بنصها في هذا الشرح .

٢ - لم أحكم من خلال هذه النصوص فقط أن الشرح للزمخشري ، بل هذا دليل علمي من بين الأدلة التي رجَّحت نسبة الكتاب إلى الزمخشري هذا الدليل نصَّ عليه أرباب التحقيق وأصحاب الدراية في هذا المجال .

٣ - ما الدليل العلمي على أن ابن مهدي هو علي بن مهدي الكسروي أو حفيده - على حد زعمك في قولك السابق - هل حدَّدت هذه الشخصية التحديد الدقيق الذي بنيت عليه تخطئة اللبلي ووهمه؟ وهل اللبلي واهم في جميع هذه النصوص التي نقلها ولم يتحقق منها؟

٤ - أما قولك : إن القراءة لم ترد في كشاف الزمخشري ، فهل كتاب الزمخشري من كتب القراءات ؟ وهل عدم وجود هذه القراءة ينفي النسبة ؟ .

ومن قال : إنه يلزم الزمخشري أن يورد في كشافه جميع ما أورده في كتبه الأخرى .

ثم يستطرد الباحث في محاولة نقض هذا الدليل بقوله: « فلا شك أن اللبلي لم يحقق نسبة هذا الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه ، وإنما وجده منسوبًا عنده إلى الزمخشري فسلَّم بهذه النسبة دون تحقيق » (٧٤) .

فهل هذا ديدن اللبلي وما ردُّ الباحث على وصف العلماء للبلي كما سبق ؟ (٧٥)، وهل كل من نقل عنهم اللبلي في شرحه على الفصيح لم يتحقق من مؤلفاتهم ؟ .

كل ما ذكره الباحث ضرب من الظن الذي لا تسنده الأدلة العلمية.

ثم يقول : « واللبلي من اللغويين الأندلسيين المتأخرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة ، لذلك ليس بعيداً أن يكون وقف على مخطوطة من هذا الشرح ، وقد عبث باسم مؤلفها تجار المخطوطات بين المشرق والمغرب ، ولم ينتبه اللبلي إلى السند في أثناء الرواية عن أبي أحمد العسكري ... » .

لم ينقل اللبلي نصّاً واحداً عن أبي أحمد ، بل كانت مجموعة من النصوص (٧٦)، وقد أشرت إلى مواضعها أثناء دراستي للكتاب . فهل يغفل اللبلي عن كل هذه النصوص .

ولو سلمنا للباحث بهذا ، أقول له : ولماذا لا ينسحب قولك هذا على النسخة التي كانت عند البغدادي ؟ .

الدليل الثاني : كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح .

ذكرتُ المؤلفات التي أحال إليها الشارح في شرحه ، وهي كتاب في تفسير القرآن ، وكتاب في تهذيب غريب الحديث والأمثال ، وقد وجدت هذه الإحالات في مؤلفات الزمخشري وأشرت إلى مواطنها في مؤلفاته ، بل إن بعض الإحالات كانت بنصها في مؤلفات الزمخشري ، ويريد الباحث هنا أن ينفي نسبة هذه المؤلفات إلى الزمخشري دونما وجود دليل علمي قاطع على صحة ما ادعاه ، سأعرض لما ذكره ثم أثني بالتعليق على قوله .

بدأ الباحث دليله هذا بالكلمات الموحية دلالتها بأنه توصّل إلى نفي هذا الدليل تمامًا فيقول : « قلت : هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلّة قاطعة على أن المؤلف ليس الزمخشري ، وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس الكشاف، وذلك للخلاف الكبير بين ما في الشرح وما في الكشاف حول كلمة آمين » (٧٧) .

يلحظ القارئ المدقق استخدام الباحث كلمات برّاقة ككلمة : (أدلة ، قاطعة ، لايدع مجالاً للشك ، الخلاف الكبير) حاول من خلال هذه الكلمات اللافتة للنظر والعبارات البراقة أن يستميل القارئ فيما يقول . وقد سبق أن رددت عليه في هذا القول وأقول هنا .

أحال الزمخشري إلى تفسير القرآن مرتين ، وأقول للباحث لماذ لم تذكر الموضع الثاني ، ألأنه لا يتمشى مع ما ذكرته ؟

كما أن الزمخشري وقف عند شواهد قرآنية كثيرة عرض لها في أثناء هذا الشرح، وقد وجدت جلّها بالنص نفسه عند الزمخشري ، فلماذا لم يعرض لها الباحث. من بين ما أوردته :

قول الشارح عند شرحه لقول الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين هم

سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك

الطيبون معاقد الأزر

فقال : « عطف بقوله : (الطيبون) على (النازلون) وفيه مسألة في النحو بيناها في تفسير ... » [٧٨] .

وقد بيّن الزمخشري هذه المسألة عند بيانه لقوله تعالى : ﴿ **لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاةَ والمؤتون الزكاةَ** ﴾ [٧٩] .

حيث نصبت : المقيمين عل المدح وممّا ورد في كشاف الزمخشري قوله : « وارتفع الراسخون على الابتداء ، ويؤمنون خبره ، والمقيمين نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد »[٨٠] .

كما أن تفسير الشارح للآيات القرآنية وبيان القراءات فيها متطابق مع ما ذكره الزمخشري في كشافه ، وقد علّقت على ذلك في هامش الكتاب .

ومن بين ما ورد قول شارح الفصيح عند بيانه لمعنى الآية : ﴿ **والنجم والشجر يسجدان** ﴾ [٨١]، قال : «والنجم: النبت أيضًا .. فالشجر ما كان له ساق ...» [٨٢].

وقال في الكشاف : [٨٣] « والنبات الذي ينجم من الأرض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق »

وقال شارح الفصيح : « ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها : البُرْثن ، والبرثن يجوز في السباع كلها » [٨٤] .

وقد أورد الزمخشري هذا بنصه إذ يقول : «ومن الطائر غير الصائد والكلاب ونحوها : البرثن ، ويجوز البرثن في السباع كلها »[٨٥] .

وقال شارح الفصيح عند بيانه مادة (حسب) : « .. وأما الحسبانة والمحسبة فهي الوسادة الصغيرة من أدم ، والجمع الحُسْبان ... يقال : حسبت الرجل ، أي : وسَّدته ومنه قولهم : مما حسبوا ضيفهم ، أي : ما أكرموه » [٨٦] .

ونجد هذا القول في الفائق [٨٧]، حيث قال الزمخشري : « ... ما حَسَّبوا ضيفهم أي : ما أكرموه ، وأصله من الحُسبانة وهي : الوسادة الصغيرة ، ويقال لها المَحْسبة أيضًا ؛ لأنه من أكرم أُجلس عليها » وعند تفسيره لقول ثعلب : (حصرت الرجل في منزله) قال : « والحصر : الحبس والمنع ، ومنه محاصرة العدو والحصار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **أو جاءوكم حَصِرت صدورهم** ﴾ [٨٨] ، أي : ضاقت ، وحصر الرجل في خطبته : إذا رُتج عليه كأنه منع من النفوذ فيها ... والحصر : احتباس البطن ... فأما الإحصار فهو المنع من التصرف كإحصار المرض ، والرجل محصور وقد أُحصر قال :

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت

عليك بها أو أحصرتك شغول ...» [٨٩]

ونجد الأسلوب وطريقة عرض المادة وبيان دلالتها في كشاف الزمخشري عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ **فإن أُحصرتم** ﴾ [٩٠]، وممّا ذكره : « أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز ، قال الله تعالى : ﴿ **الذين أحصروا في سبيل الله** ﴾ [٩١] . وقال ابن ميادة :

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت

عليك ولا أن أحصرتك شغول

وحصر: إذا حبسه عدو عن المضي أو سجن ، ومنه قيل للمحبس: الحصير ... وهما بمعنى المنع في كل شيء»[٩٢] ، اكتفي بما ذكرته رغبة في الاختصار [٩٣] .

ثم انتقل الباحث إلى كتاب آخر ، وهو تهذيب غريب الحديث فقال : « قد نصّ الشارح على اسمه فكيف نقول بعد ذلك لعله الفائق . وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب

وبهذا الاسم أربع مرات فهل يعقل أن يريد به الفائق ؟! والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب غريب الحديث هو الفائق، حيث يقول : إنه وجد هذه الأحاديث التي أحال إلى شرحها في تهذيب غريب الحديث وجدها في الفائق . وأقول لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضًا ، فهل يعقل أن نقول بناء على ذلك إن تهذيب الحديث هذا هو النهاية في غريب الحديث » (٩٤) .

ورغبة مني في إيضاح ما ذكره الباحث في نصه السابق أود بيان وجه الغرابة للقارئ ، وذلك من خلال الرد على كل نقطة ذكرها ، فقوله : « كيف نقول بعد ذلك إنه (أي : تهذيب غريب الحديث) الفائق» .

فأقول للباحث : هل الزمخشري وسم كتابه هذا في مقدمته بالفائق ؟ ستقول : لقد ذكره صاحب النهاية بهذا الاسم ، وأقول لك من عادة الزمخشري في مؤلفاته ذكر اسم كتابه في المقدمة فنراه في كتابه المفصل (٩٥) . أشار إلى هذه التسمية ، وكذلك في الكشاف ، وأساس البلاغة ، فلماذا لم يشر الزمخشري إلى اسم هذا الكتاب في مقدمة كتاب الفائق ؟ !

وأما قولك : « إن الشارح أشار إلى هذا الكتاب وبهذا الاسم أربع مرات » فلعلك رجعت إلى الفهرس فقط فلم يشر إلى هذا الكتاب ، وبهذا الاسم أربع مرات ، بل ذكر في أحدها كلمة (التهذيب) فقط .

ثم تقول : « فهل يعقل أن يريد به الفائق »

أقول للباحث وما المانع في ذلك ؟! خاصة أن الزمخشري لم يسم كتابه بهذا الاسم ، ولماذا لا نقول : إن الزمخشري هذّب كتابه حتى فاق كتب غريب الحديث ؟! فكأن التهذيب وصف للكتاب .

وأما قولك : «والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب تهذيب غريب الحديث هو الفائق» .

فلا أعلم وجه الغرابة عند الباحث ، هل أتى لنا بدليل علمي ينقض استدلالنا على أن هذا الكتاب ليس كتابًا في غريب الحديث ثم هل وقف على تخريجي لهذه الأحاديث ورجع إلى الفائق ولم يجدها ، إن كان كذلك فلماذا لم يثبتها في مقاله ؟!

وأما قول الباحث : إنني خرجت كل الأحاديث الواردة في الشرح من الفائق فما الذي يمنع من تخريجها للتأكد من صحة الإحالة هذا أولاً ولأصل إلى ترجيح نسبة الكتاب ثانيًا .

وسأبين هذه الإحالات للقارئ للتأكد من مطابقة رأي الشارح مع رأي الزمخشري.

وقد أهمل الباحث هذه الإحالات ولم يُشر إليها في مقاله ؛ لأنها تنقض هذا الدليل .

وعن قوله : «لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب الحديث لوجدها أيضًا» .

أقول في رد هذا الزعم الذي ليس مبنيّاً على دليل إن ما ذكره ابن الأثير في النهاية هو قول الزمخشري وقول غيره ، وقد بيّن ابن الأثير في مقدمة كتابه أنه جمع كتابي الغريبين للهروي ، والمغيث للأصفهاني وزاد عليها زيادات جلها من الفائق، فما حجة الباحث بعد رد مازعمه في نصه السابق .

ثم يقول : « والمثل القائل : " إن أهون السقي التشريع" الذي قال المحقق إنه لم يجده بهذه الرواية إلا في الفائق والمستقصى موجود بهذه الرواية في النهاية لابن الأثير » (٩٦) .

كان من الواجب على الباحث أن يرجع إلى كتاب أُلف قبل تأليف الزمخشري ليتحقق من صدق قولي لا أن يعود لكتاب ابن الأثير الذي نقل عن الكتب التي سبقته في غريب الحديث ، ومنها الفائق ، فقد أخذ ابن الأثير هذا المثل عن الزمخشري ، وهذا مما لا شك فيه .

وقبل أن يختم الباحث كلامه عن هذا الكتاب قال : «فوجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في الفائق لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو الفائق مطلقًا، كما لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى ولا تدل على أن المؤلف هو

الزمخشري ؛ لأن مناسبات الأمثال في كتب الأمثال جميعها متشابهة» (٩٧) .

أقول للباحث نفيك هذا غير مبني على دليل ودليلك هذا مردود، ولو أنك قارنت بين ما ورد في كتاب الفائق مع ما ورد في شرح الفصيح مقارنة دقيقة لما ذكرت هذا القول ، ورداً على قولك هذا أبين للقارئ بعض الأمثلة ليقف على الحقائق العلمية التي رجحت من خلالها أن هذا الكتاب هو الفائق .

قال شارح الفصيح في أول إحالة : «.. ومنه الحديث : (لاحمى إلا في ثلاث حلقة القوم ، وثلّة البئر ، وطول الفرس) وقد بينّا معناه في تهذيب غريب الحديث » (٩٨) .

وعند ما رجعت إلى الفائق وجدت الزمخشري قد بين وفصل في معنى هذا الحديث بشكل عام موضحًا دلالة كل مفردة وردت في أثناء الحديث فقال بعد أن أورد الحديث السابق : « أي : إذا احتفر الرجل بئرًا في موضع لم يملكه أحد قبله ، فله أن يحمى من حواليها ما يطرح ثلتها، وهي ترابها الذي أخرجه منها ، وإذا ربط فرسه في العسكر ، فله أن يحمى مستدار فرسه ، وللقوم أن يحموا حلقة مجلسهم من أن يجلس وسطها أحد » (٩٩) .

وأقول للباحث أليست هذه الإحالة صحيحة ، ولم تجاهلتها ولم توردها لتري القارئ سبب إحالتي على الفائق ؟ .

كما أحال الشارح إلى كتابه في غريب الحديث عند بيانه لقول الرسول ﷺ : « إذا سافرتم في الخصب فاعطوا الرُّكُبَ أسنتها » فقال : « وتفسيره في تهذيب غريب الحديث مبين» (١٠٠) .

وبعد أن عدتُ إلى الفائق وجدت الزمخشري قد وضح معنى الحديث وفصل فيه فقال بعد أن أورد الحديث : «جمع الركاب وهي الرواحل ، وقيل جمع ركوب . الأسنة جمع سِنّ ونظيرها في الغرابة أقنة جمع قِنّ قال جرير :

إن سليطًا في الخَسَار إنّهْ

أولاد قوم خُلِقوا أقنّهْ

... وقيل هي جمع سنان . والمعنى أعطوها ما تمتنع به من النحر ؛ لأن صاحبها إذا أحسن رعيها سمنت وحسنت في عينه فينفس بها من أن تنحر . فشبّه ذلك بالأسنة في وقوع الامتناع بها والمعنى : أمكنوها من الرعي ، وقيل : هي جمع سنان وهي المِسَنّ قال امرؤ القيس :

كحدِّ السِّنان الصُّلَّبيِّ النَّحيض

والمراد ما تُسَنُّ به ، من قولهم : سنّ الإبل : إذا أحسن رعيها كأنه صقلها . وفرس مسنونة .. » (١٠١) .

إلى آخر ما ذكره الزمخشري في نصه أليس هذا إيضاحًا وبيانًا ؟

كما أحال الشارح إلى التهذيب عند بيانه لقول ثعلب (الفطور) فقال : « هو اسم للطعام الذي يفطر عليه ، أي : يبتدأ به غب الصوم ، وأصله من الفطر وهو الابتداء . يقال : فطرت البئر : إذا ابتدأت حفرها . وروي عن ابن عباس أنه قال : ما كنت أعرف معنى فاطر السموات والأرض حتى احتكم إليّ أعربيان في بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها فعلمت أن معنى فاطر السموات : مبتدعها . فأما قول النبي ﷺ : كل مولود يولد علي الفطرة فقد بينا معناه في تهذيب غريب الحديث"» (١٠٢).

وجاء في الفائق قول الزمخشري عند بيانه لشرح الحديث المحال إليه قوله : « ... والفَطْر : الابتداء والاختراع ومنه حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : « ماكنت لأدري ما فاطر السموات والأرض حتى احتكم إليَّ أعربيان في بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها ، أي : ابتدأت حفرها » والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة وهو فطرة الله ، وكونه متهيئًا مستهدفًا لقبول الحنيفية طوعًا لا إكراهًا وطبعًا لا تكلفًا لو خلته شياطين الجن والإنس وما يختاره لم يختر إلا إياها ، ولم يلتفت إلى جنبه سواها »(١٠٣) .

ولعل بيان الزمخشري في إحالته السابقة ينطبق هنا فقد بين معنى الحديث كما أشار .

وقد رجعت لكتاب الفائق عند كل حديث ذكره شارح الفصيح لا لأثبت - كما زعم الباحث - إن هذا الكتاب للزمخشري، ولكن للتأكد من هذه الإحالات أولاً ولمطابقة الآراء

الواردة في أثناء هذا الشرح مع آراء الزمخشري بدليل أنني كنت أُصدر تعليقي على كل إحالة من هذه الإحالات بكلمة لعله الفائق ثم أشير إلى رقم الصفحة والجزء .

ومع ذلك فقد وجدت جميع هذه الإحالات وتطابق جميع النصوص الواردة والآراء مع ما في هذا الكتاب ولأضرب مثلاً على صحة قولي للقارئ الكريم نتبين من خلاله بطلان نقض هذه الأدلة أورد ما جاء في الشرح ثم أُثني بقول الزمخشري .

يقول شارح الفصيح عند بيانه لقول الرسول ﷺ : «المؤمن كالجمل الأنف إن قيد انقاد وإن أُنيخ على صخرة استناخ» قال : «وأكثر الناس يقولون : كالجمل الآنف على وزن فاعل ، **والصواب عندي مثال فَعِل ، إذا اشتكى أنفه** ... تقول : ظَهِر إذا اشتكى ظهره ، وفَقِر إذا اشتكى فقاره ... » (١٠٤) .

وجاء في الفائق قول الزمخشري : « رواه أبو عبيد : كالجمل الآنف بوزن فاعل، وهو الذي عقره الخشاش **والصحيح : الأنِف كالفَقِر والظَّهِر** » (١٠٥) .

وقد تجاهل الباحث كل هذا ؛ لأنه لا يريد الحقائق العلمية التي تقف ضد مقاله، وهذا أسلوب ترفضه الأعراف العلمية .

فكان من الواجب الرَّد على جميع ما ورد في النسبة لا أن يختار ما طاب له ويدع ما ينقض أقواله .

ونعود إلى بقية قول الباحث عن الكتاب الذي أحال إليه شارح الفصيح في الأمثال فنراه يقول : « لا يعد تقارب شرح الأمثال الواردة في الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح في الأمثال هو المستقصى ... » إلى آخر النص السابق .

هذا دليل على عجز الباحث عن الإتيان بدليل واحد ينقض هذه النسبة ، فلو سلمنا معه بهذا القول . أقول له: أنت تقول : « تقارب شرح الأمثال الواردة » وشرحه لبعض هذه الأمثال متطابق تمامًا، والدليل على ذلك قول شارح الفصيح عند شرحه للمثل : « استأصل الله شأفته، قال : والشأفة : قرحة تخرج بالرجل فتكوى فتذهب . تقول: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك ... » (١٠٦) .

وقال الزمخشري في المستقصى : « استأصل الله شأفته : هي قرحة تخرج بالقدم فتكوى فتذهب ، والمعنى : أذهب الله أصله كما أذهب ذاك » (١٠٧) .

فأقول للباحث هذا تشابه أم تطابق ؟!

وإن سلمنا جدلاً بقوله فهل جميع الآراء التي أوردها شارح الفصيح أثناء شرحه للأمثال تتشابه عند كل من ألف في الأمثال والإجابة بالنفي ولأُدلِّل للقارئ على بطلان هذه الأدلة أورد مثلاً علق عليه الشارح وبيّن رأيه فيه ونقارنه بما في المستقصى للزمخشري .

يقول شارح الفصيح عند شرحه للمثل (إذا عزَّ أخوك فهن) : «وهن من الهوان وهو التذلل ، وروى بعضهم فهِن بكسر الهاء ، وهو من وهن يهن إذا ضعف » (١٠٨) .

وقال الزمخشري في المستقصى : « من الهوان ، أي : إذا تعزز وتعظم فتذلل أنت وتواضع ، وقيل هو بكسر الهاء . وهن يهن أوهان يهين : إذا لان ، أي : إذا صعب واشتد فَلِنْ له ... وهو أصح فيما يروي عن بعض المحققين ... » (١٠٩) .

فالرأي واحد عند كل من الزمخشري وشارح الفصيح ولا نجد هذا الرأي في سائر كتب الأمثال ، ومن أجل هذا كنت أحيل إلى المستقصى وغيره من المؤلفات التي ذكرها الشارح لتطابق ما جاء في أثنائها مع جلّ ما ورد في شرح الفصيح .

ثم انتقل الباحث إلى كتاب المثلث فقال : « قال عنه [يعني : المحقق] لعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها أو ربما لم يقصد كتابًا بعينه وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه ، ولا يخفى ما في هذا التعليل من علل » (١١٠) .

ولا أعلم لماذا سكت الباحث عن ذكر هذه العلل ؟ والإجابة لعدم استطاعته الوقوف على ما ذكره من علل !

ومما سبق في دليله الثاني والرّد عليه اتضح تمامًا بطلان هذا الدليل من واقع الأدلة التي أوردتها والكفيلة برد ما ذكره من عبارات .

الدليل الثالث : من أدلة المحقق كتب التراجم .

يقول الباحث : « لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلاً من أدلته على إثبات نسبة الكتاب إلى الزمخشري فهو

يقول : « لقد تتبعت جل الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحًا على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نص على أن من بين مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح » . ثم قال : « قلت هذا دليل على المحقق لا له ، ولا يعتمد الباحث في نتاج الزمخشري على صاحب إشارة التعيين مثل اعتماده على القريبين من الزمخشري مثل ياقوت وابن خلكان كما أشرت إليه » (١١١) .

وأقول للباحث سبق أن أشرت إلى أن القريبين منه - على حد قولك - لم يحصوا جميع مؤلفاته ودللت على ما ذكرته هذا جانب ، والجانب الآخر هو أنني في أثناء هذه النسبة رمت الحقيقة وسعيت إلى إبرازها من واقع أدلة علمية لا من واقع العبارات البراقة والجمل الإنشائية التي حينما تقلبها لا تجدها تتضمن دليلاً واحداً .

كما أنني ذكرت أن اللبلي كان قريبًا من عصر الزمخشري، وبينت مدى دقته وفطنته من خلال ما قاله العلماء عنه .

وأنت تورد ياقوت وابن خلكان وكأنهما ذكرا كل ما ألفه الزمخشري ، وهذا الدليل سبق وأن نقضته في موضعه وتكراره هنا من باب عدم وجود شيء تذكره .

الدليل الرابع : مقابلة الآراء المذكورة في الشرح مع ما ورد في مؤلفات الزمخشري .

يقول الباحث : « ذكر المحقق تحت هذا الدليل أن موقف الشارح من الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الزمخشري . كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير الزمخشري لها في الفائق وأساس البلاغة قلت : كل ذلك لايمكن أن يتخذ دليلاً على أن الشارح هو الزمخشري ؛ لأن موقف الشارح من قضايا الترادف والمشترك والضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور . والجمهور يشمل الزمخشري وغيره ، وكذلك التقارب في التفسير اللغوي للكلمات أمر موجود في كتب اللغة كافة ، فلا ينهض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق »(١١٢) .

ماذكره الباحث هنا - كما سبق - عبارة عن موضوع إنشائي لا صلة له بالعلم البتة فهل يعدّ هذا نقضًا لدليل عرضت فيه آراء العلماء مبنيًا موقف الشارح من هذه الظواهر ومقارنًا ذلك بآراء الزمخشري .

ولو كان ما ذهب إليه صحيحًا لأورد آراء العلماء في هذه الظواهر ليرينا ما أسماه الجمهور ولا أعلم ماذا يعنى بالجمهور ، هل يعني جمهور النحاة أم اللغويين ؟

كما أقول للباحث من الجمهور الذي أقرَّ المجاز في اللغة أليس هذا هو الركيزة لمذهب المعتزلة ؟!

معلوم أن الزمخشري كان يجاهر باعتزاله وله كتاب أساس البلاغة الذي يقوم على المجاز . وشارح هذا الكتاب معتزلي المذهب وقد أفردت جزءًا من الدراسة بينت فيها اعتزاله (١١٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان الإستراباذي من المعتزلة ؟

أما كلمة (تقارب) الواردة في النص السابق فهذا من باب تضليل القارئ ؛ لأن جُلَّ ما ذكرته من نصوص وآراء هذا الشرح متطابقة مع آراء الزمخشري في مؤلفاته وليست متقاربة جميعها . وقد سبق أن بينت ذلك (١١٤) .

المبحث الثالث : نقد ما أورده الباحث في تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي .

بدأ الباحث عنوان مبحثه كما سبق ليوهم القارئ أن الباحث هو من توصل إلى هذه النسبة والصواب يخالف ذلك فقد أفردت في دراستي لهذا الكتاب مبحثاً كاملاً عرضت فيه نسبة هذا الشرح إلى الإستراباذي ، ولم يكن هذا بدعًا من الباحث . فكان من باب الأمانة العلمية أن يقول في عنوانه للمبحث (نسبة المحقق الشرح للإستراباذي) .

بدأ المبحث بموافقته للمحقق أن هذا الشرح ليس للعسكري ولا للأهوازي .

ثم قال الباحث بعد ذلك : « ولكني كما قدمت لا أوافقه على أن يكون الشرح للزمخشري للأدلة التي ذكرتها فمن يكون الشارح بعد هذا ؟ أغلب الظن أنه أبو علي الحسن ابن أحمد الإستراباذي الذي قال عنه ياقوت : « حسنة طبر ستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، وكتاب شرح الحماسة » .

أود أن أبين للقارئ ما ينطوي عليه هذا النص من ملابسات، وذلك من خلال النقاط التالية :

١ - لم يوافق الباحث محقق الكتاب للأدلة السابقة . وهذه الأدلة لا يُعتد بها في موازين البحث العلمي كما سبق وإن نقضتها دليلاً تلو الآخر لافتقارها إلى الأدلة العلمية .

٢ - يتساءل الباحث بعد ذلك بقوله : فمن يكون الشارح بعد هذا ؟ ثم يثَنّي بالرد على تساؤله حيث غلب الظن على أنه الحسن بن أحمد الإستراباذي ثم أورد نص ياقوت.

عندما يرى القارئ تساؤله هذا ثم ردَّه ينصرف ذهنه إلى أن الباحث هو الذي توصل إلى هذه النسبة، وهذا عبث علمي فقد سبق أن أشرت إلى أن المحقق أفرد مبحثًا مستقلاً هو المبحث الرابع بعنوان (١١٥) . (شرح الفصيح للحسن بن أحمد الإستراباذي) ذكرت في البداية النص السابق نفسه الذي أشار إليه الباحث ثم أعقبت ذلك بإيراد نصين وردا في شرح الفصيح ويُنسبان إلى الإستراباذي ، نصٌ منها أورده البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب والآخر في حاشية البغدادي على بانت سعاد . وليس للباحث أي جهد فيما ذكره سوى النقل عن دراسة هذا الكتاب .

ثم يقول الباحث بعد ذلك : « ولكن المحقق أعرض عن نسبة الشرح إلى الإستراباذي ؛ لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول إن وفاته كانت سنة (٧١٧هـ) مع أن ترجمته موجودة في معجم ياقوت » .

أود أن أتوقف عند تعليل الباحث لأبين للقارئ دعواه الباطلة ، ماذا قال المحقق في هذه النقطة : « ... فلعل الإستراباذي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الثامن كما رجحه فؤاد سزكين إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس وستين وأربعمائة » (١١٦) .

فكيف يقول الباحث إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي ؛ لأن صاحب كشف الظنون يقول : إن وفاته سنة (٧١٧هـ)، فمن قال لك إنني أعرضت عن نسبته إلى الإستراباذي ، ألم أفرد مبحثًا عن هذه النسبة إلا أن كنت تعني بقولك هذا لماذا لم أثبت هذا الشرح للإستراباذي ، فالإجابة عن هذا السؤال واضحة ، فأقول لك : لأن أدلة نسبة الشرح إلى الزمخشري أقوى من نسبته إلى الإستراباذي كما سبق في الدراسة . أليس هذا من باب المغالطة أم أن للباحث فهمًا مغايرًا للنصوص ؟

ثم يقول الباحث : « .. ولأنه وجد أن ياقوتًا لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب غريب الحديث وتفسير القرآن » (١١٧) .

وأريد أن أسأل الباحث من أين جئت بهذا القول فكان عليك أن تنقل النص كما هو دونما تحريف ليقف القارئ على الحقيقة لا أن تتصرف فيه بما يخل، فأنا لم أذكر أن ياقوتًا لم يذكر للإستراباذي هذه الكتب ، بل قلت : « لم تذكر كتب التراجم أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والتفسير والأمثال وغير ذلك مما ورد في أثناء الشرح» (١١٨) .

وأما قول الباحث نقلاً عن المحقق إن اللبلي نقل عن هذا الشرح نصوصًا أكثر من البغدادي فأورد للقارئ المدقق النص كاملاً دونما عبث : «إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الإستراباذي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصًا كثيرة نقلت عن هذا الشرح - وقد بينت ذلك في موطنه واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته» (١١٩) .

فقول الباحث : إنّ اللَّبليَّ نقل نصوصًا أكثر من البغدادي يوحي بأن البغداديَّ نقل نصوصًا كثيرة وما هي إلاّ عبارة عن نصين فقط، وقد بينت أن اللَّبْليَّ نقل عن هذا

الكتاب أكثر من ثلاثة وسبعين نصّاً علاوة على ما نقله صاحب شرح التسهيل وغيره .

وثمة نقطة خامسة لم يعرض لها والمتمثلة في قول المحقق : « كما أن النصوص التي أحال عليها الشارح إلى بقية مؤلفاته وقفت عليها في مؤلفات الزمخشري » . فاستبعد الباحث هذه النقطة ؟

وبعد أن أورد الباحث بعض ما أورده المحقق في هذا المبحث بدأ كعادته السابقة في محاولته غير المعتمدة على الأدلة أن يثبت الكتاب للإستراباذي وسأقف عند كل نقطة يشير إليها .

بدأ بقوله : « لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي ترجم له ياقوت وبين الحسن بن محمد الإستراباذي أبو الفضائل ركن الدين شارح الكافية والشافية المتوفى سنة (٧١٥هـ) أو سنة (٧١٧ هـ) . وهذا لا ينبغي أن يصرف الباحث عن تحقيق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي أخذ كما هو واضح في نصوص الشرح من أبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) ، وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لايكاد يعدو الربع الأول من القرن الخامس أي إن أغلب الظن أن وفاته كانت حوالي سنة (٤٢٥هـ) ويقوى ذلك استخدامه مصطلحات الكوفيين النحوية في شرحه » .

أقول للباحث هذه التخمينات والتوقعات التي أوردتَها والتحديد الذي ذكرتَه لسنة وفاة الإستراباذي من عندك أنت لا يقوم عليها دليل ، وإنما هي من قبيل الظن كما ذكرته أنت في نصك السابق والظن شيء والعلم شيء آخر.

وأما عن المصطلحات الكوفية الواردة في أثناء الشرح فقد سبق وأن دفعت هذه الحجة فيما سبق، وأضيف هنا أن بعض هذه المصطلحات التي تشير إليها هي مصطلحات الزمخشري في المفصل [١٢٠] ، فكم كنت أتمنى أن تقرأ جيداً لترد رداً علمياً مبنياً على دليل .

أما قول الباحث : إن المحقق ذكر أن كتب التراجم لم تذكر أن الإستراباذي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصيح فلا يتخذ دليلاً على أن هذا الشرح ليس له . وكم عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم، وهاهي ذي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن للزمخشري شرحًا للفصيح ومع ذلك نسب المحقق هذا الشرح له » [١٢١] .

أقول للباحث : هذا ردٌ عليك ليس لك فكيف تثبت هنا أن كتب التراجم لم تذكر جميع مؤلفات العلماء وتنفي ما سبق ذكره عندما أثبت أن كتب التراجم، لم تذكر أن للزمخشري شرحًا على الفصيح سوى كتاب إشارة التعيين . فهل أنت مدرك هذا التناقض في قولك ؟ هذا جانب.

والجانب الآخر هل جميع المؤلفات الواردة في أثناء هذا الشرح للإستراباذي وغفل عنها أرباب التراجم واللغويين ولم ينقلوا عنها نصّاً واحدًا أو لم يرد لها ذكر في التراث العربي هذا أمرٌ غريب من الباحث !

أما الزمخشري فقد شرح الفصيح وأثبت ذلك صاحب إشارة التعيين في كتابه وإن قلت بأن هذا ليس من المصادر المعتمدة في التراجم عندك فعندنا معتمد ؛ لأن المقاييس التي حَكَمْتَ من خلالها بعدم اعتماد هذا الكتاب من كتب التراجم لم تصلنا بعد !

ثم يقول الباحث نقلاً عن المحقق قوله : « ويقول المحقق : إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي عدم ذكر كتب التراجم أن الإستراباذي أخذ عن الشيوخ الذين ذكرهم في الشرح » [١٢٢] .

ويستمر الباحث في مغالطاته وتلاعبه بالنصوص الواردة في أثناء هذه النسبة فالنص الذي ذكره نصٌ خاطئ لا أساس له من الصحة إلا إذا كان الباحث يجهل دلالات النصوص .

فأنا لم أقل : « إن من الأدلة التي تدفع كون هذا الشرح للإستراباذي » وإنما هذه العبارة من عند الباحث جاء بها ليوهم القارئ بصدق ما ذهب إليه ، والنص الذي

أوردته كالتالي : « لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الإستراباذي أو روى عنهم » (١٢٣) .

فمن أين جاء الباحث بالزيادة المنسوبة إلى المحقق فالأمانة العلمية تقتضى نقل النصوص كما هي دونما عبث بها ، وهذا من المبادئ العلمية التي يجب على كل باحث الالتزام بها .

أما الزمخشري فقد أخذ عن هؤلاء العلماء والدليل على ذلك مؤلفاته فقد أشار إلى أبي علي الفارسي في مؤلفاته في أكثر من موضع، وإلى أبي أحمد العسكري ، وإلى ابن الأنباري وغيرهم .

أما عن الأخذ المباشر فقد أثبت بالدليل أن السند مقطوع خاصة وأن النسخة جلُّها مُصَحَّفٌ ومُحَرَّفٌ ولا يبعد أن يكون الناسخ تصرف فيها اختصارًا فحذف الراوي . فقد قال الشارح في نص له – كما سبق – أنشدنا الفراء : فهل يعقل أن يأخذ الإستراباذي عن الفراء؟! .

كما أقول للباحث : هل فيما جاء بعد هذه النقطة من عبارات إنشائية بحوزتك دليل عليها أم أنها لا تعدو أن تكون ضربًا من الظن ؟ .

وقول الباحث : « أما تفضيل المحقق توثيق اللبلي على توثيق البغدادي للنصوص التي ينقلها فلم أجد له وجهًا ، كما لم أجد لتقدم عصر اللبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجح أن هذا الشرح للزمخشري وليس للإستراباذي» (١٢٤) .

ولا أعلم - أيضًا - من أين جاء الباحث بهذا النص الذي فضل المحقِّق فيه توثيق اللبلي على توثيق البغدادي . الباحث فيما سبق يقول إنه على دراية وفهم بنصوص القدماء فكيف قصر فهمه عن هذا النص الحديث الواضح والمتمثل في قول المحقق : « إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الإستراباذي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصًا كثيرة نقلت عن هذا الشرح وقد بينت ذلك في موطنه . واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته »(١٢٥).

وقول الباحث : إن تَقدُّم عصر اللبلي على البغدادي لا يعد مزية فأقول له : وكيف تعد القرب الزمني بين ابن خلكن والإستراباذي مزية ؟ هذا تناقض غريب ومنهج عجيب !

وأما قولك : إن البغدادي من علماء التراجم ولم تسمع أن اللبلي كان معنياً بالتراجم ، فهذا قولك أنت أما المحقق فمعرفته بالبغدادي أنه عالم لغوي نحوي أديب وكذلك الشأن بالنسبة للبلي .

ثم يختم نصه بقوله : « فإن الباحث يثق بنسبة البغدادي هذا الشرح للإستراباذي ، ويطمئن إليه كل الاطمئنان» (١٢٦) .

ويقول له المحقق : ومن منعك من هذا الاطمئنان أما نحن فلا نطمئن بنسبة هذا الشرح إلى الإستراباذي إلا من واقع أدلة علمية تكشف لنا ذلك كما ذكرت في نهاية نسبتي للكتاب .

بعدذلك أورد الباحث نصّاً نُسِب للإستراباذي وجده الأخ عبدالله عمر حاج إبراهيم في كتابه الذي حققه لنيل درجة الماجستير والنص كما ورد في النهاية : «ويقال : بغداد بدالين وبغداذ بإعجام الثانية وبغدان ومغدان حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح » (١٢٧).

وجاء في شرح الفصيح قول الشارح « (هي بغداد وبغدان) والعامة تقول : بغداذ بالذال معجمة . وكان الأصمعي لا يقول إلا مدينة السلام ؛ لأن (بغ) اسم صنم وَ (داد) عطية ، فكأنه كره عطية الصنم ، وإنما قالوا بالدال غير معجمة وبالنون فرارًا من التي بمعنى العطية، ويقال أيضًا بالميم مكان الباء » (١٢٨) .

وللرّد على الباحث أقول : هذا النّص دليل على نفي النسبة عن الإستراباذي لا إثباتها له، فالنصان مختلفان عن بعضهما كما يرى القارئ وأجمل نقاط الخلاف فيما يلي :

أولاً : يختلف قول الإستراباذي في نصه عن شارح الفصيح وذلك في ترتيب النص فقال الإستراباذي :

بغداد بدالين وهذا لم يرد في النص السابق .

ثانيًا : ورد في نص الإستراباذي قوله : « بإعجام الثانية » أمّا شارح الفصيح فلم يقل ذلك ، بل قال : « بالذال معجمة» .

ثالثًا : قال الإسترابادي : « وبغدان ومغدان » ولم يقل ذلك شارح الفصيح ، بل قال : « ومغدان بالميم مكان الباء» .

رابعًا : إن شارح الفصيح نص على أن « بغداذ » بالذال المعجمة عامية « والعامة تقول : بغداذ بالذال معجمة» بخلاف نص الإسترابادي الذي سوّى بين لغاتها .

نخلص مما سبق إلى أن نقول للباحث : هذا دليل صالحٌ لدفع النسبة لا لإثباتها، لأن هذا النص لم يرد في شرح الفصيح هذا . وابن الخباز كما يقول الباحث متقدم على اللبلي زمانًا ومكانًا، وهذا صحيح ولكن ابن الخباز في نصه السابق وضح لنا أن هذا الكتاب ليس للإسترابادي لعدم تطابقه مع النص الموجود في شرح الفصيح الذي بين أيدينا . كما أن جميع شروح الفصيح أتت باللغات التي قيلت في بغداد (١٢٩) حتى لو تقاربت النصوص جدلاً .

أما ما ذكره الباحث من أن عبارة (رحمه الله) الواردة في الشرح عند قول الشارح قال أبو علي رحمه الله وأن هذه العبارة من زيادة النساخ . فأقول له : لماذا تكون الزيادة هنا من النساخ ولا يكون السقط في السند من النساخ ؟ أما نفي النسبة فقائم على أدلة قوية لاينقضها سوى أدلة أقوى منها أو في درجة قوتها على الأقل .

وقبل أن يختم مقاله قال : « ولأنّ المحقّق لم يرتض أن تكون كنية الشارح أبا على فقد تخبط في البحث عن أبي علي هذا فذكر مرة أنه ربما كان الفارسي ، ومرة قال إنه ربما كان القالي ، ومرة المرزوقي ... ولايعقل أبداً ولا يصح في منطق أن يطلق الشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصًا غير الذي ذكره في المرات الأخر ...»(١٣٠).

فأقول للباحث المدقق وما الذي يمنع من ذلك أين الدليل الذي أوردته ينقض ما ذكره المحقق . لقد خرج المحقق هذه النصوص من مؤلفات الفارسي والمرزوقي ، فما الغرابة في ذلك هذا أولاً ، وثانيًا : الزمخشري كثير النقل عن أبي علي الفارسي فعلى سبيل المثال نقل عنه في الفائق ١/٢٤٠ ، ١/١٤٢ ، ١/٣٤٨ ، ١/٤٣٦ وغيرها من المواضع فلماذا نستنكر عليه النقل عن الفارسي في شرح الفصيح . وثالثًا : الصيغة التي أشرت إليها ليست واحدة في كل المرات ، بل تارة يقول : قال أبو علي وأخرى يقول : قال الشيخ أبو علي ولا أعلم هل رجع الباحث إلى نص الكتاب أم أنه اعتمد على الفهرس ؟! .

ثم يقول الباحث كقوله السابق الذي يثبت فيه أن ابن مهدي من تلامذة ابن الأنباري ولم يعرفنا بابن مهدي هذا، ولم يورد نصاً واحداً ليدلل على صحة قوله .

وفي ختام مقالة الباحث قال : « والصحيح الذي لا يجوز غيره أن أبا علي هذا هو الشارح نفسه ؛ لأنه يقول كثيراً أنشدني ابن مهدي دون أن يذكر كنيته، وأحيانًا يذكر كنيته فيقول : قال أبو علي أنشدني ابن مهدي ... » إلى أن قال : « وبعد فإن هذا الشرح ينبغي أن ينسب إلى أبي علي الإسترابادي كما ذكره ابن الخباز والبغدادي إلى أن يظهر ما يقطع باسم المؤلف الصحيح» وكان قد ذكر في طبعة المقال الأولى تكملة لهذا النص وهي قوله «وأنى يُعلمَ أنه لاعلاقة بالزمخشري بهذا الشرح...» (١٣١) .

ويقول المحقق في نهاية هذا الرّد : إن دفع صحة نسبة كتاب أو إثباتها لا تقوم على أدلة يشوبها الظن أو الترجيح فالباحث يحتاج إلى التدقيق والتأني ليتمكن من الوقوف على أدلة علمية دقيقة يطمئن من خلالها لنسبة الكتاب ، وقد ذكر أرباب التحقيق أن من أهم الأسس التي يجب على المحقق أن يعتمدها في التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه (١٣٢) :

١ - الرجوع إلى ما ألفه صاحب الكتاب .

وقد رجعت إلى كل المؤلفات المشار إليها في الشرح فوجدت أنها من مؤلفات الزمخشري والإحالات موجودة ومخرجة .

٢ ـ الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابه والمتأخرة عنه لعلها اقتبست منه أو أشارت إليه .

وقد رجعت لهذه الكتب ومنها كتاب اللبلي الذي نقل عن هذا الشرح أكثر من ثلاثة وسبعين نصاً وأكثر من ثلاثمائة نص في لباب تحفة المجد الصريح ، وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح الجامع الصحيح فقد نقل نصاً عن هذا الشرح ونسبه إلى الزمخشري هذا النص يتمثل في قول الشارح عند بيان دلالة كلمة (شلت) قال الزمخشري: إذا استرخت (١٣٣) .

وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الزمخشري إلا في هذا الكتاب .

وجميع هذه المؤلفات متأخرة عن زمن الزمخشري ، والنقولات التي احتوتها متطابقة مع ما في هذا الشرح لا متقاربة ولا متشابهة .

٣ ـ الانتفاع من كتب التراجم التي أفردت للمؤلف ترجمة خاصة أشارت فيه إلى مصنفاته ... »

وهذا من الأسس التي اعتمدتها في نسبة هذا الكتاب حيث نسبه صاحب إشارة التعيين (واحد من بين كتب التراجم) إلى الزمخشري .

٤ ـ فحص مادة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ فالاعتبارات التاريخية من أهم المقاييس في صحة نسبة كتاب أو نفيه . فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تأريخيه تالية لعصر المؤلف الذي نسب إليه حريٌ بأن تسقط نسبته إلى ذلك المؤلف .

وهذا المقياس تم تطبيقه على جميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الشرح حيث كانت وفاتهم قبل زمن الزمخشري.

هذه هي المقاييس والأدلة التي يجب الاعتماد عليها في نسبة كتاب إلى مؤلفه لا العبارات الإنشائية التي تفتقد الأدلة العلمية التي أشار إليها العلماء في هذا الجانب .

وأقول للباحث : هل طبقت هذه المقاييس في نفي النسبة ؟! والباحث ـ هداه الله ـ قال فيما قاله : (إلى أن يظهر ما يقطع بذلك) فما المانع في أن يبقى الكتاب للزمخشري حتى يعثر على أدلة قاطعة تنفيه ، وهذا ما ختم المحقق به نسبة هذا الكتاب حيث قال : «وبعد هذه الأدلة السابقة فإنه ترجّح عندي رجحانًا يقرب من درجة اليقين أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلال العسكري ولا للأهوازي ، وإنما هو لأبي القاسم محمود عمر الزمخشري ، وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجتمعة . ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النفاخ ـ رحمة الله عليه ـ : إن "ما اجتمع لدي من قرائن لا يعدو أن يكون ظناً من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان ، وأمّا القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين " أو ظهور أدلة جديدة تؤكد ما ذهبنا إليه ...» (١٣٤) .

فالزمخشري لا تربطني به صلة قرابة فأمنحه كتابًا لم يؤلفه ، وإنما الصلة بيني وبينه الصلة العلمية فالأدلة العلمية هي التي رجحت نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري وليس ذلك مبنياً على هوى .

وأقول في نهاية هذا الرّد : إن هذا الشرح لا تصحُّ نسبته إلي غير الزّمخشريِّ ما لم تظهر أدلّةٌ واضحةٌ لا تقبل الشك أو الجدل ، كما ذكرْت ذلك في النَّصِّ السّابق .

وبعد ؛ فإنَّ العلم لا يزكو إلاّ بالحوار الجادّ ، ومن المناقشة ينبثق النور ، وليس لنا إلاّ أن نقول ما قاله الإمام الشافعي : رَأيُنا صوابٌ يحتمل الخطأ ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب ، ومن جاء بالحق قبلناه فقد ادعيت دعوى وقرنتها بالأدلة ، وادعى المعترض دعوى ولم يقرنها إلا بالظنون والاحتمالات ، ولعل في تواصل العلماء والمحققين معنا حول هذه القضية ما يكشف لنا ما لم يتضح من أسرارها .

والدعاوى مالم يقيموا عليها

بينات أصحابها أدعياء

والعلم رحم بين أهله والاختلاف ـ كما يقولون ـ لا يفسد للودّ قضيّةً ، أسأل الله التوفيق والسداد .

الهوامش

١ - ينظر المقال ص ١٠ .
٢ - ينظر المقال ص ١٠ .
٣- ينظر المقال ص ١٠ .
٤ - ينظر فهرست اللبلي ص ٢٦ .
٥ - الديباج ١ /٢٥٣ .
٦ - للمزيد ينظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق / سليمان العايد مطبوعات معهد اللغة العربية ١٤١١هـ، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي تحقيق الزميل عبدالملك الثبيتي ، ص ٩ ، مكتبة الآداب ١٤١٨هـ .
٧ - ينظر ص ١٢
٨ - ينظر ص ١٢ .
٩ - ينظر ص ٤ من المقال .
١٠- ينظر ص ٤ - ٥ .
١١- بغية الوعاة /٢ ٢٠٨ .
١٢- ينظر ص ٥ .
١٣- شرح الفصيح ٢٥٧/١
١٤- ينظر المقال ص ٤ .
١٥- ينظر المقال ص ١٢ .
١٦- ينظر السابق ص ٤ .
١٧- شرح الفصيح ٢٨٣/٢ .
١٨- ينظر المقال ص ٤ .
١٩- المقال ص ٥ .
٢٠- شرح الفصيح ٤٦٨/٢ - ٤٦٩ .
٢١- ينظر المقال ص ٦ .
٢٢- ينظر شرح الفصيح ٣٦/١ ، ٤٨ .
٢٣- المقال ص ٦ ، وينظر شرح الفصيح ٣٤٠/١ .
٢٤- المقال ص ٦ .
٢٥- ينظر شرح الفصيح ٦٤٨/٢ ، والمقال ص ٨
٢٦- ينظر المقال ص ٦ .
٢٧- المقال ص ٧ .
٢٨- المقال ص ٧ .
٢٩- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
٣٠- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري . عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط ١ - ١٤٠١هـ .
٣١- ينظر المرجع السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ، ومصطلحات النحو الكوفي ص٥٧ - ٦٠ .
٣٢- ينظر المفصل ص ٢٣٥ .
٣٣- ينظر المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٦.
٣٤- ينظر ص ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥، ٣٢٠ .
٣٥- شرح الفصيح ١٨٢/١ ، والمقال ص٧.
٣٦- شرح الفصيح ٢١٣/١ ، والمقال ص٧.
٣٧- ينظر شرح الفصيح ٥/١ .
٣٨- المفصل ص ١٤٠ .
٣٩- المفصل ص ١٤٠
٤٠- ينظر المقال ص ٨ .
٤١- المقال ص ٨ .
٤٢- الصحاح (غلم) .
٤٣- اللسان (غلم) .
٤٤- شرح الفصيح ٣٢٣/١ .
٤٥- المفصل ص ١٦٤ .
٤٦- ينظر المقال ص ٩ .
٤٧- ينظر شرح الفصيح ٨٥/١ ، وينظر ١٦٩/١ .
٤٨- ينظر المقال ص ٩ .
٤٩- شرح الفصيح ٦٨١/٢ .
٥٠- المقال ص ٩ .
٥١- ينظر شرح الفصيح ١٧٠/١ .
٥٢- المقال ص ٩ .
٥٣- ينظر على سبيل المثال ٢٥٥/١ ، ٢٨٩، ٦٤/٢ ، ٧٨ ، ١١٩ ، ٥٤٠/٤ .
٥٤- الفائق ١١٦/٢ .
٥٥- المقال ص ٩ .
٥٦- الفائق ٦٩/٢ .
٥٧- السابق ١٥٤/٢ .
٥٨- ربيع الأبرار ٩/١ .
٥٩- المقال ص ٩ .
٦٠- طبع الطبعة الأولى باعتناء (سالفردي) ليدن ١٨٥٦، وطُبع طبعات أخرى منها طبعة بتحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٦٨ .
٦١- طبع بتحقيق سيد محمد كاظم ، جامعة طهران ١٩٦٣ - ١٩٦٥ .
٦٢- نشرت بتحقيق بهيجة باقر الحسني ، مجلة الأستاذ، بغداد، ١٩٦٧م
٦٣- نشره فتز شتاين ، ليبزج ١٨٤٣م .
٦٤- يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٥١٠٢) .
٦٥- من مؤلفاته المفقودة .
٦٦- للمزيد ينظر وفيات الأعيان ١٦٨/٥ - ١٦٩ ، وقارن شرح الفصيح ٩٦/١ فما بعدها .
٦٧- طبع بتحقيق بهيجة باقر الحسني ، وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة كتب التراث ١٩٦٨ .

٦٨- طبع بتحقيق بهيجة ، ونشر في مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٦ ، ١٩٦٨ .
٦٩- طبعت بتحقيق بهيجة ونشرت في مجلة الأستاذ، بغداد، ١٩٦٧ .
٧٠- ما زال مخطوطًا منه نسخة بدار الكتب المصرية رقم (٤٢٥٤) .
٧١- المقال ص ٩ .
٧٢- أي : المحقق .
٧٣- المقال ص ١٠ .
٧٤- المقال ص ١٠ .
٧٥- ينظر ص ٣ .
٧٦- ورد ذكره في تسعة مواضع هي : ٩٠، ١٧٢ ، ٢٥١، ٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣٧١، ٣٧٥ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ .
٧٧- المقال ص ١٠ - ١١ .
٧٨- شرح الفصيح ٤١٥/٢ .
٧٩- سورة النساء (١٦٢)
٨٠- الكشاف ٥٨٢/١ ، وينظر كذلك تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين.. ﴾ ٦٣١/١ ، ٦٣٢ . وقارن شرح الفصيح ٤١٥/٢ .
٨١- سورة الرحمن (٦) .
٨٢- شرح الفصيح ٢٠٩/١ .
٨٣- الكشاف ٤٣/٤ .
٨٤- شرح الفصيح ٧٠٦/٢
٨٥- الدر الدائر المنتخب ص ٢٥٧ .
٨٦- ٢٦٣/١ .
٨٧- ٢٨٣/١ .
٨٨- سورة النساء (٩٠) .
٨٩- ١٨٠/١ ، ١٨١ .
٩٠- سورة البقرة (١٩٦) .
٩١- سورة البقرة (٢٧٣) .
٩٢- الكشاف ٣٤٤/١ فما بعدها .
٩٣- للمزيد ينظر شرح الفصيح ٧٩/١ فمابعدها .
٩٤- المقال ص١١ .
٩٥- ينظر المفصل ص ٥ ، والكشاف ص١٨ ، وأساس البلاغة وغيرها من مؤلفاته .
٩٦- المقال ص ١١.
٩٧- المقال ص ١١ .
٩٨- شرح الفصيح ٣٤٠/١ .
٩٩- الفائق ١٧٢/١
١٠٠- شرح الفصيح ٣٧٧/٢ .
١٠١- ينظر الفائق ٧٩/١ ـ ٨٠ .
١٠٢- شرح الفصيح ٤١٧/٢ .
١٠٣- الفائق ١٢٧/٣ .
١٠٤- شرح الفصيح ٣٦٩/٢ .
١٠٥- الفائق ٦١/١ ،٦٢ وللمزيد من هذه الآراء المتطابقة ينظر ما دونته من آراء تتفق مع آراء الزمخشري من ص ٧٠ إلى ص ٨٢ من الدراسة .
١٠٦- شرح الفصيح ٦٢٢/٢ ـ ٦٢٣ .
١٠٧- المستقصى ١٥٦/١ .
١٠٨- شرح الفصيح ٦١٦/٢ .
١٠٩- المستقصى ١٢٥/١ .
١١٠- المقال ص ١١ .
١١١- المقال ص ١١ .
١١٢- المقال ص ١١ .
١١٣- ينظر شرح الفصيح ٨٣/١ فما بعدها .
١١٤- ينظر ص ٢٩ فما بعدها من الرد .
١١٥- ينظر شرح الفصيح ٥١/١ ـ ٥٣
١١٦- ينظر شرح الفصيح ٥٢/١ .
١١٧- المقال ص ١٢ .
١١٨- ينظر شرح الفصيح ص ٥٢ .
١١٩- السابق ص ٥٢ .
١٢٠- ينظر على سبيل المثال مصطلح المستقبل ص ٢٤٦، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ومصطلح القطع ص ٢٣٥ .
١٢١- المقال ص ١٢ .
١٢٢- المقال ص ١٢ .
١٢٣- شرح الفصيح ٥٢/١
١٢٤- المقال ص ١٢ .
١٢٥- شرح الفصيح ٥٢/١
١٢٦- المقال ص ١٢ .
١٢٧- النهاية في شرح الكفاية لشمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز . إعداد الطالب عبدالله عمر حاج إبراهيم المجلد الثاني ص٣٣٠ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية نوقشت سنة ١٤١٢هـ .
١٢٨- شرح الفصيح ٦٣٧/٢ .
١٢٩- ينظر شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ص ٣٠١ ، وشرح الفصيح لابن ناقيا ٣٤٨/٢ .
١٣٠- المقال ص ١٣
١٣١- المقال ص ١٣ .
١٣٢- تحقيق النصوص ونشرها لعبدالسلام هارون ص٤٥ ، ٤٦ . ومناهج تحقيق التراث للدكتور رمضان عبدالتواب ص٧٤ ، ٧٥
١٣٣- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٣٢٤/٣ نسخة حلب بخط تلميذ المؤلف سبط ابن العجمي .
١٣٤- ينظر شرح الفصيح ٨٦/١ ، ٨٧ .

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ليس له البتة

محمد أحمد الدّالي

أستاذ علوم اللغة العربية المساعد - جامعة دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم . اللهمّ إنا نعوذ بك من أن نُعْنَت أو نَعْنَت ، كما نعوذ بك من التكلّف لما لا نحسن ومن العُجْب بما نحسن .

وبعدُ ؛ فقد انتهت إلينا مخطوطة يتيمة من «**كتاب يتضمن شرح فصيح أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**» فيما نعلم، فحققها الدكتور إبراهيم الغامدي ، وطبعت باسم «شرح الفصيح ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري» . فنسبة الشرح إلى الزمخشري من محققه ، وكان ينبغي أن تجعل عبارة النسبة بين حاصرتين تنبيهًا على ذلك ، فيقال : [وهو لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري] ، أو نحو ذلك .

ولما فرغت من قراءة الكتاب اجتمع لدي ما يتصل بنسبة الكتاب وما يتصل بتحقيق مواضع منه . فكتبت مقالة سميتها «شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ، تحقيق نسبته ، ونظرات فيه» نشرت في العدد الأول من المجلد العشرين من «عالم الكتب» ، وهي القسم الأول الذي يتصل بـ «تحقيق نسبته» . وانتهيت فيما كتبت إلى **أنّ هذا الكتاب ليس للزمخشري البتة** ، وأنّ **مؤلفه من كني أبا عليّ غير شك** ، وأن أبا علي هذا هو **أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي** ظنًّا.

ثم لما وقفت على العدد الرابع من المجلد العشرين من عالم الكتب (المحرم - صفر ١٤٢٠هـ / مايو - يونيو ١٩٩٩م) وجدت في باب المناقشات والتعقيبات من المجلة مقالة سمّاها صاحبها - وهو الدكتور المحقق الغامدي - «**الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري**» .

قرأتُ المقالة ، فهزني ثناء الدكتور الغامدي على عملي فيما توليت تحقيقه من كتب ذكر بعضها، شكر الله له ، وأثابه في الدارين . ووجدت فيها ألوانًا من آثار الشهوة إلى الصِّيال والرد والمنازعة والمعاندة والجدال وما إليه .

ولما كنت امرءًا تعاف نفسه ذلك ، وتألف الحوار العلمي وأدبه = مضيت في غيرها مما اشتمل عليه عدد المجلة من مقالات ، ولم تحركني للكتابة .

نعم ، تركت المقالة وصاحبها ، وقلت : يعلم قارئ كلامه أنه لم يأت بشيء في دفع ما انتهيت إليه في تحقيق نسبة الكتاب ، وقد يقدِّر أنّ مما حمله على ما فعل ما هو مركوز في طبيعته ولا قِبَل له بدفعه من شهوة إلى الرد والصيال ومعاداة من يرى في بعض المسائل رأيًا يخالفه فيه . ويوشك أن يرى أن له عند مُخالِفه ذَحْلاً وترَةً .

ثم قرأت المقالة كرتين كنت خلالهما مترددًا بين الكتابة وتركها . أجد فيها غمزًا ولمزًا وتعالُمًا وادعاءً، فأقول: دعها وشأنها ، ومالك وصاحبها. وأجد فيها ضروبًا من المغالطة وأوهامًا حسبها صاحبها حقائق وتأويلاً للكلام رآه صاحبه يقينًا لاريب فيه ، فأقول : لابد من الرد .

وبِلأْيٍ ما رأيت الكتابة في ذلك ، وحركني لها ما قد يقع في وهم صاحب المقالة وآخرين : أن لو كان لي فيما قاله رأيٌ لكتبته = وما أعتقده أنه لا يصح كتمان ما تعلمه في مثل هذا .

فسأتكلف ما لا أراه يحسن بي ، فأحاول نقد كلامه وردّ ما ذكره على كره مني . فكريهٌ أن يضطر المرء إلى أن يبين كلامًا بينًا له وأن يشرح مراد كلام له بيِّن مراده . وسأتناول ما رآه في كلامي موضعًا موضعًا ، أذكر رأيي فيه غير عابئ بما غلبت الدكتور عليه نفسه وجرى به لسانه مما لا موضع له في أدب المناظرة والحوار من ألفاظ

وعبارات تجدها خلال كلامه . وسأذكره بـ «**صاحب الدليل**» فيما يأتي من كلامي فيه :

١ - عنوان المقالة لا يناسب ما فيها ، وما هو إلا اسم أعجبه فسمى كلامه به . وربما أخذه من كتاب ابن تغري بردي «الدليل الشافي على المنهل الصافي» الذي اختصر فيه كتابه الكبير «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» وجعل مختصره دليلاً شافياً على ما بسطه في منهله ، فهذا اسم يوافق مسماه . ومقالة «الدليل الشافي على تأملات ...» ليست كذلك ، ومقالتي في نحو ٧ صفحات ومقالة صاحب الدليل في نحو ٥ صفحات ، وإن هي إلا نظرات في نظرات .

فإن زعم صاحب الدليل أنه أراد : *الدليل على خطأ* تأملات أو غلط تأملات أو نحو ذلك فحذف المضاف = لم يكن ذلك صحيحًا ، لأن ذلك ملبس ، بل لا يدرى المحذوف .

٢ - وأنكرت قوله في العنوان «على تأملات ونظرات الدالي» . وعندي أن صاحب الدليل أعلم من أن يخفى عليه أن وجه الكلام : على تأملات الدالي ونظراته ، وذلك بيِّن ، وإن أجاز مجيز ما جرى به قلمه .

٣ - وأنكرت قوله «تأملات» فزاد في عنوان مقالتي ما ليس فيها ، ولا يناسب ما فيها . فلو اقتصر صاحب الدليل على عنوان مقالتي على ما يجري عليه أهل العلم في نقدهم ، وللتأملات موضع وللنظرات موضع كما يعلم .

٤ - وقال [١] صاحب الدليل : «وقد قدَّم لنا أرباب تحقيق التراث ومن هم على دراية بالأسس المتبعة في نسبة كتاب إلى مؤلفه . وقد طبقت تلك الأسس ...» اهـ .

وأقول : الكلام ناقص ، فلم يذكر مفعول «قدّم» ، وقد يكون قوله «بالأسس» خطأ مطبعياً أو نحوه صوابه «الأسس» أي قدموا الأسس . ولم يسمِّ صاحب الدليل هنا أحدًا من أرباب التحقيق ، وكان قد ذكر اثنين منهم في مقالة له سماها «*الرد الصحيح* ...»[٢] . وأرباب التحقيق في عصرنا يا صاحب الدليل منهم من تصيب له كلامًا منشوراً في كتاب عني فيه بتحقيق النصوص ، ومنهم من لم يجمع ذلك في كتاب وتصيبه في أعماله وفي أعمال تلامذته ، ومنهم الشيوخ الأعلام : عبدالعزيز الميمني ، وأحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر ، وأحمد راتب *النفاخ* رحمهم الله تعالى وأجزل مثوبتهم . ومعلوم أن من تكلم أو كتب في قواعد تحقيق النصوص ذكر ضوابط عامة في بابها يكون المرء على ذُكر منها ويستأنس بها ، ولكل كتاب في تحقيقه وتحقيق اسم صاحبه خصوصية .

وما ذكره أرباب التحقيق في هذا الباب لا اختلاف في صحته وسلامته . ولسنا نناقش هذه الأسس ، وإنما نناقش من لم يحكم النظر فيما اجتمع لديه في باب نسبة الكتاب ، واطمأن إلى رأي فيها ، وحاول ليَّ كل شيء غيره ليوافق ما اطمأن إليه .

٥ - وقال صاحب الدليل [٣] معلقًا على عنوان مقالتي «شرح الفصيح [المنسوب] *للزمخشري* . تحقيق نسبته ونظرات فيه» : «عندما رأيت عبارة «تحقيق نسبته» توقعت أنه قد توصل إلى نسبة هذا الكتاب من خلال وقوفه على أدلة جديدة. وما أن [كذا] قلبت المقال حتى وجدته ينسبه (ظنًا) إلى الإستراباذي الحسن بن أحمد الذي سبق وأن [كذا] أفردت له مبحثًا ...» وقال : «ثم أفرد عنوانًا في *الصفحة* الثانية نصه : (نظرات في نسبته إلى الزمخشري وتحقيق نسبته إلى أبي ، وهو الاستراباذي [ظنًا] فبدأ الأخ محمد عنوانه بالظن ، *والظن شيء والعلم شيء آخر*...» اهـ .

لا أدري كيف استخرجت يا صاحب الدليل ما نسبته إلي . وكلامي واضح كل الوضوح . ولم أبدأه بالظن .

فشرح الفصيح مطبوع بنسبته للزمخشري ، وليس هذا الشرح له البتة ، وهو لمن يكنى أبا علي ، هذا «تحقيق نسبته» ، ثم قلت «*وهو الإستراباذي ظنًا*» فهذا هو الظن : أن يكون أبو علي صاحب الكتاب أبا علي الإستراباذي . فليس الظن في صاحب الكتاب فهو أبو علي يقينًا ، والظن في تعيين أبي علي هذا ، فظننت ظنًا أنه أبو علي الإستراباذي ، لما ذكرته في مقالتي ، وذكرت ثمة أنه لا سبيل إلى القطع بذلك .

وقول صاحب الدليل : «والظن شيء والعلم شيء آخر، فنسبة كتاب إلى مؤلفه لا تثبت بالظنون ...» = كلام غير محرر وغريب صدوره من مثله . فما كانت الأدلة فيه قاطعة على شيء فهو يقين ، وما كانت فيه أشياء لا ترتفع إلى مرتبة الأدلة القاطعة كان مجالاً للظن والرجحان .

الكتاب يا صاحب الدليل ليس للزمخشري ، وهو لأبي عليّ هذا يقين لا مصال لك فيه ، وصلْ ما شئت في تعيين من يكنى أبا علي .

ولست أدري كيف أنكرت عليّ الظن في هذا الموضع وأجزته لنفسك وقوّيت كلامك بنقل قول أستاذي علامة الشام أبي عبدالله أحمد راتب النفاخ إمام العربية في عصرنا رحمه الله ولقاه نضرةً وسروراً في ختام كلام له[٤]: «ولا نكران، بعد أن ما انتهيت إليه في اسم الكتاب على هدي ما اجتمع لدي من قرائن لا يعدو أن يكون **ظناً من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان** . وأما القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين» ا هـ . فقلتَ في مقدمة تحقيقك : «ترجح عندي رجحاناً قرب من درجة اليقين أن هذا الكتاب ... لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري... ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النفاخ ...»[٥] فنقلت كلامه ، وفيه قوله «ظن من الظن» ، وهذا الكلام قاله الأستاذ في مقالته «إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق نسبته واسمه» . فاستعمل أستاذنا في عنوان مقالته «تحقيق نسبته واسمه» ثم إن ما اجتمع لديه من قرائن لا يعدو أن يكون «ظناً من الظن» ، واستعملتُ ذلك في عنوان مقالتي «شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري تحقيق نسبته ونظرات فيه» وقلت في آخرها[٦] في تعيين المعني بأبي علي صاحب شرح الفصيح : «وأما أن يكون «أبوعلي» هذا الحسن بن أحمد الإستراباذي ... فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحاً قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع»[٧] ا هـ .

٦ – وقال في التعليق على قولي[٨] : «بل إن المتأمل [كذا ، وهو التأمل] ينتهي بقارئ الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق» ، «وأود أن أسأل *الزاعم* بعد هذا النص هل أوصلك التعامل [كذا ، وهو التأمل] إلى المؤلف الحقيقي لشارح [كذا] هذا الكتاب» فسألني وأجاب بقوله «والإجابة بالنفي لا يوجد دليل واحد يعتمد عليه في نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي سوى النصين اللذين ذكرهما البغدادي...» ا هـ .

قوله «الزاعم» لا يلتفت إليه ، ولا يهيجني هذا ومثله إلى أن أخوض فيما خاض فيه .

وقوله «المؤلف الحقيقي» يريد به صاحب الكتاب الذي صحت نسبة الكتاب إليه يقيناً ، ولم يأت بشيء . فصاحب الكتاب غير شك من يكنى أبا علي ، وأغلب الظن أنه أبو علي الإستراباذي كما قلت في مقالتي السالفة ولا سبيل إلى القطع بتعيينه .

٧ – وقال صاحب الدليل[٩] : «بعدها أورد [يعنيني] أربعة احتمالات ذكر في الأول أنه من المحتمل أن تكون النسخة التي اعتمد عليها اللبلي غير منسوبة فاجتهد في نسبتها ...» .

وأقول لصاحب الدليل : نصّ كلامي الذي قلته في مقالتي[١٠] في سياق عدم التسليم لك بدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي من وجوه : «الأول : ما قاله المحقق (ص٥٣) من احتمال أن يكون «كتب على *الورقة الأولى* من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ» يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها اللبلي ... ألا يمكن أيضاً أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري...» ا هـ لم تركتَ أول كلامي وذكرت آخره وفي أول الكلام احتمال أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة *إلى* الزمخشري ، فهذان جانبان في الاحتمال لا جانب واحد ، وقد صرحت بهذا في آخر مقالتي[١١] بقولي : «أولهما [أول الاحتمالين] أن النسخة

التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري ...» .

ما هكذا يكون النقد يا صاحب الدليل ، انقل الكلام على وجهه ثم انظر فيه ما شئت . وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب كما قلت في مقالتي[١٢]، وذلك بين بيان الصبح .

٨ - وقال [١٣] صاحب الدليل : «إذا سلمنا جدلاً بما ذكرته [يريد الاحتمال الأول الذي نقله عني على غير وجهه والمذكور في الفقرة السابقة] ... فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل وابن الملقن فجميعهم نقلوا عن هذا الشرح ونسبوا النصوص المنقولة في مؤلفاتهم إلى الزمخشري . أكلهم اجتهدوا في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري من أجل المؤلفات المذكورة في الشرح ؟» ا هـ .

وقال في الرد الصحيح [١٤] : «... وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح الجامع الصحيح ، فقد نقل نصاً عن هذا الشرح ونسبه إلى الزمخشري ، وهذا النص يتمثل في قول الشارح عند بيان دلالة كلمة (شلت) قال الزمخشري : إذا استرخت ، وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الزمخشري إلا في هذا الكتاب» ا هـ . وأحال في الحاشية(١٣٣) على كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٢/٣٢٤ نسخة حلب وهي بخط تلميذ المؤلف ابن العجمي .

وأقول : قوله «فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل» خطأ صوابه «... نقله شهاب الدين الخفاجي عن شرح التسهيل» كما قال المحقق في مقدمة التحقيق[١٥] . قال الخفاجي في شفاء الغليل : «وفي شرح التسهيل : قال الزمخشري في شرح الفصيح : حساس من أحسّ» فقال المحقق في تعليقه عليه : «شفاء الغليل ص٦٩، وينظر ص٢٠١ في الشرح فقد ورد النص نفسه» ا هـ والذي في الشرح : «وقولهم حسَّاس يحتمل أن يكون من حسّ به : إذا علم به» ا هـ فهل ما نقله الخفاجي هو ما في الشرح؟!

وذكر المحقق في مقدمة التحقيق ما في تاج العروس للزبيدي عن شرح الزمخشري في تفسير نسب بها ، وهو : «قال الزمخشري : إذا وصف محاسنها حقاً كان أو باطلاً» وقال في التعليق عليه : «تاج العروس (نسب) ٤٨٣/١ ، وص٣١٦ من الشرح ولم أقف على هذا النص في بقية مؤلفات الزمخشري المطبوعة» ا هـ .

ولم ينبه المحقق على أن الزبيدي نقل كلام الزمخشري من كتاب أبي جعفر الفهري اللبلي «تحفة المجد الصريح» فقد قال الزبيدي في صدر كلامه : «وقال الفهري في شرح الفصيح ...» فساق قول الزمخشري وقول صاحب الواعي وقول ابن درستويه . وليس هذا الكلام في القطعة المطبوعة من كتاب اللبلي .

وقد تصيب أو يصيب غيرك نصوصًا منقولة عن الزمخشري تضمنها هذا الشرح . فلابد لهذه المسألة من تفسير سواء أتهدينا إلى تفسير يسلم بصحته أو مقبول أم لم نهتد إليه . هذا موضع نظر واجتهاد . فانظر فيه يا صاحب الدليل ، ولا تعجلن على عادتك فتقول : النصوص التي نقلها اللبلي وغيره عن الزمخشري بشرح الفصيح وجدناها في هذا الكتاب ، فهذا دليل على أن هذا الكتاب للزمخشري . لا تعجل وقل : هذه النقول التي نقلها ناقلون عن الزمخشري وجدتها بلفظها أو بنحوها في هذا الكتاب، ثم انظر ما تفسير ذلك . ولو فعلت لكنت أمام تفسيرين :

الأول : تفسير من اطمأن إلى نسبته إلى الزمخشري غير مصيب في ذلك لما ذكرته في مقالتي .

والثاني : تفسير من أنكر هذه النسبة ، والكتاب عنده ليس للزمخشري لما ذكرت في مقالتي . وتفسير ذلك عنده :

أن يكون الزمخشري في شرحه للفصيح - وهو غير هذا المطبوع - قد نقل كلام أبي علي صاحب هذا الشرح.

وأن يكون كلا الرجلين : أبو علي والزمخشري قد

نقلا من مصادر بأعيانها وأن يكون الخطأ في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري قديمًا .

والأمر بعدُ موضع نظر وتحقيق لا يطمئن الناظر إلى قول فصل فيه . ومهما يكن تفسير ذلك فهو خارج عن القدح في أن شرح الفصيح الذي بين أيدينا هو كتاب أبي علي لا كتاب الزمخشري .

٩ – وقال صاحب الدليل[١٦] : «فقول الأخ الدالي بأن الاحتمالات التي حدتني إلى عدم نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة ولم أذكرها – فيه نظر فقد بينتها ونصصت عليها وعرضت للباقي أثناء النسبة ، وغريب صدور هذا القول من الدالي ، ولبيان ذلك أذكرها هاهنا ليتضح عدم صحة هذا القول :

١ – عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الإستراباذي التحديد الدقيق .

٢ – لم يذكر أن الإستراباذي ممن ألف في غريب الحديث أو تفسير القرآن أو الأمثال .

٣ – لم تذكر عموم المصادر التي رجعت إليها – سواء أكانت في التراجم أو [كذا] غيرها – أن الأعلام الوارد ذكرهم في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الإستراباذي أو روى عنهم .

٤ – علاوة على ما ذكر ، فإن الأدلة التي رجحت من خلالها نسبة الكتاب إلى الزمخشري تنفيه عن الإستراباذي .» .

ثم قال «فلا أعلم كيف غفل الزاعم [يعنيني] عن هذا البيان ، فلربما كانت قراءته على عجل» ا هـ .

وأقول : ذكر صاحب الدليل نحو هذا الكلام مع زيادة في مقدمة تحقيق الكتاب (ص٥٢) وزاد ههنا ما ذكره في (٤) . أو هذا الكلام يا صاحب الدليل احتمالات تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي ؟ ! أمرَّ بك في كتب أرباب التحقيق أن مما يدفع نسبة كتاب عن رجل ألا تحدد كتب التراجم وفاته ، وألا يذكر فيها أسماء كتب ذكرت في كتاب له ، وألا تذكر شيوخه الذين ذكرهم في كتاب له ؟ ! كيف تنفي بذلك كتابًا عن رجل لا يعرف من حاله إلا النذر اليسير ؟ ! وكل ما أتيح لياقوت[١٧] عنه أنه «الحسن بن أحمد الإستراباذي ، أبو علي النحوي اللغوي الأديب الفاضل ، حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان . وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، كتاب شرح الحماسة» .

فهل ما أتيح لياقوت عنه – وليس فيه ذكر وفاته ولا استقصاء كتبه ولا ذكر شيوخه وتلامذته – من الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إليه يا صاحب الدليل مع ذكره كتابه شرح الفصيح ؟ ! هذا قول عجيب ، ولا أدري كيف قلته ، وإني أُجلُّك عن أن تحق مثله بله أن تجعله مما يمكن أن يدفع به شيء . ولهذا ما لم يكن غريبًا ما قلت في مقالتي ، فلم أر في كلامك احتمالات رأيتها أنت كذلك ، بل الغريب عندي ما فرط منك .

وقولك «علاوة على ما ذكر ...» رأي تراه، ولا يُسلَّم لك به. ولو سلم لك به لدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي ولم يدفعه عن أبي عليّ الذي غلب على ظننا أنه أبو علي الإستراباذي .

فما ذكرته يا صاحب الدليل رأيته أنت احتمالات لدفع النسبة ، ولا أراها كذلك . وكلامك تعليقٌ على ما قدمتَ ذكره من ترجمة ياقوت له وذكر حاجي خليفة [لا التهانوي كما وقع في كلامك في مقدمة التحقيق ص٥١] وفاته ، ونقل البغدادي عن شرح الإستراباذي في موضعين، فقلت عقب ذلك : «ومما سبق يتضح لنا ما يلي : عدم تحديد كتب التراجم لوفاة ...» . ألست ترى أن كلامك لا يفسَّر على أنه احتمالات تدفع النسبة وأين ما ذكرتَ من أن يكونها ؟ ولو خطر لي ما في نفسك لقلت فيه ما يقال في مثله . أقصى ما يستفاد مما ذكرت أن ذلك يستأنس به فيما أنت بسبيله .

وليس قولك : «كيف غفل الزاعم عن هذا البيان فلربما كانت قراءته على عجل» بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به في ميزان النقد ، ولو نفخت في الشبور ما نفعك ، ينفعك العلم والدليل والحوار وأدبه وغير ذلك مما لا يخفى .

١٠- ثم قال صاحب الدليل[١٨] عقب ما نقلته من كلامه : «وأود أن أورد هنا نصاً للإستراباذي منقولاً من كتابه شرح الفصيح ليس في هذه النسخة . هذا النص وقف عليه الأخ عبدالله عمر حاج [إبراهيم] في كتابه الذي حققه لنيل درجة الماجستير [وهو النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز] ، والنص هو : (ويقال بغداد بدالين وبغداذ بإعجام الثانية ، وبغدان [ومغدان][١٩] ، حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح) ...» ا هـ .

وكان الأخ بهاء الدين عبدالرحمن قد استدل بهذا النص في مقالته «الجواب الصحيح[٢٠]» على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي ، فقد وجد في هذا الكتاب قوله (٦٣٧) : «هي بغداد وبغدان ، والعامة تقول بغداذ بذال معجمة... ويقال أيضاً مغدان بالميم مكان الباء» ا هـ.

فرأى صاحب الدليل في مقالته «الرد الصحيح»[٢١] أن هذا النص «دليل نفي النسبة عن الإستراباذي لا إثباتها له ، فالنصّان مختلفان عن بعضهما [كذا !!] ...» فذكر ما خيل إليه خلافًا بين النصين من اختلاف ترتيب النص واختلاف بعض ألفاظه ، ثم ذهب إلى أن «ابن الخباز في نصه السابق وضح لنا أن هذا الكتاب ليس للإستراباذي لعدم تطابقه مع النص الموجود في شرح الفصيح الذي بين أيدينا . كما أن جميع شروح الفصيح أتت باللغات التي قيلت في بغداد حتى لو تقاربت النصوص جدلاً [كذا]» ا هـ .

أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ولم هذه المعاندة في الأمر الواضح البيِّن ؟ ! فابن الخباز ذكر كلامًا في بغداد حكاه الإستراباذي في شرح الفصيح، وكلام الإستراباذي وقع في شرح الفصيح الذي بين أيدينا ، وقد نقل ابن الخباز ما قاله الإستراباذي بتصرف ولم ينقله بلفظه .

وفي الكتاب الذي بين يديك مثل ذلك . قال صاحب الشرح (ص ٥٨٩) : «كقولك امرأة حائض وطالق . ويجوز أن يقال بالهاء في مثله . هذا قول الكوفيين . قال الفراء : ويجوز وليس بحسن» ا هـ . وأحلت على المذكر والمؤنث للفراء، وكان يحسن أن تنبه على أن الشارح نقل قول الفراء بتصرف ، وعبارة الفراء في كتابه : «وليس ذلك بحسن في الكلام» ا هـ .

وقال شارح الفصيح (ص٤٣٧) : «قال الفراء : قوام الأمر وقيامه وقِيَمه بمعنى واحد» ا هـ وأحلت على معاني القرآن للفراء وتهذيب اللغة . وفيما نقله الشارح عن الفراء تصرف ، وعبارة الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿قيامًا﴾ [سورة النساء : ٥] : «يقول : التي تقومون بها قوامًا وقيامًا . وقرأ نافع المدني ﴿قِيَمًا﴾ والمعنى والله أعلم واحد» ا هـ .

فعل ابن الخباز إذًا يا صاحب الدليل كما فعل شارح الفصيح ، تصرف في حكاية من نقل قوله ، وهذا شيء معلوم يعرفه كل مشتغل بالتراث ، أظن . ولو ذهب ذاهب مذهبك في الدليل والرد لنفى كتبًا عن أهلها .

وقول صاحب الدليل في آخر كلامه «كما أن شروح الفصيح أتت باللغات ...» ليس بشيء كما يعلم ، فابن الخباز نقل عن كتاب رجل بعينه وما نقله عنه وقع في هذا الشرح الذي بين أيدينا ، فما لك وغيره من شروح الفصيح؟ !

١١ - وقال صاحب الدليل[٢٢] : «وفي الوجه الثالث يقول [يعنيني] : ما قاله المحقق أن ما ذكره البغدادي «لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري» وأنّى للباحث أن يقول ذلك وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب ...» . هذا القول غير صحيح فالتسوية بين البغدادي واللبلي غير مسلم بها لقرب عصر اللبلي من الزمخشري ... أما البغدادي فعنايته بها كانت هامشية ، وهذه واحدة والأخرى هو [كذا] أن ما نقله اللبلي من هذا الشرح لا يقارن بالنصين اللذين نقلهما البغدادي إذ نقل اللبلي ...».

ما قلته يا صاحب الدليل قلته بعد اطمئنانك إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وليس لك أن تقوله وأنت تحقق في النسبة . فعندك يا صاحب الدليل رجلان كلاهما نقل كلامًا من كتاب شرح الفصيح ، ولا عبرة بمقدار

المنقول منه ، أحدهما نسب الكتاب إلى الإستراباذي ، والثاني نسبه إلى الزمخشري ، وما نقلاه عن شرح الفصيح ثابت في هذا الشرح المطبوع عن مخطوطة لا تحمل اسم صاحب الشرح . فالنسخة التي وقف عليها البغدادي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الإستراباذي ، والنسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الزمخشري ، فالبغدادي واللبلي في هذا الباب سيان سيان يا صاحب الدليل ، أليس كذلك ؟

وما قلته في اللبلي والبغدادي ليس بشيء فلا أتوقف عنده . على أن الدكتور بهاء الدين قد ردّ قولك في «تكملة الجواب الصحيح»[٢٣] . وأصاب نصين آخرين نقلهما البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد [٢٤] .

١٢- وقلت[٢٥] في الوجه الرابع في الوجوه التي رددت فيها ما ذكره صاحب الدليل في دفع نسبة الكتاب إلى الإستراباذي : «والرابع اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب . فجعله (ص٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي . أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص٤٩) ثم قال (ص٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ...» ولا أدري لم لم يجعل المحقق أبا علي الإستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب !! مع ما ذكره المحقق (ص٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الإستراباذي . لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعنى به غير رجل ممن يكنى أبا علي فهذا لا يكون !» ا هـ .

فقال صاحب الدليل[٢٦] : «أقول للأخ الدالي إن المحقق لم يضطرب في تحديد شخصية أبي علي ، ولكن يبدو أن قراءتك كانت من باب التصفح لا التأمل» ا هـ .

ماذا بك يا صاحب الدليل ؟ ما الذي هاجك حتى رميتني بذلك ، هذا موضع المثل : رمتني بدائها وانسلّت .

فقال صاحب الدليل : «فالشارح يقول مرة : قال أبو علي ، وأخرى قال الشيخ أبو علي ، ويقول : قال أبو علي رحمه الله . فلم يلتزم وتيرة واحدة ومعنى هذا أنه لم يكن شخصاً واحداً هذا جانب ...» ا هـ .

أي شيء هذا ؟ ! يا صاحب الدليل : أبو علي المذكور في الكتاب حيث ذكر هو رجل واحد وهو صاحب الكتاب ، بهذا تنطق نصوص الكتاب ، وهو ظاهر كل الظهور وواضح وضوح النهار ، وإذا لم يصح في الأفهام مثل هذا لم يصح فيها شيء . وأبو علي صاحب الكتاب يروي عن شيخيه أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي[٢٧] .

وما قولك يا صاحب الدليل «فلم يلتزم وتيرة واحدة» أتريد أنه يقول مرة قال أبو علي ، ومرة يزيد «رحمه الله» ومرة يزيد «الشيخ» ؟ ولهذا ما قلت «ومعنى ذلك أنه لم يكن شخصاً واحداً !! .

واعجبا لك يا صاحب الدليل ! ! كيف قلت هذا ؟ وأنت تعلم - أظن - أن مثل هذه العبارة «قال أبو علي» قالها تلميذ له يأخذ عنه كتابه ، فقال مرة : قال الشيخ أبو علي ، وقال مرة : قال أبو علي رحمه الله ... إلخ وماذا يكون ؟ !

يا صاحب الدليل ، هذا كتاب أمالي ابن الشجري بين يديك ، جاء فيه ١/٤ قال [أي ابن الشجري صاحب الكتاب] أطال الله بقاءه [وفي نسخة : رضي الله عنه» ، وجاء في ١/٥ : «قال كبت الله أعداءه [وفي نسخة : تغمده الله برضوانه» ، وجاء في ١٣/١ «قال أدام الله نعمته ...» إلخ . فهذه الجملة «قال» وما يزاد بعدها من قول بعض تلامذة صاحب الكتاب . أتقول إن اختلاف العبارة في هذه المواضع وغيرها من كتاب ابن الشجري لا يجعل المقصود رجلاً واحداً وهو صاحب الكتاب ؟ !

وقال صاحب الدليل عقب كلامه السالف : «والجانب الآخر هو أني خرجت بعض هذه النصوص في حاشية الكتاب من شرح الحماسة للمرزوقي وفي أمالي القالي وفي

كتاب أبي علي الفارسي ... أما بقية النصوص التي لم أقف عليها فلعلها نقلت من كتب مفقودة أو ربما نقلها الزمخشري عن كتاب الإستراباذي ...» ا هـ .

يا صاحب الدليل : لا ينفعك نفي اضطرابك في أبي علي ، بل ازددت اضطرابًا ههنا ، فأي شيء يكون هذا إن لم يكن اضطرابًا ؟ ! وقد غيّرت ما قلته في مقدمة تحقيق الكتاب .

ليس الأمر يا صاحب الدليل أمر تخريج نصوص ، فقد يوافق قول مؤلف قول غيره في بعض المواضع .

ما تقول في كتاب ذكر فيه «أبو الحسن» في خمسين موضعًا ، له فيها كلام في اللغة والنحو والصرف والقراءات والتفسير والفقه والحديث ، وافق في بعض ذلك أو في أكثره أو كله غير رجل يكنى أبا الحسن له كلام في علم من هذه العلوم ؟ أيصح عندك أن يكون أبو الحسن المذكور في الكتاب إلا رجلاً واحدًا ؟ أيصح أن تجعله مرة أبا الحسن الأخفش ومرة أبا الحسن الكسائي ومرة أبا الحسن الواحدي ومرة أبا الحسن المدائني ... إلخ ؟ الأمر يا صاحب الدليل أبين بيانًا من أن يستدل عليه كما ترى . أبو علي المذكور في شرح الفصيح رجل واحد وهو صاحب الكتاب.

وقولك هنا «أما بقية النصوص التي لم أقف عليها...» تغيير لما ذهبت إليه في مقدمة التحقيق ، فقد قلت ثمة في أبي علي المذكور في غير هذه المواضع التي جعلته فيها الفارسي مرة والمرزوقي مرة والقالي مرة : «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» هذا ما قلته (ص٤٩ في مقدمتك) ثم قلت (ص٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ...» هذا كلامك ثمة فأين منه كلامك في الدليل هنا ؟ فليس الأمر أمر تخريج مرة ثانية . وأبو علي المذكور في الفائق هو أبو علي الفارسي كما قلت في مقالتي السابقة[٢٨] .

١٣- قلت في مقالتي[٢٩] : «وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب = فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب . فلو سلمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري ... وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري شيخ الزمخشري = كان محالاً من الوجهة الزمنية ...» .

فقال صاحب الدليل [٣٠] : «فلماذا الاستحالة هل وقف الزاعم على أحد هذه النصوص الموجودة في الشرح منسوبة إلى الإستراباذي أم أن [كذا] هذا القول مجرد ظن ... كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح عن أبي علي ليس فيها تصريح بالسماع ... لقد رددت على هذه النقطة بما يكفي في مقال (الرد الصحيح) مما يغني عن إعادته في هذا الموضع ، وما ذكر من بُعْد الوجهة الزمنية ينطبق على أبي علي الإستراباذي تمامًا» ا هـ .

وأحال في الحاشية (١٠) على مقالة «الرد الصحيح» ص٧ ، وردّه المنشور في المجلة واقع بين ص٩٩ - ١٢٢ ؟ ولعله أراد ما ذكره ص١١٥ منه من «نقد ما أورده الباحث [يريد الدكتور بهاء الدين] في تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي» . وكلامي ههنا على أبي علي النيسابوري لا على الإستراباذي.

وقوله «فلماذا الاستحالة ...» تساؤل غريب ، فوجه الاستحالة ظاهر بلا تأمل . وذلك أن أبا علي النيسابوري شيخ الزمخشري - وهو المراد في بقية نصوص الكتاب كما قال صاحب الدليل بلسانه - روى في الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ومحالٌ أن يروي عنه النيسابوري المولود تقديرًا نحو سنة ٤٠٢هـ (إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا ، ووفاته نحو سنة ٤٩٢هـ كما ذكر في مقدمة التحقيق ص٥٠) ، وانظر مقالتي السابقة الحاشية ١٠ و ١١ .

وقوله : «وما ذكر من بُعْد الوجهة [كذا] الزمنية ينطبق على أبي علي الإستراباذي تمامًا» غريب غريب . حفظك الله يا صاحب الدليل ، كيف ينطبق ذلك على الإستراباذي المتوفى قبل سنة ٤٦٧هـ (وقد تكون وفاته نحو سنة ٤٣٨هـ أو قبلها ، انظر مقالتي السابقة والحاشية ٢٢ منها) . لا أدري كيف قلت ذلك وبينهما في الزمان ما

تراه . أما أخذ الإستراباذي عن العسكري فممكن ولا شيء فيه من الوجهة الزمنية .

وقوله : «كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح ...» لا يكاد يستقيم لك كيف قاله ، أبو علي يا صاحب الدليل هو مؤلف شرح الفصيح ، فكيف يروي عن نفسه ؟ وكيف يحدث عن نفسه ، وكيف يسمع من نفسه ؟ !

١٤- وقال صاحب الدليل[٣١] : «والقول بأن المراد من قول قال أبو علي مؤلف الكتاب غير مستبعد ، غير أن كثرة النصوص المنقولة منه منسوبة إلى الزمخشري تحول دون ذلك وتجعله غير مؤلف الكتاب ، بل تجعله ممن نقل عنهم المؤلف نقلاً مباشرًا أو غير مباشر غير أنه روى بالتصريح سماعًا عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد الموجودة في الشرح محرفة واعتراها السقط ، وأيد الأخ الدالي ما سبق أن ذكره المحقق في هذا الشأن» ا هـ .

أقول : راجع صاحب الدليل الحق في قوله «والقول بأن ... غير مستبعد» ثم عاد إلى المعاندة .

ما قولك يا صاحب الدليل «غير مستبعد» ؟ ونصوص الكتاب بين يديك تقطع به . ثم انظر كيف شئت في تفسير ما وجدته في كتاب أبي علي هذا من النصوص المنقولة عن الزمخشري ، وعلل واجتهد . هذا ما يحرك ذهن الباحث وفيه يظهر نظره ومقدرته ، لا أن يطمئن إلى شيء وينساق معه لا يخالفه وإن كان الصواب غيره ، والمرء إن نبّه انتبه.

وقولك «وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد ...» هوّلت فيه الأمر على الناس . أما أن يكون جل الأسانيد - أو كلها كما قلت في الدليل ٣٦٩ - محرفًا واعتراه السقط = فدعوى أنت مطالب بالبينة عليها . ونصوص الكتاب التي اشتملت على الأسانيد لا تؤيد ما ادعيته ، فقد وقع في بعض الأسانيد في مواضع قليلة سقط أو تحريف يصلح بمعارضة النصوص . والسقط الذي أيدتك فيه دلني عليه معارضة نصوص الكتاب بعضها ببعض ، ولا أتهم النسخة بما اتهمتها به . (وانظر ما يأتي في الفقرة ٢١) .

لو أتيت يا صاحب الدليل برجل يحسن الخط العربي ولا يعرف معاني ما يقرأ البتة أو يعرف منها شيئاً وكلفته أن ينسخ لك كتابًا فيه فقه وحديث ولغة ونحو وغير ذلك وفيه روايات لصاحب الكتاب عن رجاله = لصوّر لك ما في الأصل المنسوخ عنه تصويرًا ، وقد يقع فيما كتب تحريف وتصحيف وسقط في بعض المواضع ومنها الأسانيد ، هذا موضع تسليم لا خلاف فيه . أما أن يقع السقط والتحريف في كل الأسانيد أو جلها فهو مما لا يقع في الوهم .

١٥- قال صاحب الدليل[٣٢] : «وأما قول الباحث [يريدني] بأنه لم يعرف ابن مهدي وأن ولادته قد تكون سنة (٣١٠هـ) فهذا غريب كيف عرف تاريخ ولادته وهو لم يعرفه ؟ !» ا هـ .

وأقول : يا صاحب الدليل ، انقل كلامي بلفظي ثم افعل به ما بدا لك .

ولفظي في مقالتي [٣٣] : «وابن مهدي عليّ هذا لا أعرفه ، ولا يبعد[١٢] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ» .

فقولي «لا أعرفه» يعني أني لم أصب له ترجمة ولا ذكرًا فيما بين يدي من المصادر . وقولي «ولا يبعد ...» علقت عليه في الحاشية (١٢) بقولي : «إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره ١٨ عامًا حين وفاة شيخه ابن الأنباري، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا» ا هـ . هذه مسألة يسيرة كما ترى ، وكأنك لم تقرأ ما قلته في الحاشية وكلامي فيها من صميم المتن لا ينفصل عنه كما ترى ، فلا غرابة .

ثم وقفت بعد إرسال مقالتي في تحقيق نسبة الكتاب إلى عالم الكتب على فائدة تتصل بعلي بن مهدي . فهو أبوالحسن علي بن مهدي الفارسي ، روى عنه أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعي (نحو ٣٣٠هـ - نحو ٤١٠هـ) في كتابه «الفصوص» [٣٤] أشياء رواها ابن مهدي عن شيوخه ، ومنهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وقد حضر ابن مهدي وفاة شيخه ابن

الأنباري، قال صاعد في الفصوص[٣٥] : «حدثني أبو الحسن علي بن مهدي رحمه الله ، قال : حضرت أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري وهو في عَلَز الموت ...» ا هـ .

ورجَّح الأخ الباحث الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن في مقالتيه[٣٦] أن يكون ابن مهدي شيخ صاحب شرح الفصيح - وهو شيخ صاعد أيضًا - أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري (ت نحو ٣٨٠هـ فيما قدره كحالة في معجم المؤلفين ٧/٢٣٤ ، وله ترجمة في طبقات الشافعية للسبكي ٣/٤٦٦ وغيرها من المصادر التي ذكرها الدكتور بهاء الدين) . وهذا قول راجح تركه في مرتبة الرجحان وخفضه عن مرتبة اليقين عدم وقوفنا على ترجمة مفصلة له فيها ذكر لشيوخه وتلامذته ومصنفاته .

١٦- وقال صاحب الدليل[٣٧] : «وقوله [يعنيني] : «فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديرًا (٤٠٢هـ) عن علي بن مهدي المتوفى (٤٠٠هـ) تقديراً هذا لا يكون» . فمن النص السابق يتضح التناقض كيف نبني نسبة كتاب على الظنون والتقديرات التي لا دليل عليها» ا هـ .

لست أدري كيف قلت هذا يا صاحب الدليل وأنت تعلم أن نسبة الكتاب لم تبن على ذلك ، بل بنيت على ما لا يسع أحدًا نكرانه : نصوص الكتاب فهي الناطقة بنسبته إلى أبي علي وبدفع نسبته إلى الزمخشري .

والاجتهاد والظن في تعيين أبي علي ، أهو الإستراباذي أم غيره ، وهذا الظن يا صاحب الدليل ليس ظنًا في الهواء ، فله ما يسوغه كما تعلم .

أما تقدير الولادة والوفاة فهو مبني على ما تيسر لنا من معرفة الرجال . فإذا مر بك ذكر شيخ يكنى أبا زيد توفي سنة ٧٠٠هـ وعرفت من تلامذته من يسمى سعيداً ولم تصب له ترجمة أمكن أن تقدر أن ولادة سعيد كانت نحو ٦٨٠هـ وأن وفاته كانت نحو ٧٧٠هـ إذا جعلت عمر سعيد ٢٠ عامًا حين وفاة شيخه أبي زيد وجعلته ممن عمِّر ٩٠ عاماً . أي شيء في هذا يا صاحب الدليل ؟ !

١٧- قلت في مقالتي[٣٨] : «وأما ما ذكره المحقق من أن الزمخشري ذكر شيخه أبا علي المذكور في كتابه الفائق = فليس بصحيح ، فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك ...» .

فقال صاحب الدليل [٣٩] : «الذي أعنيه هو أن هذا الشخص (أبو علي) سواء أكان النيسابوري أو [كذا] غيره ذكره الزمخشري في كتابه الفائق فلعل العبارة كانت ملبسة» ا هـ .

ما هذه المعاندة يا صاحب الدليل ؟ ! ولم تلوي كلامك؟ ألا يطوع لسانك بالإقرار بخطأ وقع في كلام لك . ليس حسناً أن تسوغ ذلك ، قل سهوتُ أو أخطأت وسمِّ الأشياء بأسمائها ، وماذا يكون ؟

فالذي قلته ههنا في تسويغ ما فرط منك لا يصح يا صاحب الدليل ، وليس ذلك ما عنيته ، ولا لبس في عبارتك . أولست القائل (ص٥٠ في مقدمة التحقيق) «أما بقية النصوص المنقولة عن أبي علي فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري... وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري» و«كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في كتابه الفائق ...» ؟

وكلامك هذا بيِّن واضح لا لبس فيه ، وأبو علي المذكور في الفائق هو كما علمت أبو علي الفارسي .

١٨- وقال صاحب الدليل[٤٠] : «وأود أن أسأل الدكتور [يعنيني] : لماذا وسمت المحقق بالاضطراب عندما خرج نصاً من النصوص من كتاب أبي علي الفارسي وأنت هنا تخرج النص من كتاب الشعر له ، فلماذا جاز للزمخشري النقل عن الفارسي في الفائق ولم تجز له في هذا الشرح النقل عنه . وهل في هذا النص الوارد في كتاب الشعر ما ينفي نسبة الكتاب إلى الزمخشري ...» ا هـ .

أقول : ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟ ! خرجت كلام أبي علي من كتاب الشعر له لأنه الذي عناه الزمخشري وعنه نقل ما نقل ولم يعن شيخه أبا علي النيسابوري كما زعمت . وأبو علي المذكور في شرح

الفصيح هو صاحب الكتاب يقينًا لما قلت في مقالتي ولما قلت في *الفقرة* (١٢) هنا . ولا صلة لتخريج النصوص بإثبات النسبة وليس الأمر أمر تخريج نصوص ، انظر ما سلف في *الفقرة* (١٢) وذكرت فيها أن صاحب الدليل اضطرب في أبي علي ، وازداد اضطرابه في الدليل .

١٩- وقلت في مقالتي [٤١] : «وأبو علي المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو صاحب الكتاب . وتكون عبارة «*قال أبو علي*» أو «*قال الشيخ أبو علي*» أو «*قال*» التي وقعت في مواضع من الكتاب = من كلام بعض مستملي [*هذا الصواب* ، ووقع فيما نقله صاحب الدليل مستعملي ثلاث مرات] أو نَقَلَتِه ...» ا هـ .

فقال صاحب الدليل[٤٢] : «فلماذا أثبت الزاعم هنا ما اعترى السند من تصحيف وتحريف وسقط مردّه مستعملو [*كذا !*] *الكتاب* ، ولم يثبت ذلك في السند السابق ذكره هذه واحدة . والثانية : هل اطلع الزاعم على المخطوط حتى يصدر *هذا الحكم* ؟ والإجابة بالنفي إذ إن الخط واحد ولكن ليقل إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد *اعتراها التصحيف والتحريف* لا من مستعملي [كذا] الكتاب ، بل من نساخ الكتاب إذ إن النسخة كتبها أعجمي... وقد أقر الأخ الدالي هذا السقط والتحريف في السند بنفسه فآخر المقال يناقض أوله ، فلماذا أجازه وقال به في موضع ورده [كذا ، وصوابه : وردّه] في موضع آخر ؟ !» ا هـ .

أنّى قوّلتني يا صاحب الدليل ما لم أقل ثم اعترضت على ما تقوّلت ؟ ! هذا كلامي لا ذكر فيه لسقط ولا لتحريف ولا لتصحيف ، وليس في هذه المواضع التي ذكر فيها أبو علي شيء من ذلك . وهذه العبارات التي ذكرت أمثلة لها «*قال أبو علي*» ونحوها ليست من كلام أبي علي وإنما هي من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَتِه . هذا ما قلته وأين منه ما نسبته *إليّ* ، وانظر ما سلف في الفقرة (١٢) .

وما للمخطوط وما نحن فيه يا صاحب الدليل ؟ ! مثل هذه *العبارات* كتبها من يكتب عن شيخه ، فقال : قال الشيخ ، أو قال أبو علي أو قال حفظه الله أو رحمه الله وغير ذلك ، ثم نسخت نسخ عن هذه النسخة فبقيت هذه العبارات فيها . ومن كتب عن شيخه ولم يكتب قال أو قال الشيخ ونحوهما لم يقع ذلك في النسخ المنسوخة عن نسخته ، هذا أمر في غاية الظهور والوضوح كما ترى .

فلم أذكر في كلامي السقط والتحريف في السند هنا فينسب إليّ صاحب الدليل الإقرار به ويتهم مقالي بأن آخره يناقض أوله . لا مناقضة في كلامي يا صاحب الدليل يعلم ذلك كل قارئ لكلامي وقد بيّنت المراد منه ، وهو خلاف ما فهمته منه ثم اعترضت عليه ثم اتهمته بما قام في نفسك من المناقضة .

ثم أقول : *أترى يا صاحب الدليل أن السقط في* السند قياس مطرد ؟ فإذا ما وقع سقط في بعض الأسانيد اقتضى ذلك وقوع *السقط* في غيره ، أي شيء هذا ؟ ! .

والمخطوطة التي أخرج المحقق الكتاب عنها وأثبت في مقدمة *التحقيق* صوراً لبعض أوراقها = خطها معروف في خطوط المائة السابعة كما قدر سزكين (انظر مقدمة *التحقيق* ٢٣١) . وقد رأيت مثل هذا الخط في مخطوطات كتبت في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة (ومنها بعض مخطوطات كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، وشرح اللمع ، وكلاهما لجامع العلوم الأصبهاني).

وهي مخطوطة جيدة مضبوطة مقابلة بالأصل المنقولة هي منه ، هذا ما ظهر لي في الأوراق المصورة عنها . والعهدة على صاحب الدليل فيما ذكره في وصف المخطوطة (ص٢٣٣ في مقدمة التحقيق) من «كثرة التصحيف والتحريف في هذه النسخة وكذلك الأخطاء التي لم تنج آيات القرآن الكريم منها» .

أما قوله «إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد اعتراها التصحيف والتحريف» فقد سلف نحوه فيما نقلته عنه في الفقرة (١٤) والتعليق عليه ثمة .

٢٠- وقال صاحب الدليل[٤٣] : «كما ذكر الزاعم [يعنيني] ما نصه : «... وسمعت أبا أحمد العسكري قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم ...» وقد سلف

هذا السند (ص٩٠ وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفاً) . وكان من باب الأمانة العلمية أن يقول الأخ الدالي إن التحريف وقف عليه المحقق ولا ينسبه إلى نفسه» اهـ .

أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ! أجدالاً في الباطل؟ قد درستُ يا صاحب الدليل أسانيد الكتاب وعارضت بعضها ببعض ، وتوقفت في السند المذكور ص٣٨٢ - ٣٨٣ وقدرت أن فيه سقطاً وذكرت تمامه وأنه قد سلف ص٩٠ وسلف نحوه ص١٧٢ . ولم أنسب إلى نفسي شيئاً ، والذي جعلته بين هلالين (ص٩٠ وفيه اليزيدي ...) تنبيه لقارئ المقالة أنه قد وقع في المتن في هذا الموضع «اليزيدي» مكان «الدريدي محرفاً ، ولم أقل : لم ينبه المحقق على هذا ، فانسب ذلك إلى نفسي ، فتذكر لي باب الأمانة العلمية !! أي شيء هذا يا صاحب الدليل؟!

على أنك قلت في التعليق على هذا الموضع «سمعت اليزيدي» في الحاشية (٣) : «لعلها محرفة عن الدريدي ، ينظر ص١٧٢» ومثل هذا لا لعلّ فيه ، بل هو محرف . ولو ذكرتُ ما سبقت إليه لوجب أن أنبه على عبارتك ، ولا موضع له في سياق كلامي في المقالة .

ليس حسناً يا صاحب الدليل ما فعلت ، بارك الله لك فيما تهديت إليه . ومثلي لا ينسب إلى ما خيل إليك كما تعلم.

٢١- قلت في مقالتي [٤٤] : «والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبو علي ، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهدي» اهـ .

فقال صاحب الدليل[٤٥] : «وأود أن اقف عند هذه النقطة التي لم يتنبه إليها [كذا] الدكتور . فاقول : وهل الإستراباذي المتوفى قرابة سنة (٤٦٧هـ) [كذا] تلميذ لأبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) وتلميذ للفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) . وقولك إن عبارة «أنشدنا الفراء» خطأ من الناسخ فلماذا [كذا] حكمت هنا بالخطأ في السند وتركت ما سواه كأنشدنا العسكري ...» اهـ .

وأقول : الذي ذكرتَه يا صاحب الدليل أن وفاة الإستراباذي كانت قبل سنة ٤٦٧هـ لا «قرابة سنة ٤٦٧هـ» وتعلم بلا ريب ما بينهما من فرق، وذكرت في الحاشية (٢٢) من مقالتي أن وفاته قد تكون قبل سنة ٤٣٨هـ (انظر التعليق ثمة) . ويمكن من الوجهة الزمنية أن يروي الإستراباذي عن شيخه العسكري (ت ٣٨٢هـ) . فإذا جعلنا عمره حين وفاة شيخه العسكري ١٨ عاماً كانت ولادته نحو سنة ٣٦٤، فإذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً كانت وفاته نحو سنة ٤٥٤هـ وهي قبل سنة ٤٦٧هـ ، والله أعلم .

أما الفراء فليس أبو علي المذكور تلميذاً له ومن المحال أن يكونه . وقد حكمت بخطأ ناسخ النسخة أو من نقل عنه فيما وقع في موضع واحد من الكتاب (ص٢٥٧) وهو قوله «أنشدنا الفراء» ، لأن نصوص الكتاب ناطقة بذلك . وقد ذكرت أنت يا صاحب الدليل في الفهرس مواضع ذكر الفراء في الكتاب ، فلما درستُ أنا أسانيد الكتاب فهرستُ عبارات ذكر الفراء، كقول صاحب الكتاب: أنشد الفراء ، وقال الفراء ، ورواه الفراء ، وذكره الفراء ، وحكاها الفراء ، ورواها الفراء، وذكره الفراء ، وقاله الفراء، وحكي عن الفراء ، وقول الفراء ، وعند الفراء ، وزعم الفراء، وأنكر الفراء ، وأجاز الفراء إلخ ولولا خشية الإطالة لذكرت لك مواضع كل عبارة . فلما رأيت هذه العبارة «أنشدنا الفراء» في هذا الموضع وحده حكمت بأنها خطأ صوابه «أنشد الفراء» . وقد أجبتُ في مقالتي عما سألت عنه هنا يا صاحب الدليل فقلت : «وقد عبر المؤلف بقوله «أنشد الفراء» في مواضع من كتابه ... وبقوله «روى الفراء» (ص ...) و«روي عن الفراء (ص ...) ، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه» اهـ أليس غريباً يا صاحب الدليل أن تسأل عن ذلك مع وضوح ما قلته في مقالتي .

والحكم على أسانيد كتاب لا يكون إلا بعد معرفة رجاله ودراسة الأسانيد دراسة واعية شاملة . وبمعارضة أسانيد الكتاب بعضها ببعض قد يتهدى المحقق إلى صواب ما اعتراه الخطأ من الأسانيد في بعض المواضع . فإن كان السند مما لا ينفع فيه مراجعة الكتاب وكتب

الرجال ترك كما وقع وعلق عليه بما يبين الشك فيه . أو يكون وقوع مثل هذا الموضع في الكتاب مما حملك على إطلاق القول بأن جل الأسانيد أو كلها قد اعتراها السقط والتحريف والتصحيف (انظر ما سلف في الفقرة (١٤ و١٩) ؟ ! وهو قول جائر أرسل إرسالاً ، والغالب على أسانيد الكتاب الصحة والسلامة فيما أعلم .

٢٢ – وقال صاحب الدليل[٤٦] : «ثم تساءل الدكتور [يعنيني] بعد ذلك من يكون أبو علي هذا ؟ وأجاب بقوله : «إن أكبر الظن [لفظي في مقالتي : وأكبر الظن] أن أبا علي صاحب الكتاب هو أبو الحسن بن أحمد [كذا وقع ، وفي مقالتي : أبو علي الحسن بن أحمد] الإستراباذي النحوي اللغوي ... وكانت وفاته قبل [سنة] ٤٦٧هـ ... فأن يكون صاحب الكتاب «أبو علي» الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي = ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب . وأما أن يكون «أبو علي» هذا الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي نقل البغدادي من كتابه «شرح الفصيح» ... = فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه [ترجيحاً] قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع» .

[ثم قال صاحب الدليل] : وبناء على ما ذكره الزاعم في النص نلحظ الأمور التالية :

١ – عدم اطمئنان الباحث إلى نسبة هذا الشرح للإستراباذي وإنما لشخص آخر يكنى أبا علي .

٢ – لم يذكر أحد من العلماء أن الإستراباذي تلمذ على أبي أحمد العسكري أو الفراء لبعد الفترة الزمنية .

٣ – ذكر الباحث أن هذا ظن من الظن ، وهو كذلك لعدم وقوفه على أدلة تنفي ترجيح النسبة عن الزمخشري وقصور الأدلة التي تؤيد النسبة إلى الإستراباذي .

إذن فلماذا الترجيح الذي يقرب من اليقين مع فقد الأدلة الصحيحة» اهـ .

وأقول : هذا كلام غريب عجيب لا أدري كيف قاله .

١ – أبو علي هو صاحب الكتاب يقيناً ، وأظن أنه أبوعلي *الإستراباذي* ، وكلامي واضح ، فكيف قلت يا صاحب الدليل ما قلت ؟ ! (وانظر ما سلف في تحقيق نسبته *إلى أبي علي والظن* أنه *الإستراباذي* في الفقرتين ٥ و١٢ وغيرهما) .

٢ – عدم ذكر *العلماء* تلمذة الإستراباذي لأبي أحمد العسكري لا ينفيها عنه ، وهي ممكنة من الوجهة الزمنية (انظر ما *سلف في الفقرتين* ٩ و ٢١) .

أما الفراء فلم أذكره في كلامي وكيف أذكره يا صاحب *الدليل* وقد بينت بياناً أن ما وقع في موضع من الكتاب «أنشدنا الفراء» خطأ صوابه أنشد (انظر الفقرة ٢١) .

٣ – نعم ما ذهبتُ إليه من أن صاحب الكتاب أبا علي قد يكون أبا علي الإستراباذي = ظن من الظن موصوف بقولي «إن لم يكن سهلاً ترجيحه ...» (وانظر ما قلناه في الظن في هذا الباب في الفقرة ٥) .

٢٣– وقال *صاحب الدليل*[٤٧] : وفي آخر المقال ذكر الباحث [يعنيني] ما نصه : «فإن [كذا] صحَّ أن أبا علي *الإستراباذي* صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي عن الزمخشري بنصّه في هذا الكتاب من وجهين : *أولهما* : أن *النسخة التي* وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها *إلى الزمخشري* . وثانيهما : أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ونقل الزمخشري من شرح *الإستراباذي* وإذا صح [ذلك] أيضاً كان لأبي علي *الإستراباذي* هذا كتب في تفسير القرآن وغريب *الحديث* والأمثال والمثلث ولم يذكر شيء من ذلك [في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه]» .

[ثم قال *صاحب الدليل*] : «أجمل الرد على هذا النص في النقاط التالية :

١ – *شك الدالي* في صحة النسبة للإستراباذي بدليل قوله (فإن صح) ومعنى ذلك أنه من المحتمل ألا يصح فأين *هذا من يقينه السابق* ؟

٢ – يرد على قوله في الوجه الأول بما ذكرته سابقاً

من أن اللبلي لم يكن هو الوحيد الذي نقل عن شرح الفصيح للزمخشري وإنما نقل عن هذا الشرح مجموعة [كذا] من العلماء .

٣ - أما الوجه الثاني فهذا ما ذكرته في دراستي لهذا الكتاب . وكنت أتمنى أن يشير الأخ الدالي إلى أن هذا القول هو قول المحقق فقد ذكرت ما نصه : «أما فيما يتعلق بالنصين اللذين أوردهما البغدادي فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الإستراباذي ولم يشر إلى كتابه وهذه عادة جرى عليها بعض العلماء ...» .

٤ - الكتب الواردة في هذا الشرح لو كانت للإستراباذي لأشار العلماء إلى بعضها في مؤلفاتهم لا سيما أنها متعددة الاتجاهات في تفسير القرآن والأمثال وغريب الحديث ولكن لم يحدث ذلك لأن الإستراباذي لم يؤثر عنه أنه ألف في هذه الموضوعات إذن فالكتاب ليس له البتة ...» ا هـ .

ما يزال صاحب الدليل يأتينا بكلام غريب عجيب لا محصل له ، وأقول :

١ - لفظي في مقالتي «فإذا صحَّ ...» لا «إن» ، واستعمال إذا على بابها وأصلها من دخولها على المتيقن وقوعه المقطوع به أو على الراجح وقوعه . ويقيني يا صاحب الدليل أن صاحب الكتاب «أبو علي» ، وأغلب الظن عندي أنه أبو علي وهو ظن راجح رجحاناً ، ولهذا ما استعملت في العبارة عنه «فإذا صح» ، وذلك ظاهر كل الظهور .

٢ - لو نقل سبعون ناقلاً عن الزمخشري كلاماً وجدته في هذا الشرح = لم يجعله ذلك صاحب الكتاب ، واحتاج وقوع ذلك فيه إلى تفسير لأن هذا الكتاب كتاب أبي علي ، بهذا تنطق نصوصه (وسلف الكلام في هذا في الفقرة ٨) .

٣ - ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟ توشك أن تذكر لي الأمانة العلمية (كما فعلت من قبل ، انظر ما سلف في الفقرة ٢٠) .

أنا أتكلم على نصوص كثيرة نقلها اللبلي فيما انتهى إلينا من كتابه (وعدتها ٧٥ نصاً فيما ذكر المحقق في مقدمة التحقيق ص٥٤ ، عن الزمخشري . وتفسير ذلك من وجهين:

أولهما ما ذكرته، وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الإستراباذي .

وكلامك يا صاحب الدليل على نصين نقلهما البغدادي عن شرح الإستراباذي ولهذا ما قلتَ : فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الإستراباذي .

فجهتا كلامينا مختلفتان !! فكيف أنسب إليك هذا القول فيما نقله اللبلي عن الزمخشري ، وكلامك فيما نقله البغدادي عن الإستراباذي .

وأحب أن أحقق لك ما تمنيت فأقول الآن زيادة لا موضع لها في سياق المقالة : وبذلك فسر الدكتور المحقق وقوع النصين اللذين نقلهما البغدادي عن شرح الإستراباذي

٤ - أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ! قد علمت أن ما انتهى إلينا من ترجمة الرجل أسطر يسيرة لم يذكر فيها من آثاره إلا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، فلم قلت ما قلت ؟

ولو أطالت كتب التراجم ترجمته وتركت ذكر كثير من كتبه أو أكثرها لم يكن ذلك نافياً ما تركت ذكره عنه ، ولم يعن ذلك أنه ليس له كتب في التفسير والأمثال وغريب الحديث وغيره (انظر ما سلف في الفقرة ٩) وأنى لك يا صاحب الدليل أن تقول «لأن الإستراباذي لم يؤثر عنه ...» ؟ ! كيف ترسل الكلام إرسالاً ؟ إنه لأمر عجيب .

وليت شعري كيف قلت «إذن فالكتاب ليس له البتة»!!! نتيجة باطلة بنيت على مقدمات باطلة .

هذا آخر ما رأيت ذكره في التعليق على صاحب الدليل الشافي ، والله تعالى أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾.

﴿ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ .

الحواشي

١ – الدليل الشافي ، **عالم الكتب** مج٢٠، ع٤ ، ص٣٦٦.

٢ – الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح ، **عالم الكتب** ، مج٢٠ ، ع٢ ، ص١١٩ والحاشية ١٣٢ .

٣ – الدليل الشافي المذكور، ص٣٦٦.

٤ – في مقالته «إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق نسبته واسمه» **مجلة مجمع اللغة العربية** بدمشق مج ٤٩ ، ج١ ، عام ١٩٧٤م .

٥ – **شرح الفصيح** ، ص٨٦ – ٨٧ .

٦ – شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ، **عالم الكتب** ، مج٢٠، ع١ ، ص٣٥ – ٣٦ .

٧ – المقالة نفسها ص٣٣ .

٨ – الدليل الشافي ، ص٣٦٧ .

٩ – السابق نفسه .

١٠– شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ص٣٣ .

١١– المقالة نفسها ص٣٦ .

١٢– المقالة نفسها ص٣٤ .

١٣– الدليل الشافي ص٣٦٧ .

١٤– الرد الصحيح ص١٢٠ .

١٥– مقدمة تحقيق شرح الفصيح ص٦٢ .

١٦– الدليل الشافي ص ٣٦٧ .

١٧– **معجم الأدباء** ٨ / ٥ (و٣ / ٨٢٥ ط . إحسان عباس) ، وأحال على ترجمته في **بغية الوعاة** ٤٩٩ والوافي ١١/٣٨٣ .

١٨– الدليل الشافي ص ٣٦٧ .

١٩– هذا اللفظ ثابت فيما نقله بهاء الدين عبدالرحمن من الكفاية في مقالته الجواب الصحيح ١٣ . وليس كتاب ابن الخباز متاحاً لي فأتحقق منه .

٢٠– الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ، **عالم الكتب** مج٢٠، ع١، ص١٣.

٢١– الرد الصحيح ص١١٨ – ١١٩.

٢٢– الدليل الشافي ص٣٦٧-٣٦٨ .

٢٣– تكملة الجواب الصحيح وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح ، **عالم الكتب** مج٢٠ ، ع٤ ص٣٧٩ – ٣٨٠ .

٢٤– السابق نفسه ص٣٨٠ .

٢٥– شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .

٢٦– الدليل الشافي ص ٣٦٨ .

٢٧– شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٥ .

٢٨– المقالة نفسها ص ٣٤ – ٣٥ .

٢٩– المقالة نفسها ص٣٤ .

٣٠– الدليل الشافي ص ٣٦٨ .

٣١– السابق نفسه .

٣٢– السابق نفسه .

٣٣– شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .

٣٤– **الفصوص** لصاعد اللغوي ٢/ ١٥٤، ٢٠٣، و٣/٢٢١ و٤/٢١٧. وروى عن غير ابن الأنباري من شيوخه في الفصوص ١/١٩٧ ، ١٩٩ و٤/٢٢٣ .

٣٥– **الفصوص** ٥/٩ .

٣٦– الجواب الصحيح ١٤ ، وتكملة الجواب الصحيح ٣٧٢.

٣٧– الدليل الشافي ص ٣٦٨ .

٣٨– مقالتي «شرح الفصيح...» ص٣٤.

٣٩– الدليل الشافي ص ٣٦٩ .

٤٠– السابق نفسه .

٤١– مقالتي «شرح الفصيح ...» ص٣٤.

٤٢– الدليل الشافي ص ٣٦٩ .

٤٣– السابق نفسه .

٤٤– مقالتي «شرح الفصيح...» ص٣٥.

٤٥– الدليل الشافي ص ٣٦٩ .

٤٦– السابق ، ص٣٦٩ – ٣٧٠ .

٤٧– السابق ، ص ٣٧٠ .

شَرْحُ الفَصِيح ليس للزَّمخشري، بل للأستَراباذي

مـحـمَّد بن عبدالله العزَّام

الرياض - المملكة العربية السعودية

[الزَّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر / شرح الفصيح؛ تحقيق ودراسة: إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي .- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٧] .

(١) تمهيد :

كنت أقرأ في مجلَّة العرب ٦٠٧/٣٣ (١٤١٩) بحثاً عن جواز تنوين "أوَّلاً"، فذكر الكاتب أن زميلاً له ذكَّره بقول أبي الطيب المتنبِّي:

وَأَنْتَ الَّذي تَغْشَى الأَسِنَّةَ أَوَّلاً ... وَتَأْنَفُ أَنْ تَغْشَى الأَسِنَّةَ ثَانِيَا

واستشهد بشرح المعرِّي له ثمَّ قال (لا يُحتجُّ بقولهما، ولكنَّهما خير من يُستشهد بكلامهما في اللغة، فنعدُّ ما يقولان بمنزلة ما يرويان)، وأحال على الشرح المسمَّى "معجز أحمد". ومعلوم أن هذا الشرح مدسوس على أبي العلاء، وقد أطلتُ وغيري القول فيه على صفحات هذه المجلة الكريمة. ومع ذلك لم يدرك الأستاذ وزميله -وهما من أساتذة الجامعات- حقيقة هذا الكتاب ولم يقرءا ما قيل عنه ولم يسمعا به من الناس، فصار هذا الشارح المجهول المتأخِّر خير من يُستشهد بكلامه في اللغة.

وليس الأستاذان بدعاً في هذا الأمر، فقد نقل منه العلماء طيلة القرن العشرين، واعتمدوا عليه في التحقيقات ودراسة سيرة المتنبي، وفَصَلوا في المسائل العلمية بناء على أنه من تصنيف المعرِّي. ثمَّ حقَّقه الدكتور عبدالمجيد دياب واجتهد لتصحيح نسبته إليه، ثمَّ اختصره أيضاً! ورأيت أشياء منه على شبكة الإنترنت ! وأوضحتُ في إحدى المقالات أن عبدالرحمن بن الحسام الرومي، صاحب رسالة قلب كافوريات المتنبي، قد وقف عليه في القرن الحادي عشر ونقل منه ستَّة نصوص من غير تسميته بمعجز أحمد، وظهر لي أن التزوير قد وقع في عصره [عالم الكتب ١٩/٣-٢٧، ١٤١٨].

فتقدُّم العصر لا يعصم من الزلل، ووقوف القدماء على الكتب لا يعني بالضرورة صحَّة نسبتها. يجب أن تؤخذ نقولهم بعين الاعتبار، ولكنَّها لا تكون حاسمة للنزاع إذا وصل الكتاب نفسه إلينا وظهر أنه منحول، فلا يصحّ أن نقول: هو له لأن العالم الجليل فلاناً وقف عليه! نعم، يختلف الأمر إذا صرَّحوا بالإسناد المتَّصل إلى المصنِّف، أما الوجادة وشراء النُّسخ من الورَّاقين فلا تدلّ على كبير شيء، وإنما هي قرينة من القرائن ودليل من الأدلة. ومعلوم أن إلصاق الكتب بالمشاهير داء قديم، والدواعي إليه معروفة، والاغترار به ممكن في كلّ مكان وزمان، حتَّى لقد اغترَّ أحد كبار الناشرين الألمان قبل بضعة عشر عاماً بمذكرات منسوبة إلى هتلر دسَّها إليه بعض المحتالين.

ويستطيع القارئ الخبير في أكثر الأحوال أن يعرف أن الكتاب صحيح أو مدسوس، لأنَّ فحول العلماء، كالجاحظ والمعرِّي والزَّمخشري، لا بدَّ أن تظهر نفوسهم

وخصائصهم على مضامين الكتب وأساليبها وعباراتها. ولكن لا يكفي أن يستخرج الباحث نظائر لمسائل الكتاب من كتب المصنِّف الأخرى، ولا الشواهد اللغوية المعتادة والمصطلحات العلمية، لأن المسائل تتكرَّر في كتب العلماء. فمثلاً كثير من أبيات المتنبي المشروحة في المعجز المنحول قد شرحها المعرّي في اللامع العزيزي الذي لا جدال في نسبته إليه، ولا بدَّ أن يُوجد تشابهُ ما بين الشروح والشواهد في هذين الكتابين الكبيرين، فلا يقوم هذا دليلاً على صحَّة نسب الكتاب. وإنما يصحّ الاستدلال إذا وُجد في أحدهما كلام طويل يوجد في الكتابين معاً بحروفه أو بقريب من حروفه، أو رأيٌ مشهور له. هذا مع العلم بأن العلماء الكبار قلَّما يكرِّرون الكلام بحروفه إلا في المسائل التي تقتضي دقَّة النقل، ولا حاجة بهم إلى نقل أمور الإعراب وشرح الغريب وما إلى ذلك من كتبهم الأخرى. ونحن نرى الفقهاء يُفتون في أكثر المسائل ارتجالاً ويستشهدون عليها بالآيات والأحاديث، من غير مراجعة ما أفتوا به سابقاً لمطابقة الحروف والكلمات. فلذلك لا بدَّ أن يكون في النصّ خصوصية يقطع معها الناظر بأن الكتابين من تصنيف رجل واحد.

ولا بدَّ أن يحذر المحقِّق من الأدلَّة الوهمية، بأن يقتنع سلفاً برأي ثمّ يبحث له عن شواهد! وقد رأيت من ذلك ما لا أحصيه من الأمثلة حتَّى لكبار المحقِّقين، ما من كتاب منحول إلا وقد تكلَّفوا الأدلَّة لتصحيحه. ومن ذلك كتاب "الحنين إلى الأوطان" الذي نشره العلامة الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله ضمن رسائل الجاحظ، مع أنه لا يشبه كتبه، وأشار إلى تشكُّك بعضهم فيه، وسرد بضعة أدلَّة واهية ثمّ قال: بل هو جاحظي جاحظي! ثمّ نشره الدكتور جليل العطية منسوباً إلى صاحبه محمد بن سهل ابن المرزبان، وهو الصحيح الذي لا ريب فيه.

ومن جهة أخرى لا يجوز التشكيك إلا بدليل صحيح، فإذا قام الدليل فلا يجوز التمسُّك بما يكتبه النسّاخ والورّاقون على ورقة العنوان، ولا بوقوف فلان عليه وذكر فلان له. لا بدَّ من الاعتدال في هذه المسألة والتجرُّد لطلب الحق والقيام بالأمانة لإرجاع الكتاب إلى صاحبه الذي بذل علمه وجهده في تسويده وتبييضه، من غير تعصّب لأحد على أحد. ولا بدَّ من تقدير الشواهد والبراهين على قدرها، ومعرفة ما قد يكون فيها من وجوه الضعف والاحتمال، وألاّ تُصوَّر بأنها قاطعة الدلالة إذا لم تكن كذلك.

(٢) شرح الفصيح :

تابعت على صفحات هذه المجلة ما كُتب عن شرح *الفصيح* المنسوب إلى جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري رحمه الله، ودعوة القرّاء للمشاركة في الحوار العلمي . وهي ستُّ مقالات في المجلَّد العشرين : مقالة الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن بعنوان "الجواب الصحيح"، والردُّ عليها للمحقِّق الدكتور إبراهيم الغامدي بعنوان "الردّ الصحيح"، والردّ على الردّ للدكتور بهاء الدين بعنوان "تكملة الجواب الصحيح"، ومقالة للدكتور محمَّد الدالي، والردّ عليها للمحقِّق، والردّ على الردّ للدكتور الدالي (وهذه المقالة الأخيرة سوف تنشر في هذا العدد ، وقد ذكر فيها أشياء مما سأذكره في مقالتي هذه).

وقد جزم الناقدان بأنَّ الكتاب ليس للزَّمخشري، ورجَّحا أن يكون لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ. أمّا المحقِّق فيجزم بأنه للزَّمخشري وأنه ليس للأسْتَراباذيّ البتَّة، مع أنه ربَّما تردَّد في بعض المواضع. ولكنَّ نشره للكتاب وردوده على الناقدين لا يدلّ على غير ذلك.

وقد آثرت الانتظار لقراءة براهين الطرفين، وبعد ذلك وجدتُ لزاماً عليَّ إضافة هذه الكلمة إظهاراً للصواب وطلباً للثواب، وأرجو أن يجد الإخوان وسائر القرّاء فيها

زيادةً في الفوائد وأدباً في الحوار وعنايةً بالمهمّ، وأعتذر عن الإطناب بضرورة استغراق المسائل وسدِّ الثغرات عند الاستدلال. وليس لنا جميعاً من غرضٍ إن شاء الله إلا إحقاق الحقّ بحسب الطاقة وتوفيق الله عزّ وجلّ، وخدمة هذا التراث العزيز. وقد ضاعت كتب الأسْتَراباذيّ رحمه الله، فلذلك يسرُّنا أن يبقى له هذا الكتاب وإن وُئِد اسمُه وأُضيع جهدُه، وإذا ثبت أنه من تصنيف الزَّمخشري فأنعم وأكرم وعلى العين والرأس.

ونحن نشكر المحقِّق على جهده واجتهاده، ونسأل اللّه أن يجعله فاتحة خير له في خدمة هذا التراث العزيز. والحقّ أنه وقع على كنز نادر ثمين لو وُفِّق إلى تقديره حقَّ قدره، وما كلّ مجتهد مصيب، ويقول الإفرنج في أمثالهم: إذا لم تنجح في المحاولة الأولى فأنت في حدود المعتاد! وربَّ ضارة نافعة، فلولا نشرُه ما علم الناس أنه لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ! ولعلَّ ذلك يكون فيه درس لناشئة المحقِّقين الذين يُقدمون على إخراج الكتب المُشكلة قبل استكمال الأدوات. وأرجو أن يتأمّل ما يَرِد في كلامي وكلام غيري بعين الإنصاف لأن الرجوع إلى الحقّ من شمائل أهل العلم، وإن كان عسيراً على بعض النفوس. ولعلّه يوفّق في الطبعة الثانية إن شاء الله لاستدراك ما وقع ، كما فعل غير واحد من كبار المحقِّقين، كالأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله الذي أصدر كتاب الإفصاح للفارقي منسوباً إلى الرمّاني، ثمّ صحّح الخطأ في الطبعة الثانية، بل أرفق البيان مع الطبعة الأولى .

وما كان بودّي – علم اللّه – أن أكتب هذه المقالة، لولا وجوب القيام بالأمانة وإحقاق الحقّ والانتصار للرجل الذي ضُيِّع حقُّه وأُخمل ذكرُه وأُعين الزمانُ عليه. وأنا لا يكاد يؤلمني شيءٌ كنشر كتاب منسوباً إلى غير صاحبه تحت شعار التحقيق : كان الغلط في نسخة واحدة مُنزوية في إحدى الخزائن، فتُطبع منها أُلوفُ النُّسخ ويدخل إلى كلّ خزانة ويقتنيه كلّ باحث، وعلى كلّ نسخة شهادة المحقِّق بصحّة نسب الكتاب، ويُحرم المصنِّف المظلوم من ثمرة علمه واجتهاده، وتُنسب الآراء الواردة في الكتاب إلى رجل لم يقلها ، بل ربما تعارضت مع آرائه الصحيحة ! وقد فشا هذا الأمر في السنوات الماضية لأسباب أكاديمية وتجارية لا مجال للكلام عليها هنا، فأضعف الإيمان أن يبادر النقّاد إلى أداء الأمانة وإيضاح الحقيقة.

ولكن ما أصعب استدراك هذه الأغلاط إلا على المحقِّق! فإن أكثر الباحثين لا يزالون يقولون: نقد النثر لقُدامة بن جعفر وشرح ديوان المتنبّي للعُكْبَري ومعجز أحمد للمعرّي ! لماذا ؟ لأن الذين نشروها لم ينزلوا عند نُصح الناصحين ونقد الناقدين، بل أعادوا طباعتها أو تركوها تُنشر وتُصوَّر منسوبةً إلى نفس الرجال، من غير إشارة إلى الرأي الآخر! كما حصل لشرح ديوان المتنبّي الذي نشروا طبعته الثانية منسوبةً للعُكْبَري سنة ١٩٥٦، أي بعد تسع سنين من نشر مقالة الدكتور مصطفى جواد القاطعة، ولم يشيروا إليها أصلاً !

والحقُّ أن الشكَّ في شرح الفصيح له ما يسوِّغه ابتداءً : فقد وصل إلينا غُفلاً من اسم المصنِّف في نسخة فريدة بخزانة سراي بتركيا (وسأشير إليها بالمخطوطة)، فاستظهر المحقِّق أنه للزَّمخشري بناء على النظر الذي يتَّسع معه المجال لنظر آخر. فليس الأصل أنه له إلا إذا ثبت العكس، بل الأصل أنه مجهول المصنِّف إلا إذا ثبت أنه له أو لغيره. ولا تزال خطبةُ الكتاب ضائعة، ولو بقيت لربّما اتَّضح الأمر لأن مقدّمات الزَّمخشري متميِّزة. لا أقول إنّ ضياعها يعني بالضرورة أن الكتاب ليس له، ولكنّه يكاد يعني بالضرورة أن ورقة العنوان الأصلية ضائعة أيضاً، وهذا يفتح الباب على مصراعيه للخطأ والتزوير.

من أجل ذلك نظرتُ فيما كتبه الناقدان الكريمان، فوجدتُ الحجّة قوية والإشكالات كثيرة، وخرجتُ على اقتناع وتأييد لقولهما بأن الكتاب ليس له قولاً واحداً، بل هو من تصنيف رجل عاش في أواخر القرن الرابع بيقين، واليقين أو شبه اليقين أنه أبو عليّ الأسْتَراباذيّ. ثمّ تأمّلت في إجابات المحقّق الفاضل فوجدتها مشوبةً بشيء من الحدَّة والانفعال، والبحث عن مخارج جَدَلية لفظية من غير الإتيان بأدلّة جديدة، وهو يعلم - وفّقه الله - أن النقّاد نظروا في أدلّته الأولى فوجدوها غير كافية.

(٣) ما أكثر الإشكالات !

لقد تأمّلت طويلاً في الأدلّة والحُجج التي أوردها أخونا الدكتور إبراهيم الغامدي بعين الراغب في موافقته، لا أحبَّ عليّ من ذلك، ولكنّي لم أجد فيها جميعاً ما يستحق الوقوف عنده إلا نقول أبي جعفر أحمد بن يوسف الفِهْري اللَّبْلي (المتوفّى سنة ٦٩١ رحمه الله)، فعليها مدارُ نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري. أما الأدلّة الأخرى فهي على كثرتها والتفنُّن في عرضها أدلّة وهميّة لا تؤسِّس الحقيقة ولا تؤدِّي إلى المطلوب. وأظن أنه رآها بعين الواثق باللَّبْلي وبنقوله، فانصرف عن النظر في حقيقتها ومبلغ دلالتها ومواضع الخلل فيها.

ولعلّي أُعجِّل للقارئ منها بهذا الدليل الذي أورده في مقدِّمة التحقيق ٧٩، ثمّ كرّره في الردّ الصحيح ١١١ لما يظنُّه فيه من بليغ الدلالة فقال (قال شارح الفصيح "ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرْثن. والبُرْثن يجوز في السباع كلها". وقد أورد الزَّمخشري هذا بنصِّه إذ يقول "ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرْثن، والبُرْثن يجوز في السباع كلها"، وأحال على موضع الكلامين من الشرح والكشاف. وقد عجبتُ وأنا أقرأ المقالة لهذا الاتِّفاق الحرفي، وكِدْتُ أُصدِّق بأن الكتاب للزَّمخشري، ولا أرتاب في أن بعض أهل العلم قد اغترُّوا بهذه الحجَّة القويَّة! وكان شرح الفصيح للهرَوي بجواري، فما أسرع ما وجدتُ الجملة فيه مكتوبة بين قوسين لأنها من أصل كتاب الفصيح [طبعة الخفاجي ١٠٢]. فاستغربتُ ذلك وظننتُ أن المحقّق الفاضل أكثر ضبطاً وإتقاناً من شيخنا الخفاجي، ثمّ لما وقفت على شرح الزَّمخشري وجدتُ أن المحقّق نفسه قد وضعها بين قوسين وطبعها بخطّ غليظ لأنها من كلام ثعلب! فالكلام كلامُه إذن: أورده الشارحُ ليشرحه، وأورده الزَّمخشري في الكشاف لأن عبارة الفصيح جارية على الألسنة والأقلام، هذا هو سرُّ الاتفاق بين العبارتين ! فلا أدري كيف جُعل من إنشاء الزَّمخشري وصار دليلاً على أنه الشارح؟! ولا كيف وقع المحقّق - الذي ينبغي أن يكون من أعرف الناس بالفصيح وعباراته وشروحه المخطوطة والمطبوعة - في هذا الخلط الشديد. فهذا مثال رأيتُ تعجيله للقارئ الكريم على التسرُّع والأدلّة الوهمية التي لا تثبت على النظر.

أما أدلة النفي فما أكثرها:

فلو كان سَهْماً واحداً لاتَّقيتُهُ
ولكنَّه سهمٌ وثانٍ وثالثُ

لا بأس في أن يأنس المحقِّقُ ابتداءً إلى نقول اللَّبْلي، لأنها كثيرة وصريحة ولا تترك مجالاً للشكّ بأن نسخته كانت منسوبة إلى الزَّمخشري، وهذا منطق مستقيم يصلح ليكون افتراضاً أوّلياً. ولكن يجب أن توزن الفروض الأوّلية بميزان الأدلّة ، فترتفع أو تنحطّ مع المضيِّ في البحث والتحقيق، لا أن تُجعل ميزاناً وأساساً لغيرها. وسيتّضح أن نصوص الكتاب - ومنها ما أورده اللَّبْلي نفسه - تقطع بأنه ليس للزَّمخشري، وأن رجلين غيره نقلا منه ونسباه إلى رجل آخر يصلح أن يكون المصنِّف. فأيهما نصدِّق: الكتاب الذي بين أيدينا، أم النقول من نسخة قديمة ضائعة

لا ندري ما أصلها ولا مبلغ الثقة بها؟

لقد شعر المحقِّق بهذا الإشكال العظيم، فتكلَّف سلسلة لا نهاية لها من التخريجات والافتراضات لإنقاذ هذا الفرض الذي افترضه، واعترف ضمناً - ولو لم يصرِّح - بأن صحَّتها شرط لصحَّة الفرض الأول، ولكنَّه لم يوفَّق إلى إثبات شيء منها بالدليل القاطع للنزاع. مع أن الحقَّ في مثل هذه الأمور لا بدَّ أن يُشرق في النفوس ويفرض نفسه على العقول والأفهام، ولا بدَّ أن يوجد له دليل واحد على الأقلّ لا شُبهة فيه. وسوف يرى القارئ الكريم إن شاء الله أن نسبته إلى الأسْتَراباذيّ هي التي تُشرق في النفوس وتفرض نفسها على العقول والأفهام.

فلا يعقل أن يكون الكتاب للزَّمخشري - وهو من أشهر العلماء على الإطلاق، والفصيح من أشهر الكتب على الإطلاق - فلا يكون في الصدر من مصنَّفاته، ولا يُذكر في تراجمه القديمة وأخباره (كما اشتهر شرح اللَّبلي على الأقلّ). ولا يعقل أن تُشَدَّ إليه الرحال وتُحدى مطايا الآمال كما قالوا، فلا يُروى عنه هذا الكتاب المهمّ ولا يُقرأ عليه، ولا يذكره العلماء في فهارس مرويّاتهم، ولا يقف عليه فحولة اللغويين والنُّحاة والمؤرِّخين المشارقة القريبين من عصره، كابن برِّي وأبي البركات والمطرِّزي والكندي والعُكْبَري وصدر الأفاضل وياقوت وابن معطي وعبداللطيف البغدادي وابن الأثير وابن المستوفي وابن يعيش والسخاوي والقفطي وابن الحاجب والصَّاغاني وابن أبي الحديد والرَّضي الأستَراباذي وابن عدلان الموصلي وابن مالك وابن خلِّكان وغيرهم وغيرهم، مع وجود المقتضى وارتفاع المانع لديهم جميعاً، ووقف عليه رجل معاصر لهم جميعاً - وهو ابن الخَبَّاز الإرْبِليّ - فنقل منه فائدة واحدة وعزاه إلى أبي عليّ الأسْتَراباذيّ، ثمَّ وقف عليه أجلُّ العلماء المحقِّقين في القرن الحادي عشر - وهو عبدالقادر بن عمر البغدادي - فنقل منه بضع فوائد وعزاه إلى الأسْتَراباذيّ أيضاً. ولا شكَّ في أن المشارقة كانوا يجهلونه البتَّة، بدليل أن الحاج خليفة وصاحب هديَّة العارفين وأمثالهما من المفهرسين لم يسمعوا به، وقد كتب أهل عصرنا سيرة الزَّمخشري في كتب مستقلَّة، كالحوفي والجويني والشيرازي وغيرهم، وكذلك محقِّقو كتبه في مقدِّماتهم، فلم يشيروا إليه لأنه مجهول في المشرق. فكيف نَبَتَ في أقصى الأندلس على يد اللَّبْلي؟! وهذه النسخة الغُفْل التي وصلت إلينا مشرقية لا مغربية!

وعلى كثرة الباقي لنا من كتبه فليس في شيء منها أية إشارة صريحة إلى شرحٍ له على الفصيح، مع وجود المقتضى وارتفاع المانع أيضاً. وليس في الكتاب أية إشارة صريحة قاطعة إلى أي كتاب من كتبه، ولا إلى أحد من مشايخه ولا غيرهم من أهل القرن الخامس والسادس، ولا مسألة علمية يقطع القارئ بأنها لا تأتي إلا منه، ولا أساليب وعبارات معهودة منه. بل يوجد فيه التصريح مراراً بالسماع من علماء القرن الرابع، فيضطرّ المحقِّق إلى افتراض سقوط الأسماء بينه وبينهم مع أنه لا تُعرف له رواية عنهم لا رأساً ولا بالواسطة. وقبل ذلك كلّه فالمصنِّف يسمِّي نفسه أبا عليّ في مواضع كثيرة منه! ويصرِّح مراراً بأنه هذَّب كتاب أبي عبيد في غريب الحديث. فلو أقسم الزَّمخشري بالله العظيم على أن يطمس منه جميعَ ما يدلّ على أنه له، وأن يبتر الصلة بينه وبين جميع مصنَّفاته الأخرى، ما فعل أكثر مما فعل! ولذلك كلّه فأنا أجزم بأن هذا الشرح مدسوس عليه، بل أكاد أجزم بأنه لم يشرح الفصيح أصلاً، لأنه لو فعل لكسفَ شرحُه شروحَ الناس.

ونُشرت ترجمة طويلة مهمَّة له، مُنتزعة من كتاب معجم السِّيَر لعبدالسلام بن محمَّد الأندرسباني

الخُوارزمي [مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٦٥/٥٧، ١٩٨٢]. وفيها قول عبدالسلام (أدركتُ أيامه ودخلتُ عليه سنة ٥٢٣، وسلَّمتُ عليه. إلا أنه عاقني عن القراءة عليه والأخذ منه عوائق، فبقي ذلك حسرة عليَّ، لأنه رحمه الله كان قرأ على جدِّي أبي أمِّي شيئاً من الأدب فكان يعرفني. وحين توفي خالي كتب إلى جدِّي كتابَ تعزية ... إلخ)، وسرد نحو خمسة عشر من مصنَّفاته فلم يذكر شرح الفصيح ! وكتب بعضهم في حواشي النُّسخة (وكتاب في أسماء الأودية والجبال والشجر، وكتاب المفرد والمؤلَّف في النحو)، فهذا ينفي ما ذكره المحقِّق من أن كتاب الأمكنة غير مذكور. ولم أجد للأندرسباني ذكراً إلا في كشف الظنون ١٠١٣/٢، وسمَّاه الأندرسقاني وذكر كتابه هذا، ولكنَّه بيَّض لتاريخ وفاته . وذكر بروكلمان في كتابه ٢٥٠/٦ وسمَّاه الأندرسفاني بالفاء وذكر له كتابين ولم يذكر هذا الكتاب .

هذه أهمّ الإشكالات، وهناك كثير غيرها، ولا يُجدي أن يجيب عليها المحقِّق واحداً فواحداً بكلمات إنشائية ومخارج جدلية واحتمالات ظنِّية، من جنس القول بأن كثيراً من الكتب لم تُذكر في تراجم أصحابها ولم يقف عليها الناس، وأنه لا يجب على الإنسان أن يسمِّي كتبه بأسمائها المعروفة، وأن البغدادي ليس معصوماً من الغلط، وأن إشارة ابن الخباز لا تطابق الموجود حرفاً حرفاً، وأن أبا عليّ يجوز أن يكون القالي أو الفارسي أو المرزوقي، وأن الناسخ ربَّما يكون اختصر الأسانيد، مع تعجيز الناقدين بالأسئلة التي ليس لديه جواب عليها يصلح للزَّمخشري ... إلخ، بل لا بدَّ من الإجابة على غرابة اجتماع هذه الإشكالات الكثيرة على صعيد واحد. فإذا تكاثرت المصادفات فربَّما لم تكن مصادفات! هذا هو المنطق العلمي، كما لو رأيتَ في شوارع الرياض رجلاً من الإسكيمو، ثمّ رأيتَ عشرةً من أمثاله في بقيَّة يومك، فلا بدَّ في حكم العقول أن يكون هناك سبب جامع يفسِّر حضورهم في هذا اليوم بعينه، مع أن حضورهم متفرِّقين على مدى سنين طويلة غير مستحيل. فلو ذكره الزَّمخشري في الكشّاف مثلاً لما استشكلنا سكوت الناس عن ذكره، ولو أطبق أهل العلم على ذكره لما استشكلنا سكوته هو، وهكذا في بقيَّة الإشكالات المذكورة. ليس العجب في وجود بعضها، وإنَّما العجب في اجتماعها وتضافرها.

ولقد كان الإنصاف يقتضي أن يجتهد المحقِّق لنفيه عنه كاجتهاده لإلصاقه به، وأن يعدل في الحكومة بين الرجلين المنسوب إليهما الكتاب، وأن لا يكتفي بتخريج أدلَّة النفي التي يطرحها الناس والتقليل من شأنها. فإن من شروط البحث العلمي إخضاعَ الفروض والآراء لأقسى الاختبارات وسدَّ جميع الثغرات التي قد ترِد عليها قبل نشرها على الناس. ولكنَّه انحاز مع الأسف إلى أحد الطرفين، وصاغ الأدلَّة بحيث يذهب ظنُّ القارئ غير المستبصر إلى أنها قاطعة أو شبه قاطعة بأنه للزَّمخشري، ولم يُشر بالوضوح اللازم إلى الإشكالات المذكورة، وأوهم بأنه ذكر فيه ثلاثة من كتبه المعروفة، لا يكاد القارئ يفهم غير هذا المعنى مع أن العبارة غير جازمة أحياناً. ولكنَّه لم يؤكِّد على أن الأسماء لا تطابق الأسماء وأن النصوص لا تطابق النصوص. بل لقد ذكر حصول المطابَقة مراراً مع أنه يستشهد بنصوص غير مُطابقة. وسكت عن الأمثال والأقوال التي لم يستطع تخريجها من مصنَّفاته، واحتفل بما ظنَّ أنه استطاع تخريجه وعدَّه دليلاً على أن الكتاب له، ويظهر أن معنى التخريج لديه: أن يجد إشارة ما إلى المسألة. وفي كلامه لطائف وحيَل لفظية غير قليلة، الغرض منها زحزحة الكتاب إلى الزَّمخشري!

واحتفل بذكر صاحب إشارة التعيين له ضمن

مصنَّفاته، فعقد عنواناً يوهم بأن الشرح منسوب للزَّمخشري في كتب التراجم، من غير إشارة إلى الإشكال في خفائه على جمهور المؤرِّخين ممَّن هم أعظم تحقيقاً ومعرفة بالزَّمخشري منه، من السابقين على عصر اللبلي.

وعقد في المقدِّمة نحو أربعين ومائة عنوان لأشياء كثيرة، فلم يعقد عنواناً للشيوخ الثلاثة الذين صرَّح المصنِّف بالسماع منهم (لأنه لم يستطع إيجاد تخريج يجعلهم شيوخاً للزَّمخشري). وهذا الباب المفقود من أهمِّ المهمَّات مادامت النسخة غير منسوبة ومادام القدماء قد اختلفوا في اسم المصنِّف. بينما أطال الكلام على آراء الشارح وشواهده ومصنَّفاته واعتزاله المزعوم (لأنه يستطيع أن يستدلَّ بها على أنه الزَّمخشري، بصرف النظر عن صحَّة الاستدلال). ثمَّ أدرج هؤلاء المشايخ الثلاثة في فصل (مصادر الكتاب) مع الخليل وسيبويه والأصمعي وأمثالهم من الرواة القدماء الذين عاشوا قبل عصر المصنِّف [المقدِّمة ١٧٥-١٨٢]. ولم يقل إنه صرَّح بالسماع منهم، فضلاً عن أن يقول: إنَّ الزَّمخشري لا تُعرف له رواية عنهم فإن صحَّ السماع فالكتاب ليس له! وفتَّشت المقدِّمة بحثاً عن أية إشارة إلى السماع منهم فلم أجد إلاَّ عبارة (نَقَل منهم)، يكرِّرها المحقِّق الفاضل مراراً لئلا ينقدح في ذهن القارئ أن الكتاب ربَّما يكون لغيره، ووصفهم في بعض المواضع بأنهم "رواة" لهذا الغرض. وهذا الأمر غير مستحسن، لأن الواجب على الباحثين إيراد الحقائق بحروفها ثمَّ توجيهها بما يحلو لهم لتتميَّز الآراء عن الحقائق.

(٤) نقول اللَّبْلي:

لقد نقل أبو جعفر اللَّبْلي من شرح الزَّمخشري ثلاثاً وسبعين مرَّة في الجزء الباقي من كتابه "تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح"، غير النقول الصامتة. وأظنّ أنه لو بقي كاملاً لوجدنا فيه نحواً من ثلاثمائة نقل، بدليل ما ذكره المحقِّق من وجود هذا العدد في مختصره "لباب تحفة المجد الصريح". وهذا المختصر المهمّ مذكور في جريدة المصادر، ولكن لم أجد له ذكراً في الدراسة ولا لهذه النقول الثلاثمائة أثراً في الحواشي. ولا أدري ما تفسير هذا الإغفال ولا مسوِّغ ذكره في قائمة المصادر إذا لم يكن من مصادر التحقيق.

ولم يصرِّح المحقِّق إن كان اللبلي قد نقل من شرح الزَّمخشري في مصنَّفاته الأخرى غير التحفة ومختصرها.

فلنحسن الظنَّ باللَّبْلي، ولنفترض أن الأمور على ظاهرها وأن نسخته كانت منسوبة إلى الزَّمخشري. أمَّا إذا كانت نسخته غفلاً فقد قُضي الأمر لأنه يكون قد اجتهد في نسبة الكتاب فأخطأ الاجتهاد.

إنَّ النظر في نقوله يقتضي - قبل كلّ شيء - النظر في طريقه إلى رواية الكتاب، فلولا الأسانيد لقال من شاء بما شاء. فأوّل ما يجب السؤال عنه: ما سَنَدُ هذه النقول؟ لقد كان من الواجب على المحقِّق أن يهجم على هذه المسألة وأمثالها بالتفصيل والوضوح اللازم ويؤيدها بالدليل الكافي، ولو أفضى به ذلك إلى إسقاط الثقة باللَّبْلي ونفي الكتاب عن الزَّمخشري بالمرَّة، فهذه طبيعة البحث العلمي. ولكنَّه اكتفى بنقل ثناء الناس عليه، من جنس قوله (وهو قريب من عصر الزَّمخشري ويُوَثَّقُ مَرْوِيَّاته)، وقوله (إنه ممن يُوثَّقُ في مَرْوِيَّاته، وقد شهد له العلماء القدماء بذلك)، وفضَّله على البغدادي (لقُرْبِ عصره من الزَّمخشري وعناية أهله بالإسناد والمشيخات والبرامج والفهارس، واعتماد البغدادي على الوجادة في مَرْوِيَّاته أو إجازات المتأخِّرين التي ليس لها قيمة علمية) [المقدِّمة ٥٢ والردُّ على الدالي ٣٦٧]. فهذا الأسلوب يُوهم القارئ بأن شرح الفصيح - الذي يدور الكلام عليه - كان من "مَرْوِيَّاته" الموثَّقة الموثوق بها التي شهد لها العلماء القدماء، وأنه

مذكور في مشيخات أهل عصره وبرامجهم وفهارسهم وإجازاتهم الصحيحة. فالسؤال المهمّ الذي كان يجب تحريره فلم يُحرَّر: هل أُشير إليه في أسانيده أو في أسانيدهم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فقد انعكس الدليل، فلماذا يجهلونه أو يتجاهلونه مع وجود المقتضى وارتفاع المانع وشهرة الشارح والكتاب المشروح وشدَّة عناية القوم بالأسانيد؟!

والذي لا شكَّ فيه إن شاء الله: أنه لم يكن يرويه بالإسناد المتَّصل الذي يحول دون وقوع الغلط في ورقة العنوان، وإنَّما وقعت له النسخة فركن إليها ونقل منها، عفا الله عنّا وعنه. والدليل على ذلك أنه لم يذكر إسناداً في جميع نقوله الثلاثة والسبعين، وإنما وقع النقل بلفظ (قال الزَّمخشري) في الغالب، وهذه عبارته في النقل الأول منه (قال الزَّمخشري في شرحه لهذا الكتاب) . ولم يذكره في فهرست مَرْوِيّاته (المطبوع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٩٨٨)، مع أنه ذكر فيه سندَ "الفصيح" إلى ثعلب وسندَ "المفصَّل" إلى الزَّمخشري. فإذا نزلنا إلى العنعنة فإن كثيراً من نقولنا اليوم أصحّ من نقول الذين عاشوا قبل ألف سنة، ولا وجه للقول بأن نقول اللَّبْلي أصحُّ من نقول البغدادي إلا إذا ثبت أن نسخته أصحّ من نسخته وهيهات!

وقد روى تلاميذه عنه كثيراً من كتبه وكتب غيره، وورد اسمه في كثير من الأسانيد والإجازات، فلم يرووا شرح الفصيح للزَّمخشري عنه ولا عن غيره مع أنه أعَزُّ من بَيْضِ الأَنُوق، ولم يذكروا أنه حدَّثهم به بالإسناد المتَّصل. وما كانت لتفوتهم روايةُ هذا الكتاب المهمّ لو وجدوا له إسناداً عنده ، وحسبك حرصاً بأبي حيان . فلا معنى لذلك كلّه إلاّ أن الإسناد لا وجود له.

بل قال تلميذه الوادي آشي في برنامجه ٣١٠، في الكلام على تحفة المجد الصريح (ذكر أنه جمعه من تواليف عدَّة ذكرها في أوله، ربَّما ما يُعلم بعضُها ولا لمن هي منسوبة إلاّ منه. ناولنيه في أصله الذي بخطِّه، وأشكُّ هل قرأت عليه منه من أوَّله أو سمعت، وأجازنيه مع سائر تواليفه). فقد صرَّح بأن شيخه جمعه من التواليف التي ذكرها في مقدِّمة الكتاب، وأن بعضها مجهول الأصل. ومن المعلوم أن اللَّبْلي هو الذي يجب عليه توثيق رواياته وإظهار أصوله وأسانيده من أجل إيجاد الطمأنينة في نفوس القرَّاء، وهو يعرف دستور العلماء أتمَّ المعرفة، ولا يُعقل أن يُدَلِّس أو يُقصِّر عن البيان فنخترع له المعاذير ونضرب في متاهات الاحتمالات ونخطِّئ غيره من العلماء.

وهذه العبارة (ربَّما ما يُعلم بعضُها ولا لمن هي منسوبة إلاّ منه) هي من كلام الوادي آشي من غير شك، لأنها لا توجد في كلام اللبلي نفسه . ومن الواضح أنه نظر في مصادر شيخه على ضوء الأسانيد المعروفة في عصره فأدرك أنه لم يكن صاحب أسانيد ، وليس في تلك المصادر أولى بهذه الصفة من شرح الزمخشري! وأنا أستغرب كيف أن المحقِّق الفاضل أورد هذه العبارة المهمة بلفظه هو ، وصرفها إلى معنى الثناء عليه وعلى كتابه ومصادره! فقال (يُعَدُّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادَّةً، إذ اعتمد اللَّبْلي على عدد كبير من مؤلَّفات العلماء الموجود منها والمفقود، وقد ذكر هذا في مقدِّمته)، وقال (واعتماده على مصادر اللغة التي لا نعرف بعضها إلا من خلال مقدِّمة كتابه) [المقدِّمة ٢١ و ٢٢١]. فانصرف الكلام من معنى جهل القدماء بهذه المصادر إلى معنى الجهل بها وضياعها في عصرنا! رحم الله أسلافنا، فهذا التلميذ لم يجحد الحقائق ولم يخلط بين الأمور، وحرص في الكلام على كتاب شيخه على التصريح بالواقع، وقارن كلامه بصنيع المحقِّق ههنا وكثرة ثنائه على اللَّبْلي في باب الرواية!

فلننظر في عبارة اللبلي رأساً . قال في مقدِّمة

التحفة (وأخذتُ ذلك من كتب أئمة اللغة المشهورين بالتَّبريز، ونَقَضتُ فيه من الدواوين ما بين المستوعِب والوجيز) ، ثمّ سرد نيِّفاً ومائة كتاب وقال (وغير ذلك مما يطول إيرادهُ ، **ويوجد في أثناء الكتاب نقلُه وإسنادُه**) . فلم يذكر أن بعضها موجود وبعضها مفقود ، وإنَّما الذي ذكر ذلك هو الوادي آشي بالمعنى الذي شرحناه وهو جهالة الناس بها وبأسانيدها . وليُعلم أن قوله (ويوجد في أثناء الكتاب نقلُه وإسنادُه) لا علاقة له بما نحن فيه لأنه لم يذكر إسناداً إلى الزَّمخشري .

بل إنَّ من الغريب أنه لم يذكر شرح الزَّمخشري ضمن هذه المصادر المائة ، على كثرة النقول التي نقلها منه، مع أنه ذكر فيها سبعةً من شروح الفصيح الأخرى ! كذلك لم يذكر اسم الزَّمخشري ولا كنيته بحيث نجزم بأن المقصود ليس زمخشرياً آخر . وأخشى أن تكون النُّسخة التي كانت لديه منسوبة إلى الزَّمخشري فقط ، فلم يستسغ التصريح بأنَّه أبو القاسم من غير دليل . ولقد كان المحقِّق حرياً بأن يذكر هذه الحقائق المهمَّة في مقدِّمة التحقيق ، ولكنَّه آثر إغفالها على عادته في تجاهل ما قد يوقع الشكَّ في نقول اللبلي .

ثمَّ إنَّ الشرح غير مذكور في برامج الأندلسيين وأسانيدهم، ولا المشارقة أيضاً، ولا يُعرف له سندٌ إلى الزَّمخشري إلى الآن، **فمن أين يأتي الإسناد إليه؟** ومعلوم أن الأسانيد شبكة مترابطة يأخذ بعضها برقاب بعض، وهي من مفاخر هذه الأمَّة. فالثلاثة رجال أو الأربعة بينه وبين الزَّمخشري لا بدَّ أن يكون لهم تلاميذ كثير في شتَّى البلدان يروون الكتاب ويُروَى عنهم، وهذا غير موجود الآن ولا أظنّه سيوجد في المستقبل.

فالنتيجة الواضحة أنه كان ينقل من صحيفة، وهي طريق طالما أوقعت العلماء في الضلال والأوهام، **وأن الكتاب لم يُرْوَ عن الزَّمخشري أصلاً.** هذا ما انتهيتُ إليه بعد بذل الجهد ، وأرجو ممن ينتهي إلى نتيجة أخرى بناء على دليل صحيح ، أو يجد ما يؤيد هذه النتيجة، أن ينشر ذلك في هذه المجلَّة تحقيقاً للفائدة والتواصل العلمي المطلوب.

(٥) نقول المتأخِّرين:

ذكر المحقِّق أن شارح التسهيل - أقول : الظاهر أنه أبو حيَّان - أورد منه جملةً واحدةً بلفظ (قال الزَّمخشري في شرح الفصيح)، فنقلها الشهاب الخفاجيّ في شفاء الغليل، وأن ابن الملقِّن أورد حرفاً في شرح صحيح البخاري بلفظ (قال الزَّمخشري)، وأن الزَّبيدي أورد حرفاً في تاج العروس بلفظ (قال الزَّمخشري) أيضاً. وذكره عبدالباقي اليماني في إشارة التعيين ضمن مصنَّفات الزَّمخشري ولم ينقل منه شيئاً. فالجميع خمسة رجال نقلوا ثلاثة حروف، فلا موضع للقول بأن العلماء قد تواتروا على نسبة الكتاب إليه إلى الحدِّ الذي يحول دون الشكِّ فيه. وفحوى هذه النقول موجود في الكتاب، ولا مجال للظنِّ بأنهم كانوا ينقلون من شرح للزَّمخشري غير هذا الشرح.

لقد كان من الواجب على المحقِّق، قبل تعزيز نقول اللَّبْلي بهذه النقول المتأخِّرة، والادِّعاء بأن (جميعهم نقلوا عن هذا الشرح)، أن يتأكَّد من وقوفهم عليه وأنهم لم ينقلوا من كتاب اللَّبْلي:

* أما عبدالباقي فلم يذكر إلا اسم الكتاب، ولم يقل إنه وقف عليه.
* وأما الخفاجيّ فقد صرَّح بالنقل من شرح التسهيل، فهو إذن لم يقف عليه بنفسه، ويجب إسقاطه من الاعتبار وعدم التكثير بذكره.
* وقول شارح التسهيل يحتاج إلى تحقيق لمعرفة الشرح والشارح والعبارة ، وهل وقف على الشرح بنفسه ، وهل

توجد تلك الجملة في كتاب اللبلي . وشرح ابن حيان - إن كان هو - يُطبع الآن، ولم تتيسَّر مراجعته ولم يُفهرس بعد.

* ولم يتيسَّر لنا تحرير نقل ابن الملقّن ومصادره، ولكنّ الجملة التي نقلها موجودة في تحفة المجد الصريح وأظنّ أنه نقلها منه.

وظاهر أن كتاب اللّبْلي يشتمل على لُباب شرح الزّمخشري ويكاد يكون نسخة مختصرة منه. وكان ابن حيّان من تلاميذه، وابن الملقّن وعبدالباقي من تلاميذ ابن حيّان، ولا بدّ أن يحرص تلاميذ ابن حيّان على اقتناء مصنّفات شيخه وقراءتها عليه ليُجيزهم بروايتها. فالذي يحيك في صدري أن تحفة المجد الصريح هي مصدر هذه النقول والإشارات . ولو أشار المحقّق في الحواشي إلى بقيّة النصوص الثلاثمائة فلربّما وجدنا نقل شارح التسهيل فيها. والمهمّ أنه لا يصحّ الجزم بأن فلاناً قد وقف بنفسه على شرح الزّمخشري إلا إذا صرّح بذلك واتّضح بالدليل القوي أنه لم يكن ينقل من كتب اللّبْلي.

أما كلمة الزّبيدي فمن الميسور تحقيقها، ولا شكّ في أنه نقلها من كتاب اللّبْلي! والدليل على ذلك قوله وهو يسرد مصادره في مقدّمة التاج (وفصيح ثعلب، وشروحه الثلاثة: لأبي جعفر اللّبْلي وابن درستويه والتدميري)، ثمّ قال (والأساس والفائق والمستقصى في الأمثال، الثلاثة للزّمخشري)، فلم يذكر شرح الزّمخشري لا في الموضع الأول ولا الثاني، وتعريف لفظ "الثلاثة" في الموضعين يعني أنه لا رابع لها. ولو نقل المحقّق كلمة الزّبيدي حرفيّاً لاتّضح للقرّاء أنه كان ينقل من تحفة المجد الصريح، فهو يقول (قال الفهري في شرح الفصيح: نَسَبَ بها إذا ذكرها في شعره ووصفها بالجمال والصّبا وغير ذلك. وقال الزّمخشري: إذا وصف محاسنها حقّاً كان أو باطلاً)، والفهري هو اللّبْلي، وهو الذي ينقل من شرح الزّمخشري! مع أنّ هذه الجملة تقع في الجزء الضائع من كتابه.

على أن نقل الناقلين وذكر الذاكرين لا يغنيان شيئاً في واقع الأمر؛ فاللّبْلي لم يُبق موضعاً للشكّ في أن الكتاب منسوب إلى الزّمخشري من قديم، فلا نكاد نستفيد شيئاً جديداً إذا علمنا أن فلاناً كان لديه نسخة أخرى، وإذا كنّا لم نثق بنقول اللّبْلي منه فلا نزداد ثقةً به لأن فلاناً من المتأخّرين نقل حرفاً أو حرفين. ولقد طُبعت منه الآن مئات النُسخ، وسيطّلع عليها مئات العلماء ويقولون في مصنّفاتهم (قال الزّمخشري)، فلا يغيّر ذلك من واقع الحال وهو أن هذه النسبة أساسها نقول اللّبْلي، فالكتاب له إذا كانت نسخته صحيحة ولغيره إلى إذا كانت مدسوسة. لسنا بحاجة لمزيد من النقول ولا لمزيد من النُسخ، والذي نحتاج إليه حقّاً هو سندُه إلى الزّمخشري أو خطبته التي تشهد بأنه له، وهذا غير موجود إلى الآن.

(٦) شيوخ المصنِّف :

لا بدَّ من التوسُّع في الكلام على مشايخ المصنِّف الثلاثة : أبي أحمد وابن مهدي وأبي طارق ، لأنهم أقرب دليل يهدينا إلى زمانه ومكانه. وقد أشرتُ إلى أنه كان من الواجب على المحقّق الكريم أن يعقد لهم فصلاً في مقدّمة التحقيق ، وأن يهجم على هذه المسألة المهمّة بالدعوى الواضحة والبرهان المقنع . ولكنّه - مع الأسف - أدرجهم مع الأصمعي وأمثاله من الرواة، وعقد فصلاً لشيوخ الزّمخشري فلم يذكرهم فيه! حتّى الرجلان المجهولان لديه: ابن مهدي وأبو طارق، لم يجازف بذكرهما بين شيوخه. وحرص في المقابل على التأكيد مراراً على أنهم ما كانوا شيوخاً للأسْتَراباذي وأن النصّ لم يَرِد بذلك، ولم يعترف بالقول العدل الوسط وهو أنهم شيوخ للمصنِّف كائناً من يكون.

فأما أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، الذي صرَّح المصنِّف مراراً بالسماع منه، فلا خلاف عليه ولا على تاريخ وفاته سنة ٣٨٢، رحمه الله. فلا بدَّ أن يكون تلميذه هذا قد وُلد قبل ذلك بخمسة عشر عاماً على أقلّ تقدير، أي قبل مولد الزَّمخشري بقرن كامل. فطرح المحقِّق احتمالين بغاية الاختصار: فإما أن يكون السند مقطوعاً لأن المصنِّف يقول أحياناً (أنشدني العسكري) ويقول أحياناً (أنشد العسكري)؛ وإما أن الشارح - يعني الزَّمخشري فيما أظنّ - كان ينقل من شرح الفصيح لأبي هلال تلميذ أبي أحمد من غير إشارة إليه [المقدِّمة ٣٦]. وهذان الاحتمالان متعارضان - لأن السَّرقة من كتاب أبي هلال تعني أن السند غير مقطوع - وعاريان من الدليل، فلا حاجة لمناقشتهما. ولم يرجِّح أحدهما على الآخر، ولم يأتِ من كتب الزَّمخشري لا بالسند المتَّصل بينه وبين أبي أحمد ولا بمثال آخر على سرقاته من كتب أبي هلال، فما أسهل الدعاوى والمخارج اللفظية وما أصعب البراهين عليها! ولا أدري كيف يجمع الزَّمخشري بين الكذب والبلادة، إذ يغير على كتب الناس ويغفل عن تغيير عبارة الإنشاد! ولا أدري كيف يحتاج إلى أخذ شروح أبي هلال وهو صاحب أساس البلاغة!

لم يتهيَّأ للمحقِّق التشكيك في شخص أبي أحمد وعصره، فوقف عند هذا الشكِّ في سماع المصنِّف منه، واتَّجه إلى التشكيك في شخص الشيخ الثاني المجهول لديه: عليِّ بن مهدي. لقد صرَّح المصنِّف بالسماع منه مراراً، وأثبت له سماعاً من أبي بكر بن الأنباري المتوفَّى سنة ٣٢٨. فهو بلا شكٍّ من طبقة أبي أحمد، وهذا السماع يشهد لذلك السماع، وهذه النصوص يطابق بعضها بعضاً، ولا إشكال فيها إلا إذا نُسب الكتاب إلى الزَّمخشري. وهذا التطابق التاريخي يشهد *لبراءة الناسخ* من تهمة تزييف الأسانيد والعبث بها، فمن البعيد أن يتكاسل عن كتابة بضعة أسماء ثمَّ يتكلَّف هذه المشاقّ لإتقان الكذب (وأعني بالناسخ في هذه المقالة: الرجل الذي يظنّ المحقِّق أنه عبث بالكتاب كائناً من يكون).

ولم يُثبت أن ابن مهدي كان شيخاً للزَّمخشري، ولا أنه روى عنه بالواسطة في كتبه الأخرى، وإنَّما تعلَّق بالرجل المعروف بهذا الاسم وهو عليّ بن مهدي الكسرويّ الأصبهاني المتوفَّى في حدود سنة ٢٩٠، كأنه يريد أن يقول: كيف يحدِّث عن ابن الأنباري وهو أقدم منه؟ وكيف يحدِّث المصنِّفُ عن العسكري المتوفى بعده بنحو مائة عام؟ فاستخرج من ذلك أن الأسانيد مختصرة أو فاسدة. وذكر أنه من المحتمل أن يكون من رجال القرن الثاني أو الثالث [أو الرابع] أو الخامس، بل قال إنه قد يكون عليّ بن مهدي *الهلالي* المتوفَّى سنة ٥٦٢، أي من رجال القرن السادس! ثمَّ رجَّح أنه الكسروي (لأنه هو الذي روى عن أبي أحمد العسكري) [المقدِّمة ١٣٦ والردّ الصحيح ١٠١]، فهذا هو التخليط الذي لا مَثْنوية فيه، لأن الكسروي مات قبل مولد العسكري كما هو ظاهر بأدنى تأمُّل ولا علاقة له به أصلاً! فحبَّذا لو تأنَّى الأخ الكريم قليلاً لتحقيق أسماء الرجال ومعرفة السابق واللاحق، والراوي والمَرْويّ عنه، بدلاً من تعكير الجوّ *بالاحتمالات الغريبة* على أمل أن ينجلي غُبارها عن تصحيح الكتاب للزَّمخشري! وحبَّذا لو سلك سبيل أهل التحقيق فأقرَّ بأنه شيخٌ للمصنِّف من أهل القرن الرابع، عرفه أو لم يعرفه.

هذا مع أنه يقول في الحاشية ١/١٤ (لم أهتدِ إلى ترجمته المؤكَّدة). فهذا الإقرار فضيلة، ولكنَّه ينقض ما قاله أولاً وأخيراً، ولا يجوز له أن يجعل جهله بالرجل حجَّةً لتكذيب هذا وتصديق هذا ونسبة الكتاب إلى فلان ونفيه عن فلان. ثمَّ لما عرَّف به الدكتور بهاء الدين، مشكوراً

مأجوراً إن شاء الله، واقترح أنه ربّما يكون حفيداً للكسرويّ: تناسى المحقّق أنه لم يهتدِ إلى ترجمته المؤكّدة، وتعجّل برفض هذا الاقتراح المعقول، واستمسك بأن هذا الحفيد الوهميّ غير معروف في المصادر، وقال (كلّ ما ذكره ضربٌ من الظن الذي لا تسنده الأدلة العلمية)، ولجأ إلى إعناته وطلب منه أن يثبت وجوده ويحدّده التحديد الدقيق، ويذكر عصره وشيوخه وتلاميذه ومؤلّفاته [الردّ الصحيح ١٠٢]. ولم يفطن - وفّقه الله - إلى أن الدليل الصريح موجود بين يديه من الأصل، لأنه يقول (أنشدنا ابنُ الأنباري)، فالذي يدّعي أن هذا الإسناد ناقص أو فاسد أو معكوس هو الذي يُنتظر منه إقامة الدليل. لنفرض مسايرةً له أن الناسخ قد أسقط جميع الأسماء خيانةً أو عصبيةً مذهبيةً أو عجزاً وتكاسلاً، فماذا نفعل بقول ابن مهدي: أنشدنا ابنُ الأنباري؟ هل بينهما رجال يُختَصرون؟! إن النتيجة الواضحة هي أنه - سواء أعرفناه أم جهلناه - رجل من أهل القرن الرابع غير الكسرويّ، قولاً واحداً، وأن الكسرويّ إذا لم يكن جدّه نسباً فهو من طبقة جدّه زماناً.

ومن الغريب أن يقول في الإجابة على هذا الاعتراض السديد (وعلى حدّ قوله: أن ابن مهدي أخذ من ابن الأنباري. فكيف يكون هذا؟ وهل يُعقل أن يتتلمذ ابن مهدي هذا على ابن الأنباري؟)، وكرّر هذا المعنى غير مرّة [الردّ الصحيح ١٠١]. فجعل التّلمذة زعماً زعمه الناقد مع أنه قول التلميذ بالعبارة الصريحة، ونسي جهله به، ولم يُرِد الإقرار بأنه رجل آخر. ولو أنصف لأسقط عليّ بن مهدي الكسروي من الذكر والاعتبار ولم يعكّر المسألة به، ما دام أن الرجل يصرّح بالسماع من ابن الأنباري ، فهذا إذن رجل آخر من غير شك . وقد تكرّر هذا الأمر منه مراراً مع الأسف، أعني أن يكشف له النقّاد عن الحقائق الساطعة القاطعة فيأبى إلا الإصرار على الاحتمال الذي لا برهان عليه من الأساس.

وهذا التعنُّت لا طائل من ورائه ولا فائدة منه؛ لأنّ المصنِّف صرّح بالسماع من العسكري وهو من أهل القرن الرابع بيقين، سواءً أُوجِد ابن مهدي في ذلك القرن أم لم يوجد. فإذا ثبتت صحّة هذا السماع أو بطلانه فكذلك السماع من ابن مهدي، من غير حاجة إلى الحيرة في أمره وذَبْذَبَته وتعليقه بين خمسة قرون. ولا شكّ في أن المحقّق يدرك هذه الأمور، ولعلّه يعلم أن ابن مهدي ليس الكسروي، وأن الزّمخشري لم يكن تلميذاً له ولا للعسكري، ولكنّه يريد إثبات وقوع الفساد في الأسانيد لعبور المفازة الفاصلة بين الكتاب وبين الزّمخشري.

وقال المصنِّف في موضع واحد (أنشدني أبو طارق)، وفي موضع آخر (أنشد أبو طارق). فهذا شيخ ثالث، ويجول في خاطري أنه مذكور بالاسم في خطبة الكتاب الضائعة. ولم يعرفه المحقّق، ولا تثريب عليه، لولا أنه أنكر على الدكتور بهاء الدين أن يعتبره شيخاً للمصنِّف، وقال له مرّة أخرى (فلماذا لم يعرِّفنا بأبي طارق هذا؟ وفي أي عصر عاش؟ ومن هم شيوخه وتلامذته؟). ثمّ قال جازماً (أما أنا فأقول: إنّ هذا راوية ... إلخ) [الردّ الصحيح ١٠٢]، ويعني بالراوية: رجلاً قديماً نقل المصنِّف أقواله كما ينقل أقوال الأصمعي وغيره. فأسقط من الاعتبار تصريح المصنِّف بالسماع منه، وأوجب على الناقد إثبات العكس! وغفل - وفّقه الله - عن أنه هو الذي حقّق كتاباً مجهول المصنِّف واستظهر نسبته إلى الزّمخشري، فكان يجب عليه أن يقبل بكلامه وتصريحه بالسماع ويبحث عن أبي طارق بين شيوخه وفي مصنّفاته الكثيرة. وقد بحثنا عنه فوجدناه على وجه الترجيح، ولكن بين علماء طبرستان في القرن الرابع!

والحقُّ أن الجهل به يعتبر في ذاته قرينة حسنة على

أن الكتاب للأسْتَراباذيّ، لأن مصنَّفاته لا تزال ضائعة وترجمته الموجودة سطران، فجهلنا بمشايخه من جنس جهلنا بحاله. أما الزَّمخشري ومصنَّفاته والكلام على مشايخه فأشهر من نار على علم، فهل كان أبو طارق من شيوخه؟ وهل يُعقل أن يروي عنه في هذا الكتاب ويسكت عنه بالمرَّة في كتبه المشهورة؟ وإذا قيل إن الناسخ قد اختصر الأسماء هنا فهل رَوى عنه بالواسطة هناك؟ فهذه أسئلة مهمَّة لا أظنّ أن لدى المحقِّق جواباً سديداً عليها.

وليس الأمر خاصاً بأبي طارق: فما أكثر المجلدات الباقية من كتب الزَّمخشري، ومع ذلك لا تُعرف له رواية بالأسانيد المتَّصلة إلى الأصمعي والفراء وأبي حاتم وابن دريد وابن الأنباري وابن مهدي والعسكري، أما هذا المصنِّف فيقول مثلاً ١/٩٠ (قال أبو عليّ: وسمعتُ أبا أحمد العسكري قال، سمعتُ الدُّريدي يقول، سمعتُ السجستاني يقول، سألتُ الأصمعي ... إلخ)، فهذا إسناد متَّصل حتَّى على افتراض أن أبا عليّ ليس المصنِّف بل أحد شيوخه، ومعلوم ما للإسناد من قيمة في أنظار العلماء. ولا يُعقل أن يروي الزَّمخشري في الكشاف وأمثاله عن مشاهير العلماء بلفظ (قال فلان) إذا كان يروي عنهم في شرح الفصيح بالإسناد المتَّصل. وقد أطال الناس في ترجمته وأشاروا إلى قلَّة المشايخ الذين روى عنهم، وقال هو في رسالته إلى الحافظ السِّلَفي (أما الرواية فحديثةُ الميلاد قريبةُ الإسناد، لم تستند إلى علماء نحارير ولا إلى أعلام مشاهير)، وقال التاج الكندي (لم يكن لديه - على ما عنده من العلم - لقاءٌ ولا رواية) [انظر معجم الأدباء ١٩/١٣٢ وإنباه الرواة ٣/٢٧٠]. وهذا الأمر ظاهر جداً في مصنَّفاته لأنه لا يكاد يقول (حدَّثني فلان)، وجزاه الله خيراً على صدقه وصراحته، ولكن المحقق الفاضل يريد إقناعنا بأنه صاحب رواية وأسانيد متَّصله وأن الناسخ هو الذي محاها من هذا الكتاب خاصةً !

والحقيقة أن من تأمل أسانيد شرح الفصيح وحدها وما فيها من أسماء المشايخ وعبارات التحديث، وله بعض الخبرة بهذه الأمور، سيجزم بأنه مدسوس عليه قولاً واحداً. فلا عجب إذا لم نجد فيه ذكراً لشيخه المعروف أبي مضر!

(٧) تاريخ وفاة الأستَراباذي:

يحسن التعقيب على مسألة شيوخ المصنِّف بالإشارة إلى أن تاريخ وفاة الأستَراباذي غير معروف حتَّى الآن، وقدَّره بعض الدارسين بأنه قبل سنة ٤٦٧. فقال المحقِّق في الردّ على الدالي ٣٦٩ (هل الأستَراباذي المتوفَّى قرابة سنة ٤٦٧ تلميذ لأبي أحمد العسكري المتوفَّى سنة ٣٨٢؟).

وهذا السؤال لا وجه له، لأنَّ تاريخ وفاته غير معلومة، ولم يقل أحد بوفاته قريباً من سنة ٤٦٧، وإنَّما هو تقدير قدَّروه بناءً على أن أبا القاسم زيد بن عليّ الفَسَوي المتوفَّى سنة ٤٦٧ نقل في شرح الحماسة أشياء من شرح الحماسة للأستَراباذي. وهو تقدير غير دقيق ولا يعوَّل عليه: أوَّلاً لأن نسخة شرح الحماسة مؤرَّخة بسنة ٤٣٨، وثانياً لأنَّ الفَسَوي هو الذي مات بعد العسكري بخمس وثمانين سنة، وليس الرجال المذكورون في كتابه! وظاهر أن الأستَراباذي كان من طبقة مشايخه، أي من طبقة تلاميذ العسكري! فلا يصحُّ البتَّة أن يُنفى شرحُ الفصيح عنه اعتماداً على ذلك التقدير الهشّ، ولا وجه للتمسُّك به حرفياً - وتجميل العبارة أيضاً! - من أجل تأخير وفاته توطئةً لنفي الكتاب عنه.

ولم نجد النصَّ بعدُ على سماع الأستَراباذي من أولئك الشيوخ الثلاثة، وسبب ذلك نقص النصوص وجهل أصحاب كتب التراجم به، وهو بلا شكّ من عصر هؤلاء الشيوخ ومصرهم ومن طبقة تلاميذهم، وهذه ثغرة نرجو أن تلتئم في قابل الأيام إن شاء الله عندما تُنشر

مخطوطات جديدة، وكم في الزوايا من خبايا. وقد عدَّد الحافظ السِّلفي أسماء بعض تلاميذ أبي أحمد ثمَّ قال (وخلقٌ سواهم لا يُحصون كثرةً) [معجم الأدباء ٢٣٨/٨]، فلعلَّه كان واحداً منهم. وهذا النقص على كلّ حال لا يمكن أن يصبح دليلاً على أن الكتاب للزَّمخشري.

(٨) هل الأسانيد مختصرة؟

لقد حاول المحقِّق أن يجد مخرجاً لسماع المصنِّف من هؤلاء المشايخ، فذهب - *فيما أظنّ* - *إلى أن الناسخ* قد عبث بالأسانيد، بدلاً من أن يعود إلى نقطة البداية ويفترض أن الكتاب ربَّما لم يكن للزَّمخشري وأن اللِّبْلي ليس معصوماً من الوهم والخطأ والاغترار بالكتب المنحولة. وإذا كان لا بدَّ من هذا الافتراض الجديد فيجب إثباته بالدليل العلمي الصحيح، لأن صحَّته شرطٌ *لصحَّة الافتراض* الأول. فالافتراض أول درجات البحث العلمي، بشرط أن يخضعَ للمراجعة والامتحان والمنهجية الصارمة، وأن يكون الباحث مستعداً للتخلِّي عنه إذا تكاثرت الإشكالات عليه، وأن لا يعبر عليه إلى ما بعده إلا بعد تأسيسه على أساس متين. ولا يجوز تأييدُ الفروض بالظنون والمخارج والافتراضات والاحتمالات، بل بالحقائق الثابتة والبراهين الملزمة.

ولكنَّه لم يعقد فصلاً في المقدِّمة - على كثرة فصولها - لعرض هذه الدعوى الجديدة بالوضوح اللازم وإثباتها بالدليل الكافي، وإنَّما هي إشارات مختصرة متضاربة غير مقصودة لذاتها، تُرمى بين السطور بعبارات غير جازمة للخروج من إشكال ما، ثمَّ يُؤتى أحياناً بالاحتمال الآخر المناقض لها. فقد فسَّر السماع من *العسكري* باحتمالين كما رأيت، وقال عن الاحتمال الأول وهو اختصار الأسانيد (فلعلَّ هذا مما لحقه التصحيف والتحريف، بدليل أنه قال في موضع من هذه المواضع: أنشدنا الفرَّاء). لا أدري ما معنى التصحيف والتحريف ههنا، ولكنَّ قول المصنِّف مراراً (أنشدني العسكري، وأنشدني ابن مهدي، وأنشدني أبو طارق) لم يتطرَّق إليه تصحيف ولا تحريف، وليس فيه ألفاظ غريبة يخطئ فيها الكاتب، فهي نصوص محكمة صريحة. ولا ريب في أن السَّهو المعتاد - سواءً أسُمِّي تصحيفاً أم تحريفاً - لا يجعل الزَّمخشري هو المتكلِّم المرَّة بعد المرَّة، فلا بدَّ أن يكون تحريف الأسانيد قد وقع عمداً، ولا معنى لذكر التصحيف في هذا المقام ولا التحريف أيضاً. وغرض المحقِّق أن يقول إنها قد غُيِّرت واختُصرت، ولا مناص له من هذه *الدعوى لأن هؤلاء ماتوا قبل مولد الزَّمخشري* بنحو مائة سنة، ولكن كان ينبغي عليه التصريح بأن الاختصار قد وقع عمداً، وتقرير كيفية وقوعه وأسبابه، وإثباته بالبراهين الكافية.

وأشار في هذا الإطار إلى احتمال أن يكون اسم الزَّمخشري قد أُخفيَ خوفاً من الاعتداء على الكتاب [المقدِّمة ٢٧]. فهذا لا يكون إلاّ من غيور عليه وعلى تراث المعتزلة، فلماذا يُسقط خطبة الكتاب؟ ولماذا يختصر الأسانيد؟ ولماذا نُسب الكتاب في نسخ أخرى إلى غيره؟ على أن المسلمين أكثر تسامحاً من ذلك، بدليل أنهم لم يعبثوا بالكشّاف وإنَّما صنَّفوا في الردِّ عليه، ولم يعبثوا بأساس البلاغة ولا بالفائق، فلماذا يعبثون بشرح الفصيح؟! ولماذا إثارة هذا الغبار الجديد والتشكيك بأمانة الأمة وتاريخها ومصادرها إنشاءً من غير أدلَّة؟ وسيأتي بيان أنه ليس من كتب المعتزلة أصلاً!

ثمَّ عقَّب بذكر احتمال ثالث، وهو أن تكون خطبة الكتاب سقطت ثمَّ تفرَّقت ورقات المخطوط . ولكنَّ الفرق كبير بين هذا وبين التغيير المتعمَّد بسبب الخلافات المذهبية . ولذلك لم يتَّضح لي ما الذي استقرَّ عليه رأي المحقِّق، وإنَّما هي احتمالات واستطرادات غير محرَّرة. فهل يظنُّ أن

الذي اختصر الأسانيد أزال اسم الزَّمخشري؟ أم أنه اختصرها وأبقى على اسمه وخطبة الكتاب فضاع ذلك فيما بعد من غير تعمُّد؟ على أن هذا كلّه رجم بالغيب واشتغال عن البحث الصحيح في أصل الكتاب، ولا فائدة منها إلا إيجاد مخرج للتعارض بين الزَّمخشري وأسانيد الكتاب.

ومن أغرب الغرائب أن المحقِّق الفاضل نسيَ أنه سمَّى هذه السماعات الصريحة من الشيوخ الثلاثة "نقولاً" - مع أن النقول لا تكون بلفظ حدَّثني وأنشدني! - و أنه ساق أسماءهم مع الخليل وسيبويه والأصمعي، و أنه سمَّى أبا طارق "راوية" . فوقع في التناقض الصريح مرَّة أخرى! لأنَّ النقول لا تستلزم أسانيد متَّصلة بحيث يختصرها الناسخ، ونحن نقول إلى اليوم: قال سيبويه والأصمعي! وقد أشرتُ إلى أنه جعل الكتاب من "مَرْويَّات" اللبلي وإن كانت عبارته غير صريحة، فالنقول جُعلت مَرْويَّات والمَرْويَّات جُـعلت نقـولاً من أجل الوصـول إلى المطلوب! وأنا والله أستحي من تقرير هذه البديهيات وتسطير هذه التناقضات، ولا أرتاب في أنه قادر على أن يدركها أتمَّ الإدراك، ولكنَّها وأمثالها أفضت به إلى صرف الكتاب عن صاحبه.

فهذه أمثلة لها أشباهٌ غير قليلة على ضعف تحرير الآراء وتمحيصها والاستقرار فيها على توجيه معقول مطَّرد. وليست وظيفة الدارس أن يسرد الاحتمالات المنطقية، فهذا أمر يستطيعه كلّ أحد، كالذي كان يقول للطلبة: فيها قولان! بل وظيفته أن يفاضل ويرجِّح ويستدلّ ويستخرج الحقائق الراسخة أو الراجحة التي لا ينقض بعضها بعضاً، أو يصرِّح بأن الأدلَّة متكافئة. ثمَّ لا يجوز أن ينسى تكافؤ الأدلَّة في الأبواب اللاحقة، فيقيم عمله كلّه بناءً على أحد الاحتمالين وهو لم يستطع ترجيحه في الموضع الأول.

أقول: إذا صحَّت دعوى اختصار الأسانيد - وهي غير صحيحة بحمد الله - فنحن أمام ناسخ عابث خبيث مدلِّس، بل غير عاقل: لأنه لم يستفد إلا الراحة من كتابة اسمين أو ثلاثة في الإسناد الواحد، أي ما مجموعه بضعة أسطر في الكتاب كلّه، ولم يخطر بباله إلا اختصار الأسانيد دون متن الكتاب، ولم يتكرَّم بنقلها تامَّةً أوَّل مرَّة ثمَّ يختصرها ما شاء . ويُبقي على كلمة "أخبرني" وأمثالها مع أنها تفضح خُبثه وعبَثه وتلاعُبه وتدليسه ! هذا لا يكون أبداً إذا كان قد كتب على الغلاف أنه للزَّمخشري! وإذا كان صديقاً للمعتزلة فلماذا يحذف الأسانيد، وإذا كان عدوّاً لهم فقد ترك العبارات التي يظنّ المحقِّق أنها عبارات اعتزال على حالها.

يقول المصنِّف مثلاً (أنشدنا ابنُ مهدي، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فذكر ضمير المتكلِّم مرَّتين، وظاهر الكلام أن الضمير الأول يعود عليه وأن الثاني يعود على ابن مهدي، لا أظنّ أن قارئاً يفهم غير ذلك. لنفرض جدلاً أن هذا الإسناد مختصر، وأن الزَّمخشري هو المتكلِّم. فهل كان أصل الكلام (أنشدنا فلان عن فلان عن ابنُ مهدي قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع بعد الضمير الأول؟ أم أنه كان هكذا (أنشدنا ابنُ مهدي عن فلان عن فلان، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع بعد الضمير الثاني؟ أم أنه كان هكذا (أنشدنا فلان عن ابنُ مهدي عن فلان، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع في الموضعين؟ لم يوضِّح المحقِّق هذه الاحتمالات بَلْهَ أن يرجِّح واحداً منها، لأنه لا يدري أعاش ابن مهدي في القرن الثاني أم السادس، ولكنَّه يجزم بوقوع الاختصار على كلّ حال ، والمحذور عنده أن يكون المصنِّف تلميذاً لتلميذ ابن الأنباري!

ثمَّ لماذا يُبقي الناسخ على ضمير المتكلِّم (أنشدنا) إذا كان قد اختصر اسم المتكلِّم؟ لماذا لا يقول رأساً كما يقول المختصرون: قال ابن الأنباري؟ الحقيقة أن كتابة

نصف سطر أهون عليه من تصديع رأسه بالتفكير في هذه الأمور، ولا حاجة له بها أصلاً، ولا يعقل أن يكسب قُوته وقُوت عياله بإفساد أسانيد الكتب التي ينسخها. وأحسن إجابة على هذه الأسئلة أنه لا يوجد اضطراب أصلاً لأن الأسانيد لا اختصار فيها، وكذلك متن الكتاب.

فدعوى الاختصار مضطربة غير محرَّرة، لا زمام لها ولا خطام ولا دوافع واضحة. مجرَّد إشكالات متكلَّفة جيء بها من أجل تصحيح الكتاب للزَّمخشري لا غير.

(٩) أنشدنا الفرّاء :

ولا شكَّ في أن المحقِّق الفاضل يظنُّ في نفسه أنه قدَّم من البراهين ما يكفي لإثبات هذه الدعوى ، من جنس قول المصنِّف أو الناسخ مرَّة واحدة (أنشدنا الفرّاء)، والجمع بين أنشد العسكري وأنشدني العسكري، والشكّ في عليّ بن مهدي وسماعه من ابن الأنباري. فالفرّاء ليس شيخاً له بالتأكيد، والشكّ حاصل في سماعه من العسكري، والكسروي ليس تلميذاً لابن الانباري، فلا بدَّ إذن أن يكون الكتاب قد عُبث بأسانيده ، هكذا يذهب المحقق الفاضل .

فلننظر في هذه الشبهات: أما عليّ بن مهدي فسيأتي بيان أمره بالتفصيل الشافي، وأما (أنشد العسكري وأنشدني)، ومثلها (أنشد ابن مهدي وأنشدني، وأنشد أبو طارق وأنشدني)، فأمرها أهون من أن يُوقف عنده، فالعلماء يميِّزون ما سمعوه من أشياخهم بأنفسهم وما لم يسمعوه، ولا يجوز إنكار السماع في خبر بحجَّة عدم التصريح به في خبر آخر، وهذا من البديهيات. فترك التصريح به أحياناً دليل على الأمانة والصدق والضبط لا على الكذب والتزوير والاختصار!

لم يبقَ إلا عبارة (أنشدنا الفرّاء)، وهي لا تخلو من إشكال. ولكنَّ الاحتجاج بها لا وجه له ابتداءً إلا إذا كان المحقِّق يدَّعي أن الكتاب من تصنيف تلميذ للفرّاء، ولكنّه لا يدَّعي ذلك بطبيعة الحال، بل يريد الاستدلال بها على أنه من تصنيف الزَّمخشري الذي عاش بعده بنحو ثلاثة قرون! ولا يكون ذلك إلا إذا كان أصلها هكذا (أنشدنا فلان عن فلان عن فلان عن فلان عن فلان عن الفرّاء)، ستَّة أسماء بينهما على أقلّ تقدير، فاختصرها الناسخ وترك أنشدنا على حالها. وقد اضطررت للتعبير عن الدعوى بلفظ من عندي لأنه لم يصرِّح بها ولا بكثير من أمثالها لئلا يُطالَب بالدليل عليها.

لقد كان المنهج العلمي يقتضي النظر جملةً واحدةً في المواضع التي ورد فيها اسم الفرّاء، وهي تقارب المائة، فإذا صرَّح المصنِّف بالسماع منه في بضعة مواضع فالإشكال عظيم حقّاً، وإلا فهذه اللفظة الواحدة أحسن أحوالها أن تكون شاذَّة، إن لم تكن غلطاً من الناسخ، لأن من البعيد جداً أن يكون المصنِّف من تلاميذ هذا اللغوي الإمام فلا يصرِّح بالسماع منه إلا في موضع واحد من مائة موضع. ولكنَّ المحقِّق لم ينظر بهذه النظرة الشاملة، بل وقف عند هذا الموضع الواحد وتذرَّع به إلى دعوى التغيير وإفساد الأسانيد في الكتاب كلّه.

فاستدرك ذلك الدكتور الدالي وفَّقه اللّه ونظر في بقيَّة المواضع، ونظرتُ فيها من بعده، فماذا كانت النتيجة؟ لقد قال المصنِّف فيها جميعاً : أنشد وقال وحكى وروى وما إلى ذلك من الألفاظ ، من غير تصريح بالسماع . فلا بدَّ أن يكون ضمير المتكلِّم في ذلك الموضع الواحد سهواً غير مقصود أو انتقال نظر من الناسخ أو حتَّى من المصنِّف. ومعلوم أن النصوص يُحمل بعضها على بعض ويفسِّر بعضها بعضاً، ولا يُفسَّر المُحكمُ الكثير منها بالمتشابه القليل، ولقد صحَّح المحقِّق نفسه عدداً من الكلمات بناءً على نظائرها في المواضع الأخرى كما تقتضيه أصول التحقيق.

وقـد اطَّلع على قـول الدكـتـور الدالي، فـآثر تركَ الإشـارة إليـه والإجابة عليـه. وتمسَّك بتلك الجـملة وعضَّ عليـها بالنواجذ وأعاد التـأكيد عليها مراراً، وظنَّ أن من يسلِّم بوقوع الغلط فيها فهو يتَّفق معه على اختصـار جميع أسانيد الكتاب! فخلط مرَّة أخرى بين السهو والعمد. وهذه الغلطة الصـغيـرة المعتـادة لا تسـتـحقّ كلّ هذا الاهتـمام، وليس من الإنصـاف التأسيسُ عليها والاستدلال بها على وقوع الفساد في سائر نصوص الكتاب، وطالما وقعنا نحن فيما هو أشدّ منها. وكذلك المحقِّق نفسه، معذوراً إن شاء الله، كقوله عن الكسروي (لأنه هو الذي روى عن أبي أحمد العـسكري)، وقـوله في حـاشـيـتين (النَّمِـر بن تَولب الأنصـاري)، فـأين عُكْلٌ من الأنصـار؟ وغـيـرها وغـيـرها. فلماذا لا يلتمس العذر للناسخ في زيادة حرفين على كلمة واحـدة؟ إنَّ من الممكن على هذا القـيـاس ردَّ جـمـيع النصوص مهما كانت محكمة، فإذا قال المصنِّف مثلاً (مات فلان سنة ستِّين وأربعمائة)، قال الباحث: هذا غير صحيح لأن الناسخ غلط بكلمة كذا في صفحة كذا!

لا شكَّ أن العـبـارة قـد وقع فـيـهـا غلط مـا، ولكنَّ الاحتمالات والتفسيرات الممكنة كثيرة، وأقربها إلى المعقول أن تكون سـهـواً من الناسخ، بدليل أن بقيَّة المواضـع على كـثـرتـهـا ليس تصـريح بالرواية عن الفـرَّاء لا رأسـاً ولا بالواسطة. ولا يلزم من وقـوع هذا الغلط أن الإسناد كـان متَّصلاً إلى المصنِّف، ولا أن بقيَّة الأسانيد قد تطرَّق إليها نفس هـذا الفـسـاد، ولا يلزم أيضـاً أن السـاقط منه سـتَّـة أسماء إلى الزَّمـخشري، فقد تكون ثلاثة مثلاً ويكون الكتاب للأسـتَـراباذي! فـإذا كـان المـحـقِّق يريد إثبـات الكتـاب للزَّمخشري فلا بدَّ له من إثبات أن الإسناد قبل وقوع الغلط فيه كـان يبتدئ منـه. وقـد فرغنا من بيان أنه لا تُعرف له رواية مـتَّـصلة إلى الفرَّاء ولا إلى غـيـره، فكيف يخـتـصـر الناسخ إسناداً لم يثبت وجوده أصلاً؟ ولماذا يُتَّهم بالإفساد من غير دليل؟ ولماذا تُجعل هذه الكلمة الشاذّة أصلاً يُقاس عليـه بقيَّـة الأسـانيـد؟ وأنا لا أقضـي العـجب من إغـفـال المحقِّق لهذه الاعتراضات الظاهرة على الإشكال الذي جاء به، وتركها للناقدين ليستدركوها عليه!

والحقّ أن الكتـاب إذا كـان لأحـد هذين الرجلين: الزَّمخشري أو الأستَراباذي، فإنَّ الأسانيد الكثيرة المتَّصلة بين المصنِّف وبين مـشـاهيـر علمـاء اللغـة ترجح أنه من تصنيف الأسـتَـراباذي، لأنَّ الزَّمـخـشـري مـقطوع بأنه لا يروي عنهم. ولو افترضنا أن هذه الكلمة قد وقع فيها سقطٌ أو اخـتـصـار فـالأسـتَـراباذي أحـرى الرجلين بأن يقـول: أنشدنا فلان عن فلان عن الفرَّاء!

(١٠) عَوْد إلى نسخة اللَّبْلي:

ثمَّ إنَّ في مسألة الأسانيد إشكالاً عظيماً لم يعتبره المحقِّق الفاضل ولم يُشر إليه البتَّة: فلماذا لم ينقل اللَّبْلي في تحفة المجد الصريح شيئاً من هذه الأسماء المختصرة ولو مـرَّة واحـدة، ولا سـيَّـمـا أن الفرَّاء مـذكـور مراراً في نقوله؟! وكما أنـه لم يصـرِّح بالوضوح والتفصيل اللازم بأن اللَّبْلي كـان يروي الكتاب أو لا يرويه عن الزَّمـخـشـري، ولا بأن أسانيد المخطوطة مختصرة يقيناً، فكذلك لم يصرِّح بأنها كانت تامة في نسخـة اللَّبْلي، ولم يعقد فصلاً لذلك ولم يشـعـر بالحـاجـة إليـه، لأن المهمّ لديه أنهـا منسـوبـة إلى الزَّمـخشري، ولكنَّ جملة كلامة تقتضي أن تكون نسخته سليـمة من آفة الاخـتـصـار المزعـومة، فـمـا دامت منسوبة للزَّمخشري فيجب أن يكون الموجود فيها قول الزَّمخشري: أنشـدني فـلان عن فـلان ... عن الأصـمـعي أو الفـرَّاء أو العسكري أو ابن مهدي.

لقد كان من الواجب على من يضرب نسخة بأخرى أن يطرح هذا السؤال الضروري: كيف كانت أسانيد نسخته؟

لأن من الجائز - نظرياً على أقلّ تقدير - أن يكون البلاء منها! وظاهر أن جلالة قَدْره وإطالة الثناء عليه لا تعني بالضرورة جلالة قَدْر نسخته، ولأننا لا ندري كيف وردت عبارة (أنشدنا الفرّاء) فيها، فقد تكون فاسدةً فيها أيضاً. ومن غير المعقول أن يُستدلّ على صلاح نسخته بفساد جملة في نسخة أخرى إلا إذا ثبت أن الجملة قد وردت فيها بالشكل الذي يطلبه المحقِّق، أي من غير اختصار.

والحقيقة أن هذه النقول الكثيرة تتيح لنا النظر في دعوى الاختصار من أساسها، وفي نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري أيضاً ! فمن المستحيل إحصائيّاً أن ينقل اللَّبْلي ثلاثةً وسبعين نقلاً متفرِّقة - أو ثلاثمائة في كتابه الآخر - من نسخة تامة صالحة، فلا تتضمَّن شيئاً مما يُزعم أن ناسخ المخطوطة قد أسقطه أو اختصره أو أفسده؛ لأن كلّ واحد منهما لا يعلم بصنيع الآخر، فلا اللَّبْلي يدري بما سوف يختصره الناسخ ولا الناسخ وضع كتاب اللَّبْلي بين يديه وحرص على إعفاء نقوله من الاختصار! وهذا الاستقلال بين الحوادث هو عمود علم الإحصاء كما هو معلوم. فإذا وُجدت هذه النقول بحروفها في نسخة سراي فمعنى ذلك أن النسختين متطابقتان في كلّ شيء إلاّ في اسم المصنِّف المكتوب على ظاهرهما، أي إن الأسانيد غير مختصرة! فما الدليل إذن على وقوع الاختصار؟ وكيف تصادف أن نقول اللَّبْلي على كثرتها لم تتضمَّن أحد الأسانيد التامَّة، ولا سيَّما أنها هي أساس دعوى نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري؟! لقد أكَّد المحقِّق مراراً على تطابُق هذه النقول لتصحيح الاستشهاد بها، ولكنَّه لم يفطن إلى التعارض بين حقيقة التطابق وبين دعوى الاختصار!

ثمَّ أوضح الدكتور بهاء الدين - وفَّقه الله - أن تطابق الأسانيد بينهما ليس ظنّاً نظرياً، بل حقيقة واقعة، واستدلّ بنصٍّ صريح حاسم للنزاع وهو قول اللَّبْلي (أنكره الزَّمخشري في شرحه وقال: ولا لغة فيه إلاّ الفتح، قال: والعامة تقول غَوِيَ وهو خطأ. قال: وقرأ أبو الهذيل، على ما أخبرني ابن مهدي ... إلخ). فلقد ورد هذا الإسناد (أخبرني ابن مهدي) في نسخته المنسوبة للزَّمخشري كما في المخطوطة حرفاً بحرف! ومن الواضح غاية الوضوح أن الأسانيد متطابقة، وأن ابن مهدي هو شيخ المصنِّف حسب نسخته أيضاً، وأنه جزاه الله خيراً قد ترك لنا الدليل القاطع على أنه كان ينقل من نسخة مدسوسة منسوبة كذباً إلى الزَّمخشري!

وهذا الاستدلال السديد اطَّلع عليه المحقِّق أيضاً فلم يبصر موضع الإصابة فيه، وكتب كلاماً إنشائيّاً طويلاً في الردّ عليه وتهوين أمره [الردّ الصحيح ١٠٢ و ١١٠]. ولكنَّه أعرض عن مواجهة أصل الإشكال وموضع السؤال: هل الأسانيد في نسخته صالحة أم فاسدة؟ وقد اتَّضح الآن أن الأمر لا يخرج عن احتمالين لا ثالث لهما: فإما أن يكون قوله هذا (أخبرني ابن مهدي) سليماً من الاختصار في النسختين، وإما أن يكون فاسداً مختصراً فيهما. وما ينطبق عليه ينطبق على غيره من الأسانيد.

فإذا كانت الأسانيد سليمة في النسختين فالمصنِّف ليس الزَّمخشري بيقين، ولو كُتب اسمه على وجه نسخة اللَّبْلي، لأنه لم يكن تلميذاً لابن مهدي بيقين. ولا يمكن أن تكون الأسانيد فاسدة فيهما معاً؛ لأن دعوى الاختصار إنما اخترعها المحقِّق لتصديق اللَّبْلي ونقوله ونسخته وتخطئة ابن الخبّاز والبغدادي ونقولهما ونسختيهما، فلا يجوز في حكم العقول أن ترتدّ وتدور فتصير دليلاً على فساد نسخة اللَّبْلي بعينها! لأن معنى ذلك أن يقول المحقِّق: ينبغي تصديقُها في أن الكتاب للزَّمخشري مع أن واحداً من أسانيدها على الأقل يدلّ على أن المصنِّف من أهل

القرن الرابع! وإذا حُكم عليها بالفساد فلا يجوز البتَّة الاعتماد على النقول منها ولا الادِّعاء بأنها أصلح من نسختي ابن الخبَّاز والبغدادي، ولا الادِّعاء بأن الكتاب قد عُبث به لإخفاء اسم الزَّمخشري (لأن نسخة اللَّبْلي ستكون قد عُبث بها أيضاً وبقيت منسوبة إليه!).

لنفرض – من أجل إيضاح هذه الحجَّة العقلية – أن لدينا نسخة من الكشَّاف عبث بها العابثون فأزالوا عبارات الاعتزال إلى ما يقابلها من مذهب أهل السنَّة، سواء أنسبوه إلى الزَّمخشري أم إلى غيره، فسوف ندرك الحقيقة بسهولة لشهرة الكتاب ومذهب المصنِّف، وسنقول: الكتاب له بصرف النظر عمَّا كُتب على وجهه. أما لو وجدنا كتاباً على مذهب أهل السنَّة منسوباً إليه وهو غير معروف له، ووجدنا منه نسخة أخرى منسوبةً إلى رجل لا ندري ما مذهبه، فسوف نجزم بأنه مدسوس على الزَّمخشري، ولن نقف طويلاً عند اسمه المكتوب على ورقة الغلاف، ولن نقول أبداً: لعلَّ الكتاب له ثمَّ عبثوا به ونقلوه من مذهب إلى مذهب، لأن نسبته إليه لا أصل لها إلاَّ هذه النسخة المشكوك فيها. بل سنقول: الراجح أنه من تصنيف الرجل الآخر ولو لم نجد النصَّ على أنه من أهل السنَّة، و أنه نُسب إلى الزَّمخشري لزيادة الثمن أو لغيره من الأغراض. فشرح الفصيح كهذا المثال تماماً: لأن نسخة اللَّبْلي هي عمود نسبته إليه، وقد حكم المحقِّق عليها لزوماً بالتناقض وفساد أحد الأسانيد، فقد بطلت نسبته إلى الزَّمخشري وذهبت أدراج الرياح، لأنَّ من التناقض أن يقال: صدقت تلك النسخة الفاسدة!

فالحاصل أنه ليس للزَّمخشري، وأن عابثاً عبث بنسخة اللَّبْلي – سهواً أو عمداً، لا فرق – بأن كتب اسمه على ورقة العنوان. وإذا صحَّ ذلك، وهو صحيح إن شاء الله، فنسبته إليه باطلة قولاً واحداً، لأن أساسها تلك النقول لا غير. والإنصاف يقتضي أن يقال ما قاله هو أو تلميذه الوادي آشي، وهو أنه لا يُعلم أصلُ بعض مصادره إلا منه! ولا معنى لإطالة الثناء عليه من جهة صحَّة الأصول وتوثيق المرويّات، فكيف ينقل من صحيفة؟ وكيف يثق بأمانة الناسخ الذي قد ينسب الكتاب إلى غير صاحبه لزيادة ثمن الكتاب؟ وكيف لم يستشكل سماع الزَّمخشري من العسكري وعليِّ بن مهدي؟ وكيف يثق المحقِّق بنقوله مع ظهور الإشكال فيها؟ وكان حرياً بأن يتَّهم رأيه من أساسه وينظر في هذه النقول الكثيرة: أيوجد فيها شيء مما يدَّعي أن الناسخ قد اختصره؟! وما الموجب لدعوى الاختصار أصلاً؟ وقد نُبِّه على هذه الأمور فلماذا لا ينظر فيها؟

(١١) كثرة وقوع الأغلاط في أوراق العناوين :

لا غرابة البتَّة في ضياع أوراق العناوين ووقوع التزوير فيها؛ لأنها أكثر الأوراق عُرْضَةً للضياع والتلف، وربَّما أُتلفت عمداً لأن الكتاب موقوف أو لأسباب أخرى. وكثيراً ما وقعت هذه النسخ المخرومة المجهولة للورَّاقين بأرخص الأثمان، والعيب ظاهر لعين المشتري، فلا بدَّ أن يُغريَهم الطمعُ أحياناً بتلفيق ورقة العنوان ونسبة الكتاب إلى بعض مشاهير العلماء. وقد يكون الغلط غير مقصود، بأن تشتبه الأسماء عليهم أو يجتهدوا لمعرفة المصنِّف من نصوص الكتاب. فهذا الغلط الخطير أيسر الأغلاط وقوعاً لأنه غلط في كلمة واحدة مكتوبة في الورقة المعرَّضة للضَّياع والتَّلف أكثر من غيرها، ويختلف جداً عن الغلط في متون الكتب.

والأمثلة على ذلك لا تعدُّ ولا تحصى، لا يكاد يوجد كتاب إلا وفي بعض نُسخه نقص أو إشكال من هذه الجهة: فشرح الفصيح هذا ضاعت منه ورقة العنوان وخطبة الكتاب، فأدرك الناسخ أنه شرح للفصيح ولم يستطع معرفة اسم المصنِّف، ثمَّ اجتهد بعض القرَّاء فعزاه إلى

أبي هلال العسكري (وهذا القول لا يعاج عليه). وحكى المحقّق أنهم كتبوا "صميم العربية للزّمخشري" على نسخة ناقصة من شرح الفصيح لابن الجبّان. والشرح المسمّى بمعجز أحمد ضاعت أوائله فنسبوه إلى المعرّي ولفّقوا خطبةَ الكتاب وشرحَ الأبيات الأولى من شرح الواحدي، ثمّ سمّوه في النسخ اللاحقة بمعجز أحمد! وفي خزائن إستانبول نسخة مخرومة من شرح الواحدي منسوبة إلى ابن فُورَّجة الذي ورد اسمه في آخر جملة من الكتاب. واختيار الممتع لعبدالكريم النهشلي ألصقوا به ورقة في أوله وورقة في آخره فيهما كلام ركيك ليظهر كأنه تامّ، وكتبوا فيهما (هذى كامل المبرِّد ... إلى هنا انتها كامل المبرِّد)، وتعاقب عليه ثلاثة محقّقين وطائفةُ من المشرفين والدارسين والناقدين، ونشبت معارك وخصومات وصُنِّفت كتب ومقالات، فلم يفطنوا جميعاً إلى التلفيق الظاهر واختلاف الخطّ ورداءة توصيل الكلام [انظر مقالتي في عالم المخطوطات والنوادر ٢/٧٦-٩٠، ١٩٩٧].

أما تعمُّد العبث بمتون الكتب والأسانيد وأسماء المشايخ وعبارات السماع فنادر الوقوع جداً، ولا يزداد به الثّمن، ولا يفرغ الناسخون والورّاقون لاستقصاء هذه الأمور العلمية أو لا يدركونها أصلاً. فإذا وُجد التعارض بين المتن كلّه وبين ورقة العنوان وحدها ، كما في شرح الفصيح ، فالغالب أن الغلط في ورقة العنوان، ولا سيّما بعد تصريح البغدادي بأن نسخته منسوبة للأسْتَراباذيّ، وكذلك نسخة ابن الخباز.

ولا يُستغرب من اللَّبْلي أن يغترّ بهذا الغلط ولو كان عالماً كبيراً. فإن المعلوم المقرّر المشاهَد أن الحسّ التاريخي ضعيف لدى بعض العلماء على جلالة قدرهم في العلوم التي اشتهروا بها. وأنا أعرف عالماً كريماً ذا باع طويل في تحقيق التراث، قال في وصف نسخة مخطوطة: إن الناسخ ليس فلاناً ولعلّه فلان، وذكر سبباً، فلا تَسَل عن دهشته إذ قلتُ له: ولكنّ الرجل الذي تقول لم يولد إلا بعد تاريخ النسخة بقرن وزيادة! بل إن العلم والتحقيق والمعرفة التامّة بالتواريخ والرجال ونقد الأسانيد، بالغاً ما بلغ، لا يعصم من السّهو والغفلة البشرية؛ لقد كان الأستاذ محمود محمّد شاكر من أعظم أهل عصرنا إتقاناً لهذه الفنون، ونحوه في ذلك صديقه علامة الشام أحمد راتب النفّاخ. ومع ذلك نشر شاكر في ملاحق كتاب المتنبّي ترجمة منسوبة للحافظ ابن عساكر رحمه الله، وذكر أن النفّاخ وجدها على ظهر إحدى المخطوطات ونقلها له بخطّه، رحم الله الجميع [كتاب المتنبّي ٥٤]. ولم يفطن الرجلان - وهُما ما هُما - إلى أنّ المصنِّف صرَّح باسمه في صدر الرسالة "الحسن المتطبِّب"، وذكر أنه اختصرها من مختصر كتاب ياقوت الحموي في أخبار المتنبّي، وأنه أسند أكثر الأخبار فيها إلى ياقوت. ولا يخفى حتّى على تلاميذهما أن ابن عساكر مات قبل مولد ياقوت. فالمصنِّف ينادي على نفسه بأنه عاش بعد ابن عساكر بقرون، ولكن هكذا وقع! وأُعيد طبع الكتاب سنة ١٩٨٧ فلم يُستدرك هذا الوهم الظاهر. ثمّ غفل محقّق المعجز المنحول عن ذلك أيضاً واحتجّ بأن ابن عساكر ينسبه إلى المعرّي !

(١٢) التعريف بعليّ بن مهدي الطّبري :

لنجعل عليّ بن مهدي محكاً لتجريب أمانة الناسخ وصلاح النسخة: فلو كنت في مكان المحقّق الفاضل ما بادرت إلى نشر الكتاب قبل معرفته وسؤال أهل العلم عنه والتأكّد من أنه ليس معاصراً لأبي أحمد العسكري: لأن ذلك يكفي لترجيح كفّة الميزان. ثمّ شمّر الدكتور بهاء الدين للبحث عنه، فوجده وأرشد المحقّق إليه، وإن لم يوفّق إلى إثبات سماعه من ابن الأنباري، فلم يقف عند قوله ولم يُشر إليه في المقالات لا بإقرار ولا بإنكار.

فما رأيه إذا أثبتنا له وجودَه في القرن الرابع وسماعَه من ابن الأنباري وسماعَ رجل مشهور مات في أوائل القرن الخامس منه؟ ألا يكون ذلك دليلاً ظاهراً على أنه لم يوفَّق في هذه المسألة وفي جميع ما يتَّصل بها؟ لقد عثرتُ عليه - بفضل الله وتوفيقه - في نصوص صريحة مُحكمة لا ريب فيها، كتبها رجل آخر من تلاميذه، وفيها تصريحه مراراً بالأخذ عن ابن الأنباري وحضوره إياه وهو يجود بنفسه على فراش الموت.

كنتُ أتطلَّع إلى النظر في كتاب الفصوص لصاعد ابن الحسن الرَّبَعي البغدادي ثمَّ الأندلسي، المتوفَّى في حدود سنة ٧١٤ رحمه الله تعالى، منذ أن بلغنا خبرُ طباعته في المغرب قبل ثلاثة أعوام، فتكرَّم الأخ العزيز الدكتور عبدالله بن صالح الفلاح بإعارته، فكان من تمام التوفيق أن طالعتُه وأنا أكتب هذه المقالة، ووجدت فيه هذه النصوص وهي كلها من كلام المصنِّف [انظرها في كتاب الفصوص ٢/١٥٤ و ٢/٢٠٣ و٢/٢١٧ و ٣/٢٢١ و٣/٢٢٢ و ٣/٢٢٤ و ٥/٩]:

* أنشدني عليّ بن مهدي الفارسي قال، أنشدني أبو بكر ابن الأنباري قال، أنشدنا ثعلب ... إلخ.
* حدَّثني أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، سمعتُ ابن الأنباري يقول ... إلخ.
* حدَّثنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، أخبرنا ابن الأنباري ... إلخ.
* أنشدنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، أنشدنا محمَّد بن بشّار قال، أنشدنا أبو عوف الإيادي لبعضهم... إلخ. ومحمَّد بن بشار هو ابن الأنباري لأنه محمَّد بن القاسم بن بشّار.
* وأنشدنا أيضاً عن محمَّد بن بشّار للخليع ... إلخ.
* وحدَّثني عليّ بن مهدي الفارسي قال: حضرتُ بأصبهان مجلس "ماهان" ملك الديلم، فتنازع الحديثَ أبو الحسن عليّ بن طباطبا العلوي وأبو جعفر محمَّد بن رستم ... إلخ. والصواب "ماكان" ملك الديلم المقتول سنة ٣٢٩.
* وحدَّثني أبو الحسن عليّ بن مهدي قال، حضرت أبا بكر ابن القاسم بن بشّار الأنباري وهو في علَز الموت، وأبوه عند رأسه ... إلخ .

فهذه النصوص السبعة تؤيِّد سماع ابن مهدي من ابن الأنباري كما ورد في شرح الفصيح سواءً بسواء، وتشهد لبراءة ناسخه من إفساد الأسانيد. ويظهر من مقارنة الخطوط أن ورقة الغلاف في نسخة شرح الفصيح مكتوبة بخطِّ الناسخ نفسه، فلقد كان يستطيع أن يكسب بضعة دراهم بكتابة اسم رجل مشهور كما يفعل غيره، فآثر الصدق والأمانة رحمه الله تعالى. ولكنَّ المحقِّق الفاضل - عفا لله عنّا وعنه - جعله خائناً وجعل غيره أميناً، أو قارب ذلك. لا تظلموا الموتى وإن طال المدى!

لم يبقَ إذن مجال للشكِّ في وجود عليّ بن مهدي وعصره وتلمذته لابن الأنباري وأبيه أيضاً. وفي هذه النصوص التصريح بأنَّه فارسي، ويُفهم من بعضها أنه أصبهاني، ومعلوم أن الكسروي فارسي أصبهاني، فلذلك أجدني أميل إلى أنه جدُّ هذا الرجل أو من عشيرته كما افترض الدكتور بهاء الدين. ولا أرتاب في أنه نفس الرجل الطبري المترجم في طبقات الشافعية ٣/٦٦٤ وغيرها، فيكون طبرياً باعتبار وفارسياً باعتبار آخر.

ثمَّ اتَّضح أنه ليس بالمجهول ولا النكرة، فهو مذكور في كثير من المصادر التي تيسَّر لنا البحث السريع في أكثرها بعد تخزينها على أقراص الحاسوب، وإليك شيئاً منها:

* قال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ٢/٥٣ (حدَّثني علي بن المهدي الطبري قال: قلتُ ببغداد لأبي

بشر ... إلخ). ولم أعرف أبا بشر، ولكنَّ السياق يدلّ على أن ابن مهدي فقيه وأن أبا بشر متكلّم. ومعلوم أن أبا حيان كان من رجال النصف الثاني من القرن الرابع وأدرك أوائل الخامس، فلا بدَّ أن تكون وفاة ابن مهدي قد تأخَّرت إلى أواسط القرن الرابع على أقلّ تقدير.

* وقال الإمام هبة الله بن الحسن اللالكائي الطبرستاني المتوفَّى سنة ٤١٨ رحمه الله (وأخبرنا الحسن بن أحمد الأسدي قال أخبرنا علي بن مهدي الطبري إجازة قال حدثنا محمد بن هارون بن حفص ... الخ)، وأورد إسناداً مثله في موضع آخر [اعتقاد أهل السنة ٢/٢٦٧ و ٤/٧٠٢]. ولكن سمّى الراوي عنه في الموضع الثاني: الحسين بن أحمد الأسدي، والظاهر أنه الصحيح وأنه المذكور في طبقات السُّبكي.

* وذكره الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ١٩٥ مع أصحاب الأشعري فقال (ومنهم أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري: صحب أبا الحسن رحمه الله بالبصرة مدَّة وأخذ عنه وتخرج به واقتبس منه وصنف تصانيف عدة تدل على علم واسع وفضل بارع وهو الذي ألف الكتاب المشهور في تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصفات)، وذكر له شعراً رواه عنه تلميذه أبو سعد الماليني المتوفَّى سنة اثنتي عشرة وأربعمائة. وذكر السهمي في تاريخ جرجان ١/١٢٤ أن الماليني دخل جرجان أول مرَّة في سنة ٣٦٤، فالظاهر أن وفاة ابن مهدي قد وقعت بعد هذا التاريخ.

* وقال ابن عساكر أيضاً (وقوله [أي المردود عليه]: إن أبا الحسن الطبري رفيق أبي بكر بن الباقلاني لم يظهر بالكلام قطّ: فقولٌ جاهل بالرجال قليل الاحتراز فيما يحكيه بالتحفظ فيه والضبط، فإن أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري مُبَرِّزٌ في علم الكلام مذكور، وكتابه في الكلام على المتشابه من الآيات وأحاديث الصفات مشهور. وليس هو رفيق القاضي أبي بكر بن الباقلاني! وأعجبُ من خطئه الأول فيه خطؤه الثاني، وإنما هو تلميذ أبي الحسن الأشعري ومنه تعلَّم وله صحبَ برهةً من الزمان وبه تفهم. وقد ذكر أبو حيان التوحيدي قال حدَّثنا أبو الحسن الطبري قال: رأيت أبا الحسن الأشعري وهو يناظر *الخالدي* ... إلخ). وليُعلم أن قوله (وليس هو رفيق القاضي أبي بكر بن الباقلاني) معناه أن ابن مهدي لم يكن رفيقاً له لأنه أسنُّ منه، وهذا هو الواقع ، وقد مات الباقلاني سنة ٤٠٣ .

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (وقالت الجهمية: ليس فوق العرش. وليس هذا قول أئمة متكلِّمة الصفاتية، لا أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كُلاّب، ولا أبي العباس القلانسي ونحوهما، ولا قول أبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهم من أئمة الأشعرية)، وقال في موضع آخر (قال أبو الحسن علي بن مهدي الطبري المتكلم صاحب أبي الحسن الأشعري في كتابه الذي ألفه في مشكل الآيات في باب قوله الرحمن على العرش استوى: اعلم أن الله سبحانه وتعالى في السماء فوق كل شيء على عرشه بمعنى أنه عليه ... إلخ) [بيان تلبيس الجهمية ١/١٢٧ و ٢/٣٣٥]. فيضاف هذان القولان إلى ما أورده الدكتور بهاء الدين من كتاب درء تعارض العقل والنقل ١/٢٤٥ و٢/١٧.

* وورد اسمه في بعض أسانيد الذهبي بلفظ (عليّ بن مهدي الفقيه)، والسياق يدلّ على أنه من أهل القرن الرابع [النبلاء ١٠/٧٤].

* وترجم له الصفدي في الوافي ٢٢/١٤٣ وسمّاه عليّ بن محمَّد الطبري، وذكر من كتبه كتاب (مشكل الأحاديث

الواردة في الصفات)، وقال إنه توفي في حدود الثمانين وثلاثمائة، وأخلق بهذا القول أن يكون صحيحاً لما مضى بيانه.

* وقد أورد الدكتور بهاء الدين ترجمة السُّبكي له، وفيها قول تلميذه أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي (كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الطبري الفقيه مصنِّفاً للكتب في أنواع العلوم ... إلخ). ثمَّ قال السُّبكي (ابن مهدي: ربَّما أوهم أن مهدياً أبوه، وكذا وقع لي في طبقاتي الوسطى والصغرى، ثمَّ تحقَّقت أنه جدُّه وأن أباه محمَّد)، ولكنَّه لم يوضِّح كيف تحقَّق من ذلك، والظاهر أنه أخذه من كتاب ابن عساكر.

* وترجم له محمَّد بن عليّ الداوودي المتوفَّى سنة ٩٤٥، في طبقات المفسِّرين ١/٤٣٦، نقلاً عن طبقات السبكي.

* وذكره ابن أبي الوفاء في طبقات الحنفية ٢/٢٥، وأورد نفس النصّ الذي استخرجه الدكتور بهاء الدين من تفسير القرطبي.

* وقال الحاج خليفة في كشف الظنون ١/٧٠٥ (الخصال: لأبي الحسن علي بن مهدي الأصبهاني الطبري ثم البغدادي، المتوفى في حدود سنة ٣٣٠، جمع فيه الأشعار والحكم والأمثال). وهذا النصّ يحلّ الإشكال في نسبته: الأصبهاني أم الطبري، فأوضح أنه أصبهاني طبري بغدادي، ومعنى ذلك أنه فارسي لأن أصبهان من بلاد فارس.

* وترجم له عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٢/٥٢٧ اعتماداً على الصفدي.

* وترجم له سزكين في تاريخ التراث العربي ١/٤/٤٤، وقدَّر وفاته بالرُّبع الثالث من القرن الرابع (أي في حدود سنة ٣٦٠)، وذكر أنه له كتاباً في تأويل الآيات المُشكلة مخطوطاً بمصر. أقول: لعلَّه الكتاب المذكور في كلام القرطبي وابن تيمية.

فتضاف هذه إلى النصوص التي أوردها الدكتور بهاء الدين، ولا شكَّ أنه توجد نصوص لم نقع عليها بعد، فلو اجتهد المحقِّق الكريم قليلاً لعثر عليه!

وقد قدَّر الصفدي وفاته بسنة ٣٨٠، وذكر الحاج خليفة أنها كانت في سنة ٣٣٠. والتعويل على قول الصفدي بعد أن تحقَّقنا من سماع صاعد منه، وبعد الظنّ بأن الماليني سمع منه سنة ٣٦٤ أو بعدها، ولأنه تلميذ أبي الحسن الأشعري المتوفَّى سنة ٣٢٤ وابن الأنباري المتوفَّى سنة ٣٢٨، ولأن العبَّادي جعله من طبقة القفَّال الشاشي المتوفَّى سنة ٣٦٠، ولأن وفيات أكثر تلاميذه كانت في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس. أما القول بوفاته سنة ٣٣٠ فلعلَّه مستخرج من سنة وفاة الأشعري وابن الأنباري أو من بعض أخباره المذكورة التي وقعت قريباً من هذه السنة. وقد جرت عادة المتأخِّرين على ترتيب الوفيات في طبقات، كلّ طبقة عشر سنين، فيضطرّون إلى وضع الرجال المجهولة وفياتهم في آخر العقْد الذي انقطعت فيه أخبارهم، وقد رأيتُ من ذلك أمثلة كثيرة.

وقد رأيتُ أن تلاميذه وأهل عصره وكبار علماء الإسلام يسمُّونه عليّ بن مهدي. ولكنَّ ابن عساكر ومن سار على إثره جعلوه عليّ بن محمَّد بن مهدي. وأنا إلى القول الأول أميلُ، وأخشى أن خالطاً خلط بينه وبين الفقيه الشافعي أبي الحسن عليّ بن محمَّد الطبري المعروف بالكيا الهرَّاسي المتوفَّى سنة٥٠٤.

أما سماع أبي عليّ الأسْتَراباذي منه فلم نجد النصَّ عليه بعد، إلا أن يكون هو الحسن بن أحمد الأسدي المذكور في كتاب اللالكائي، ولكنِّي لست على ثقة من ذلك لأنه لم يذكر الكنية ولأنه قال أبا عبدالله الحسين في الموضع الآخر. ولكنَّهم يلقِّبونه بالطبري كما ترى، والأسْتَراباذي طبري، فلا يعقل أن يفوته السماع من هذا

الشيخ الجليل إذا كان يعيش معه في عصر واحد، وقد رأيت منْ ذكره في كتاب الفسوي أنه ينبغي أن يكون من أهل هذا الجيل. وأنا لا أستبعد أن أبا عبدالله الحُسين بن أحمد الأسدي تلميذ ابن مهدي المذكور في كتاب السُّبكي كان أخا أبي عليّ الحسن بن أحمد الأسْتَراباذي شارح الفصيح، ولكن ليس لديّ دليل غير تناسب الاسمين. فإن صحّ ظنّي فيكون أبو عليّ عربياً أسدياً.

ولعلّي ألفت انتباه القارئ الكريم إلى أن الماليني - تلميذ عليّ بن مهدي - كان من تلاميذ أبي أحمد العسكري أيضاً [النبلاء ١٧/١٨٣]. كشارح الفصيح سواءً بسواء! فقد ثبت أن رجلاً من أهل العلم قد اشترك مع الشارح في الأخذ عنهما، وهذه ليست مصادفة بطبيعة الحال لأن الأقران كثيراً ما يدرسون على نفس المشايخ. والشاهد في ذلك أن الناسخ الذي أفسد الأسانيد - كما يرى المحقِّق الفاضل - لم يقع بالمصادفة على شيخين متعاصرين فحسب، بل على شيخين قد ثبت أن الناس أخذوا عنهما معاً! وهذا لا يكاد يكون في عالم الواقع، لأن عبث العابثين لا يأتي بهذا الإحكام!

(١٣) التعريف بأبي طارق:

ثمّ لنختبر أمانة الناسخ مرّة أخرى بأبي طارق وننظر ما يكون! فهذا الرجل الذي أنشد المصنِّفَ مرّتين قال عنه المحقِّق في المقدّمة ١٨٢ (لم أقف على شخصيّته على كثرة ما بحثتُ عنه، فلعلّه أحد الرواة غير المعروفين). وحبّذا لو ذكر بقيّة الحقيقة، وهي أن الزّمخشري لم يَرْوِ عنه في كتبه! ثمّ جزم بأنه أحد الرواة فيما بعد.

لقد خطر ببالي أن الكتاب إذا كان للأستَراباذي فقد نجد أبا طارق بين علماء إقليمه في القرن الرابع. فلنطرح جانباً دعوى أنه كان شيخاً للزّمخشري فسقط من ذاكرة التاريخ، ولنصدّق مؤقّتاً هذا الناسخ الذي كتب سماعَ المصنِّف منه، وابن الخبّاز والبغداديَّ اللذين نسبا الكتاب إلى أبي عليّ الأسْتَراباذي الجرجاني الطبري، ولننظر أيوجد في علماء طبرستان وأدبائها من يقال له أبو طارق، فتطمئنّ النفس إلى إشراقة الحقّ ونور الصواب.

يقول أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي المتوفّى سنة ٤٢٧ رحمه الله في تاريخ جرجان ١/٤١٥، وقد ترجم فيه للأستَراباذيين والطبريين كافة (أبو طارق: محمد بن عمرو بن أحمد بن أسد بن كثير بن خزيمة الأسدي الطبري الأديب، روى بجرجان في سنة خمسين وثلاثمائة عن محمد بن أيوب وأبي خليفة وغيرهما). والظاهر أن وفاته لم تتأخّر كثيراً عن منتصف القرن لأن شيخه محمد بن أيوب الرازي مات سنة ٢٩٤، ومات شيخه أبو خليفة الجُمحي سنة ٣١٠. فهذا أديب محدِّث من أهل طبرستان، معاصر للعسكري وابن مهدي، أسديّ من قبيلة أبي عبدالله الحسين بن أحمد تلميذ ابن مهدي، وأنا على شبه اليقين من أنه الرجل المذكور في شرح الفصيح.

ولعلّ قائلاً يقول: ما يدريك أنه المقصود؟ أليس هذا ظنّاً من الظنون؟ فأقول مستعيناً بالله: لا بدَّ من الرِّضى بالظنون القوية عند نقص النصوص. فلنفرض أنه هو، ثمّ نمتحن هذا الفرض بجميع الوسائل العقلية والنقلية التي بين أيدينا ونرى ما يكون، فهذا هو المنطق العلمي في مثل هذا المقام. ننظر أولاً: أتنطبق الصفة عليه؟ والجواب الواضح أنها تنطبق عليه من كلّ وجه كما أوضحنا، فهو يصلح من جهة الزمان والمكان ليكون شيخاً لأبي عليّ الأستَراباذي، وهو معاصر للشيخين الآخرين بيقين، ولم يظهر مانعٌ يمنع من كونه هو. ثمّ ننظر ثانياً: أيوجد في علماء طبرستان وما حولها رجلٌ ثانٍ يكنى بأبي طارق؟ والجواب أن السَّهمي لم يذكر أحداً غيره لا قصداً ولا عَرَضاً، وكذلك أبو نُعيم في كتاب علماء أصبهان. ولم أجد

أبا طارق في تراجم يتيمة الدهر وتتمَّة اليتيمة ودمية القصر ومعجم الأدباء ولا في فهارسها، وبحثتُ في متون كثير من الكتب الأخرى بواسطة فهارسها أو بواسطة الحاسب فلم أجد من يصلح للغرض مطلقاً، فمن الاعتراض البارد أن يقال: يُحتمل أنه رجل آخر مجهول! ثمَّ ننظر ثالثاً: أهذه الكنية شائعة بين العلماء بحيث يكون من المجازفة أن نجزم بأنه المقصود؟ والجواب أنها من أندر الكُنى على الإطلاق! وراجعت لتقرير نُدرتها كتاب الاستغناء للحافظ ابن عبدالبر رحمه الله، وفيه ألفان وخمسمائة ترجمة ونيِّف مرتَّبةً على الكنى، فلم أجد إلاّ أربعة آباء طارق لا تنطبق عليهم الصفة. ولم يترجم الخطيب - وقد مات بعد أبي طارق بنحو مائة سنة وترجم لنحو ثمانية آلاف إنسان - لأي رجل يُدعى أبا طارق، ولم يذكر عَرَضاً في أثناء تراجم الناس إلاّ رجلاً واحداً، وهو قوله في ترجمة *القاضي* أبي نعيم الأستراباذي ١٠/٤٣١ (قَدِم بغداد حاجّاً، وحدَّث بها عن محمد بن الحسن بن شيرويه القنديلي، وأحمد بن الحسن بن ماجة القزويني، وأبي طارق محمد بن عمرو الطبري، وغيرهم. حدَّثني عنه القاضي أبو العلاء الواسطي وأبو القاسم الأزهري، وقال لي الأزهري: سمعت منه في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة). وهذا الرجل الذي لم يذكر الخطيبُ غيرَه هو صاحبنا بعينه! فمن البعيد مع ندرة الكنية أن يوجد في طبرستان رجلان متعاصران من أهل العلم يقال لهما أبو طارق.

ثمَّ ننظر بإزاء ذلك: أيوجد في شيوخ الزَّمخشري وعلماء عصره ومصره من يقال له أبو طارق، لمقابلة الظنّ بظنٍّ مثله أو أرجح منه؟ وقد كفانا المحقِّق الكريم وسائر الدارسين والمحقِّقين عبءَ الإجابة، فقد نخلوا كتبه وتراجمه وأخباره بحثاً عن أسماء مشايخه فلم يذكروا أبا طارق، وبحثتُ فلم أجد أحداً. فلقد تمكَّن الذين يزعمون أن الكتاب للأستَراباذي من استخراج رجل تنطبق عليه الصفة، ولم يجدوا رجلاً غيره، ويبقى أن يتمكَّن المحقِّق الكريم - ومن قد يوافقونه على رأيه - من استخراج رجل يصلح أن يقول عنه الزَّمخشري: أنشدني أبو طارق!

فإن لم يحصل اليقين المطلق فقد حصلت غَلَبَةُ الظنّ، بل شبه اليقين إنْ شاء *الله* (وإنَّما قلت شبه اليقين لندرة الكنية بين الناس)، وأرجو أن أجد أو يجد غيري نصوصاً تؤكِّد هذه النتيجة. فاعتبر أيها القارئ الكريم: إذا قدَّرنا أن الكتاب للأستَراباذي فهذا العسكري وابن مهدي ورجل يكنى أبا طارق يعيشون في عصره ومصره، وإذا قدَّرنا أنه للزَّمخشري فلا مناص من التعلُّل بجهالة المشايخ وفساد الأسانيد والافتراضات والمصادفات التي لا نهاية لها. ثمَّ اعتبر ما هو أبلغ من ذلك: فكيف يعبث عابثٌ بالأسانيد فيقع بمحض المصادفة على أبي أحمد العسكري، وعلى شيخ طبري معاصر له يقال له عليّ بن مهدي، لا هو بالمشهور جداً ولا بالمغمور جداً، وعلى شيخ طبري معاصر لهما يقال له أبو طارق مع نُدرة كنيته وضعف شهرته؟! الجواب الذي لا شكَّ فيه إن شاء الله: أنها لم تكن مصادفات، وأن هذه الأسانيد والسماعات صحيحة تامَّة، وأن هؤلاء شيوخ المصنِّف حقيقةً، وأنه أبو عليّ الأستَراباذي الذي كان شرح الفصيح أشهر مصنَّفاته، والحمد لله على توفيقه.

(١٤) نسخة البغدادي :

لننتقل الآن إلى الكلام على نسخة عبدالقادر البغدادي التي نقل منها أربعة نقول في كتابين من كتبه، إحداها طويل في ستَّة أسطر، وذكر أنها من شرح الفصيح للأستَراباذي. هذا ما أحصاه المحقِّق والدكتور بهاء الدين، وربَّما توجد له نقول أخرى.

فأول ما يقال فيها : أن قلَّة نقوله بإزاء كثرة نقول

اللَّبْلي لا تعني زيادة الثقة بإحدى النُّسختين؛ فإنَّ مناط النزاع كلمةٌ واحدة مكتوبة على ورقة العنوان فيهما، أعني اسم المصنِّف، ولقد أرشدنا كلٌّ منهما بعبارة صريحة إلى ما كان مكتوباً على نسخته، ويكفي لذلك بضعة نصوص مُحكمة أو حتَّى نصٌّ جيِّد واحد. ولذلك فإن تكرار الإشارة من المحقِّق إلى عدد نقول اللَّبْلي لا فائدة منه في تقرير المصنِّف، فلا الإكثار من النقل يجعل نسخته صحيحة ولا الإقلال يجعل نسخة البغدادي فاسدة. وكذلك اختلاف عصرهما لا يكاد يعني شيئاً، لأنهما ينقلان ولا يرويان، وربَّ نسخة متأخرة أصحّ من نسخة متقدِّمة، مع أننا لا نجزم بأن نسخة البغدادي متأخِّرة.

وكذلك لا طائل من المقارنة بين الرجلين من جهة التحقيق التاريخي وصحَّة الأصول، لأنَّ الكلام ليس عليهما بل على نسختين في خزانتيهما. ومع ذلك فالبغدادي كان أعظم المتأخرين في هذا الباب، ومضى بيان أن اللَّبْلي غفل عن تحقيق سماع الزَّمخشري من العسكري وابن مهدي مع وضوح الإشكال في ذلك لمن شدا طرفاً من فنّ التاريخ. ولقد كان رحمه الله (إماماً فاضلاً نحوياً ولغوياً وراوية) كما قالوا، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن نسخته صحيحة، ولا يضع من قدره ولا يتعارض مع ثناء الناس عليه، ولا مع الاحترام الواجب لعلمائنا وأسلافنا.

لقد أنكر المحقِّق بلسان الحال أن البغدادي كان ينقل من شرح الزَّمخشري هذا، وذهب إلى أنه كان ينقل من شرح الأستَراباذي الضائع، لأنه فسَّر التوافق بأن الزَّمخشري ربَّما كان ينقل من ذلك الشرح الضائع أو من نفس مصادره أو من مصادر أخرى وافقه فيها [المقدِّمة ٥٢]. فاستسهل اتِّهامه مرَّة أخرى بالإغارة على كتب الناس! ثمَّ أشار إلى الاحتمال الآخر – على عادته – فقال إن نسخة البغدادي ربَّما نُسبت إلى الأستَراباذي غلطاً (خاصةً وأن النسخة مضطربة تماماً، وقد وضَّحت ذلك في موضعه من الدراسة). ومعنى هذا الكلام أن البغدادي كان ينقل من شرح الزَّمخشري الذي بين أيدينا وأن الخلل وقع لأن النُّسخة ربَّما كانت منسوبة إلى الأستَراباذي غلطاً، بينما معنى الكلام الأول أنه كان ينقل من شرح الأستَراباذي الصحيح وأن الخلل وقع من الزَّمخشري لأنه نقل كلام الأستَراباذي من غير عزو! فيا حبَّذا لو استقرَّ على رأي واحد مدعوم بالدليل، ويا حبَّذا لو لم يتجاهل الاحتمال المنطقي الثالث – ما دام أنه يسرد احتمالات لا دليل عليها – وهو أن نسخة اللَّبْلي نُسبت إلى الزَّمخشري غلطاً!

أما قوله إن (النسخة مضطربة تماماً) فهو المضطرب تماماً، لأن المقصود به نسخة سراي، وقد أوضح معنى الاضطراب في المقدِّمة ٢٣٥، فما صلةُ ذلك بنسخة البغدادي وما وجه دلالته على اضطرابها؟ وإذا كانت نسخة سراي أختاً لنسخته في الاضطراب فلقد كان من الواجب أن تُنسب إلى الأستَراباذي تبعاً لها.

وأنا لا أكاد أتصوَّر كيف يُنسب كتاب الزَّمخشري، ولو ضاعت منه ورقة العنوان، إلى الأستَراباذي الرجل المغمور المنقطع الذِّكر الذي لم يَرِد اسمه صريحاً في متن الكتاب. ومن البعيد أن يكون بعض الورَّاقين قد نظر في متنه وأسانيده وفي كنية أبي عليّ وأسماء الشرَّاح فوجده يصلح ليكون المصنِّف، ولا يزداد ثمن الكتاب إذا نُسب إلى مثله. وينبغي أن يكون الأمر على العكس: أن تُلصق الكتب المخرومة بالزَّمخشري وأمثاله – كما وقع لشرح ابن الجبَّان – فتتضاعف قيمتها في الحال.

ومن جهة أخرى فلا شكَّ إنَّ شاء الله في أن الأسانيد الواردة في متن نسخة البغدادي لم تكن تتَّصل بالزَّمخشري، وأن خطبة الكتاب فيها لم تكن من إنشائه، وإلا لأدرك البغدادي أنه شرح الزَّمخشري. بل إنَّ الأمر

على العكس أيضاً: فالأسانيد في نسخة اللَّبْلي وفي المخطوطة هي التي تصلح للرجل المكتوب اسمه على نسخة البغدادي، ولا تصلح للزَّمخشري البتَّة! فكيف وقعت هذه المصادفة التي تخرق العقول؟! الجواب الواضح كما قلنا: أن أحدهم عمد إلى كتاب من تصنيف الأَسْتَراباذيّ، أو إلى كتاب مخروم أو مجهول المصنِّف، فكتب عليه اسم الزَّمخشري في النُّسخة التي وقعت إلى اللَّبْلي، وبقيت نسخ أخرى منسوبة إلى الأَسْتَراباذيّ.

فائدة ثانية : لم يُشر البغدادي إلى هذا الكتاب في الخزانة، على كثرة شروح الفصيح التي أحال عليها. ثمَّ رجع إليه في الحاشية على شرح بانت سعاد وشرح شواهد المغني. ومعلوم أنه رحل إلى إستانبول سنة سبع وسبعين وألف بعد أن صنَّف ثلاثة أرباع الخزانة، وأتمَّها بعد العودة إلى مصر ثمَّ شرع في تصنيف الحاشية وشرح الشواهد. فالذي أظنُّه أنه اقتنى شرح الفصيح في رحلته تلك واستفاد منه في مصنَّفاته المتأخِّرة.

(١٥) نسخة ابن الخَبَّاز الإِرْبِليّ:

انتهى إلينا – إلى جانب خبر نسخة اللَّبْلي ونسخة البغدادي – خبرُ نسخة ثالثة لرجل أقدم منهما، وهو شمس الدين أحمد بن الحسين الإِرْبِليّ المعروف بابن الخَبَّاز، المتوفَّى سنة ٦٣٧ رحمه الله. فأفادنا الدكتور بهاء الدين أنه قال في كتابه النهاية (ويقال بغداد بدالين، وبغداذ بإعجام الثانية، وبغدان، ومغدان، حكى ذلك الأَسْتَراباذيّ في شرح الفصيح في باب ما يقال في اللغتين) [الجواب الصحيح ١٣]، ونشكره على هذه الفائدة المهمَّة . لقد جاء هذا النقل الواحد المختصر شاهداً من وراء الغيب لصحَّة نقول البغدادي وصحَّة نسبة النسخة التي كانت لديه ، ونصيراً لها على نسخة اللَّبْلي، ودليلاً لمن يريد الدليل على أنه كان من أعظم العلماء المحقِّقين.

وهذا النصّ لم يعرفه المحقِّق إلا بعد نشر الكتاب، فضاق به ذرعاً وتشدَّد في مناقشته غاية التشدُّد، وافترض أن ابن الخباز يجب أن يكون قد نقل الكلام حرفياً، وطفق يورد الخلافات اللفظية بين العبارتين لينتهي إلى أنه كان ينقل من كتاب آخر! (مع أنه لم يشترط التطابق الحرفي في نقول شارح التسهيل وغيره لأنها منسوبة للزمخشري !) ثمَّ اشتطَّ فقال (هذا دليل على نفي النسبة عن الأَسْتَراباذيّ لا إثباتها له) [الردّ الصحيح ١١٨ ونحو ذلك في الردّ على الدالي ٢٦٧]. (مع أنه لم يشترط التطابق الحرفي في نقول شارح التسهيل وغيره لأنها منسوبة الزَّمخشري !) . والحقّ أن الرجل لم يكن ينقل الكلام بحروفه، وعبارته صريحة بذلك، فإنه لم يورد المسألة بلفظ (قال الزَّمخشري)، وإنَّما عبَّر عنها بلفظه هو ثمَّ عقَّب قائلاً (حكى ذلك الأستَراباذي في شرح الفصيح)، فهذه طريقة من لم يقتبس القول بحروفه. ومعلوم أن بغداد وبغدان منصوص عليهما في أصل الفصيح، وبغداذ بالذال لغة ثالثة معروفة مشهورة جداً، وهي مذكورة في شعر المتنبِّي وغيره . وقد ذكر صاحب مختار الصحاح هذه اللغات الثلاث . فلولا مغدان ما كانت له حاجة بذكر الأَسْتَراباذيّ وكتابه، وهذه اللغات الأربع موجودة في الباب الذي سمَّاه من الكتاب .

وهذا النقل الواحد كافٍ لحصول المطلوب: لأنه نصَّ على اسم مصنِّف النسخة التي لديه وهو الأَسْتَراباذيّ. فلو أحال عليه في لغات مكَّة مثلاً لقلنا إنه كتاب آخر لأنها لا توجد فيه، أما أن يحيل عليه في لغات بغداد فمن التعسُّف أن يقال : الكتاب ليس له لأن النصّ ليس فيه بحروفه أو لأن ترتيب الكلمات الأربع مختلف بعض الشيء.

ولا بدَّ ههنا من تقرير حقيقة مهمَّة إلى الغاية، فإنَّ من تأمَّل جميع النقول جملةً واحدة، وقابلها على نسخة سراي، عَلِمَ عِلْمَ اليقين أن الجميع كانوا ينقلون من هذا

الكتاب الواحد، بصرف النظر عمّن يكون المصنِّف. فإن نقول البغدادي لم تترك موضعاً للشكّ بأن الشرح الذي كان بين يديه منسوباً إلى الأسْتَراباذي هو نفس الشرح الذي كان بين يدي اللَّبْلي منسوباً إلى الزَّمخشري، وأن وهماً قد وقع في إحدى النسختين، وأنه نفس هذا الشرح الموجود في عصرنا غير منسوب إلى أحد. ولا مسوِّغ للظنّ بأن نسخة ابن الخبّاز تختلف عن نسخة البغدادي، ومن المستحيل أن لا ينقل الرجلان إلا ما أخذه الزَّمخشري من الأستَراباذي أو وافقه عليه بالمصادفة! هو إذن كتاب واحد نُسبت بعض نُسخه إلى الأسْتَراباذي وبعضها إلى الزَّمخشري. وإنما تصحّ دعوى التعدُّد لو لم توجد بعض هذه النقول في نسخة سراي، أما وهي موجودة فيها جميعاً فلا مجال للظنّ بأنهما كتابان.

ومن أجل ذلك لم أستحسن ذلك التخريج الضعيف الذي أشار إليه الإخوان، وهو أن الزَّمخشري ربَّما يكون له شرح غير هذا الشرح المنحول. لأنَّ هذا الاحتمال لا دليل عليه البتَّة، ويقف في سبيله أن جميع النصوص المنسوبة إليه موجودة في هذا الشرح، وهي لا غيرها عمود دعوى أنه صنَّف شرحاً للفصيح، فمن التكلُّف أن نفترض وجود شرح له غير هذا الشرح المقطوع بأنه مدسوس عليه.

(١٦) أبو عليّ هو المصنِّف :

أما قول المصنِّف مراراً وتكراراً (قال أبو عليّ) فقد استبعد المحقِّق بالمرَّة أن يكون أبو عليّ هو المصنِّف، على الضدّ مما ذهب إليه الناقدان. وقد استوفى الدكتور الدالي خاصةً بحث هذه المسألة المهمَّة، وتأمَّلتُ جميع مواطن ورودها فخرجتُ جازماً بأنه كان يعني نفسه لا غير، بل هو عندي من البديهيات. وأجزم بأن أكثر أهل العلم والخبرة بكلام القدماء وأساليبهم لا يفهمون غيره.

ولكنَّ المحقِّق لم يقبل هذا التصحيح، وأعاد التأكيد على أن المقصود بضعة رجال غير المصنِّف، واستدلَّ بقوله في بعض المواضع (قال الشيخ أبو عليّ رحمه الله)، ورفض أن يكون الترحّم عليه من التلاميذ أو النسَّاخ. وكان قد فرَّق بينهما في فهارس الكتاب ٩٠٦/٢، فأورد أرقام الشيخ أبي عليّ ثمَّ أرقام أبي عليّ. فهو لا يستكثر على ذلك الناسخ أو الراوي القديم تخريب الكتاب، ولكنَّه يثق به في مثل هذا الموضع ويستكثر عليه وصفه المصنِّفَ بالشيخ والدعاء له بالرحمة ، وهذه غاية التناقض !

ولا يخفى على من مارس أساليبهم أن عبارات التبجيل والترحُّم لا تصلح دليلاً للإثبات ولا للنفي، وفي كتب الزَّمخشري نفسه من ذلك الكثير. وقد نقل المحقِّق في المقدِّمة ٢١٨ قول الهروي (قال أبو سهل رحمه الله)، فهل المتكلِّم هو أو غيره؟ وقال أبو هلال في جمهرة الأمثال ١٤/١ بعد إيراد كلام لأبي أحمد (قال الشيخ أبو هلال رحمه الله)، فجمع بين وصفه بالشيخ والترحّم عليه. وأوّل جملة في أساس البلاغة (قال الإمامُ البارعُ أستاذُ الدنيا، شيخُ العرب والعجم، جارُ الله فخرُ خُوارزم، أبو القاسم محمود بن عُمَر الزَّمخشري، عفا الله تعالى عنه ورَحِمَه). وأقرب من ذلك عبارة «قال أبو جعفر» التي لا تكاد تخلو منها أيّة صفحة في تحفة المجد الصريح ، ولكنَّها في النُّسخة الثانية بلفظ «قال الشيخ أبو جعفر» في جميع المواضع كما صرَّح محقِّق التحفة . فهذا هو الدليل العلمي الذي يطلبه المحقِّق ، وكان الظنّ به ألا يخفى الأمر عليه .

وأنا أسأله سؤالاً لا أروم منه إلاّ تقرير الحقيقة : فهل القائل (قال أبو جعفر) هو اللَّبْلي نفسه؟ أم بعض شيوخه؟ أم بعض العلماء القدامى؟ أم اختُصرت الأسماء؟ وهل نحتاج إلى مراجعة آثار أبي جعفر اليزيدي وأبي جعفر الرؤاسي وأبي جعفر محمَّد بن حبيب وأبي جعفر بن النحاس وغيرهم، فإذا وجدنا لدى بعضهم إشارة إلى المسألة

جزمنا بأنه المقصود؟ وماذا عن آباء جعفر الذين ضاعت آثارهم وأسماؤهم؟ وإذا كان الجواب أنه اللَّبْلي في جميع هذه المواضع وأننا لا نحتاج إلى المراجعات وإضاعة الأوقات بهذه الأسئلة السوفسطائية، فما الفارق بينه وبين صاحب هذا الشرح؟ ولماذا يُستثنى أبو عليّ مما دَرَجَ عليه الناس؟ ولماذا يؤدِّي هذا الاستثناء إلى حرمانه من جُهده وكتابه؟!

ومن جهة أخرى فإن طريقة الزَّمخشري في التعقيب أن يقول (فإن قلتَ كذا قلتُ كذا)، كما ترى في الكشّاف. ولم أرها في شرح الفصيح البتَّة، فيلزم من دعوى المحقِّق أن الزَّمخشري لم يعقِّب فيه على أقوال العلماء وإنَّما كان عالةً على تعقيبات أبي عليّ!

أقول: لا يشكُّ من مارس أساليب القدماء - وبعض أهل عصرنا أيضاً - أنه كان يعني نفسه، وهو ظاهر في مصنَّفات الجاحظ وابن حزم والخطيب البغدادي وغيرهم. وأكثر ما يستعملون الكنية لتحويل الكلام والتعقيب على أقوال الناس، وهذا الغرض ظاهر في المواضع التي وردت فيها هذه الجملة في شرح الفصيح. والأمثلة لا تُعَدُّ ولا تُحصى، وكان الظنُّ أن لا تخفى على المحقِّق الفاضل. فمن ذلك قول جمال الدين بن مالك رحمه الله في فاتحة الألفيَّة:

قال محمدٌ هو ابنُ مالكِ أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ

وكذلك الأمثلة المشار إليها آنفاً. وقرأت في هذا اليوم الذي أكتب فيه ١٤٢٠/١/٨ مقالة الأستاذ أبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله في جريدة الجزيرة، فإذا هو يبدؤها بقوله: قال أبو عبد الرحمن، ويكرِّرها بضع عشرة مرَّة. وليس المعنى أنه قال ذلك في مقالات أخرى، كما ظنَّ المحقِّق عندما ذهب يضرب يميناً وشمالاً للبحث عن تلك الأقوال في مصنَّفات أبي عليّ القالي وأبي عليّ الفارسيّ وأبي عليّ المرزوقي، وما لم يستطع تخريجه منها أبقاه لأبي عليّ الحسن بن المظفَّر النيسابوري الذي يقال إنه شيخ الزَّمخشري؛ لأن معنى الكلام عنده: قال رجل يكنى بأبي عليّ في كتاب آخر، فلنبحث في مصنَّفات من يُدعى بأبي عليّ، ولا يلزم أن يكون المذكـــور في الموضع الأول هو المذكور في الموضع الثاني والثالث والرابع! فكأنَّ المصنِّف يقول للناس: عليَّ نحتُ القوافي، فأنا أقول (قال أبو عليّ) والباقي عليكم، فراجعوا مصنَّفاتهم وخمِّنوا من يكون المقصود، واستبعدوا من لم تسمعوا بهم أو لم تجدوا مصنَّفاتهم! فهذا إلغاز غير معقول وإحالة على مجهول، ولكنَّه نفس ما فهمه المحقِّق الفاضل سواءً بسواء. أما في واقع الأمر فإن العقلاء لا يقولون (قال أبو فلان) إلا وهم يعتقدون أن المقصود بالكنية واضح للقارئ أو السامع، ولا يكون واضحاً إلا إذا كان المراد به رجل بعينه في جميع أرجاء الكتاب (إلا أن يدلَّ السياق على تعدُّدهم).

وبسبب هذه الفهم استبعدَ المحقِّق أبا علي الأسْتَراباذيّ، لأن مصنَّفاته غير موجودة، وألزم الناقد بتخريج الأقوال منها وهو يعلم أنها ضائعة! ولو وُجدت ووردت فيها هذه النصوص جميعاً بحروفها لقال بطبيعة الحال إن الزَّمخشري كان ينقل منها نقلاً أميناً لأنه ذكر اسم صاحبها! وهذا الاستبعاد لا وجه له على الإطلاق؛ لأنه رجل من أهل العلم عاش قبل الزَّمخشري وله شرحٌ على الفصيح، فمن الجائز - نظرياً على أقلّ تقدير - أن يكون المقصود. ومن الغريب أن المحقِّق ذكر في موضع آخر أن الزَّمخشري ربَّما يكون قد نقل من شرح الأسْتَراباذيّ من غير ذكر اسمه، ومع ذلك لم يسلكه مع آباء عليّ الذين ارتضاهم ههنا ! وكذلك لم يسلك معهم أبا عليّ الأهوازي الذي ورد النصّ على أنه كان تلميذاً للعسكري! هذا تناقض في التماس المخارج ودليل آخر على التخبُّط في التعريف بالرجال وفي تقرير اسم مصنِّف الكتاب، و على ضعف السيطرة على أطراف الموضوع.

وهذه التخريجات لأقوال أبي عليّ من كتب هؤلاء الثلاثة: كلّها تخريجات وهميّة، ولا سبيل لها إلا أن تكون كذلك لأنّ المقصود به مصنِّف الكتاب بيقين! لم يجد المحقِّق شيئاً من هذه الأقوال بحروفه أو بقريب من حروفه في كتب أي واحد منهم، ولا قولاً واحداً، بل مجرَّد إشارات إلى المسائل باختلاف اللفظ والمضمون أيضاً، مقرونةً بدعوى المطابقة أو التقارب، ولا حاجة لنا بإيراد شيء منها. ومن المهمّ أن يدرك القارئ الكريم أن الزّمخشري - إذا كان هو الشارح - ينبغي أن يكون قد نقلها بحروفها من كتبهم لأنه لم تكن له رواية شفوية عنهم، وهؤلاء كتبهم مشهورة موجودة، فكيف لم يوجد فيها الكلام بحروفه أو بتصرُّف يسير ولا مرَّة واحدة؟ وهذه النقول المزعومة لم يُذكر فيها اسمُ الكتاب المنقول منه، ولا موضع انتهاء الاقتباس، ولم يُميَّز صاحب الكلام بلقب يزيل الإبهام ولو مرَّة واحدة! فذلك دليل ظاهر على الغلط المتراكب في الافتراض والتخريج ومعنى *التخريج*.

وأحسن دليل على ذلك - وقد أشار إليه الدكتور الدالي - أنه جعل المقصود به أبا عليّ المرزوقي في صفحة، وأبا عليّ القالي في الصفحة المقابلة لها، فقال في الموضع الأول (لعلَّه أبو عليّ المرزوقي، يُنظر شرح الحماسة ٣/١٢١١)، وقال في الموضع الثاني (لعلَّه أبو عليّ القالي، يُنظر المقصور والممدود ١٥٢)، مع أن المصنِّف يقول في الموضعين (قال الشيخُ أبو عليّ: وأنشدني ابنُ مهدي) [انظر شرح الفصيح ١/٣٥٤-٣٥٥]. ومعلوم أن القالي من طبقة جَدّ المرزوقي أو أبيه، والتباعد بينهما في المكان كبير، لأنه جاء من أرمينية إلى بغداد ثمّ رحل إلى الأندلس قبل أن يولد المرزوقي الأصفهاني. فكيف تهيَّأ لابن مهدي أن يكون شيخاً لهما؟ وكيف تدلّ الكنية الواحدة في صفحتين متقابلتين عليهما؟! ولم يخطر ببال المحقِّق أن يقتفي الدعوى *إلى* غايتها بأن ينظر في مصنَّفات القالي والمرزوقي والفارسي: أيوجد فيها سماع من عليّ بن مهدي وأبي أحمد العسكري وأبي طارق (لأن أبا علي - كائناً من يكون - قد صرَّح بالسماع منهم)، وإذا لم يوجد لهم سماعُ فلماذا يتَّجه الظنُّ إليهم أصلاً؟! وهل يعقل أن يكون الفارسي - وهو من أعظم النحاة على الإطلاق - تلميذاً لعصريِّه أبي أحمد العسكري؟ أو أن يروي أقوال شيخه ابن دريد بواسطة أبي أحمد؟ ولا يصحّ أن يقال هنا إن الأستَراباذي أيضاً لم يَرِد النصُّ على أنه كان تلميذاً لهم، لأن المغمور لا يقاس على المشهور، وهؤلاء المشاهير الثلاثة نعرف مشايخهم على العكس من الأستَراباذي.

ومن المعلوم أن المرزوقي خاصَّة قد شرَح الفصيح، وقد رجع إليه المحقِّق ولم يجد فيه شيئاً من هذه الأقوال (مع أنَّني لم أجد له أثراً في الحواشي). فكان من الواجب عليه أن يصرِّح بذلك ويستبعد اسمه نهائيّاً، بدلاً من تعكير المسألة به؛ إذ كيف ينقل الشارح من كلامه في شرح الحماسة - كما يعتقد المحقِّق - ولا ينقل من كلامه في شرح الفصيح؟ وما قيمة 'التخريج' بهذه الطريقة الشكلية؟!

ومن جهة أخرى أوضح الناقدان الفاضلان، كلٌّ على حدة، أن سماع أبي علي من ابن مهدي والعسكري يطابق سماع الشارح منهما في غير مواضع الكنية، لأنه يقول أحياناً (أنشدني العسكري)، ويقول أحياناً (قال أبو عليّ: أنشدني العسكري)، وكذلك شأنه مع ابن مهدي. فلا معنى لذلك إلا أن الشارح هو نفسه أبو عليّ، وإلا لماذا يستعين بأقوال رجل من أقرانه إذا كان قد سمع مثله على أولئك المشايخ رأساً؟! وهذا دليل ساطع وحجَّة منطقية ظاهرة، مع أن العارف بالأساليب لا يخفى عليه هذا الأمر أصلاً. وأزيد على قولهما أن الشارح لم يقل البتَّة: حدَّثني أبو عليّ أو شيخنا ولم يُسَمِّ كتاباً في جميع هذه المواضع بحيث نجزم بأن أبا عليّ رجل آخر. وقد تجاهل المحقِّق الإجابة على هذا الاعتراض البليغ! وفي الكلام السابق

إشكال آخر بليغ جداً، فالعسكري لم يكن بكلّ تأكيد شيخاً لأي رجل من الرجال الثلاثة الذين ذكرهم المحقّق، فلا بدّ من رجل رابع تلميذ له يكنى أبا عليّ! إلا أن يقول المحقّق مرّة أخرى إن الأسانيد محرّفة بينه وبينهم!

فالمسألة كان ينبغي أن تكون ظاهرة للمحقّق الكريم، لأنها بين احتمالين لا ثالث لهما: أن يكون أبو عليّ هو المصنّف، أو رجلاً بعينه من أهل العلم. وحلّ هذا الإشكال ميسور بأن ينظر في كتب هؤلاء الثلاثة، ولا سيّما أبا عليّ الفارسي، فإذا لم يجد شيئاً من هذه الأقوال الكثيرة بحروفه في كتب أحدهم فليُطرح من الاعتبار. ولن يبقى بيده إلا الاحتمال الأول وهو أن أبا عليّ هو المصنّف، وهو الاحتمال الذي تنشرح إليه النفوس من سياق الكلام لأوّل وهلة، ويشهد له أنّ أبا عليّ الأستَراباذي قد شرح الفصيح بيقين ونُقلت من شرحه نقولٌ يوجد بعضها في هذا الشرح بحروفها.

ولذلك لم أستحسن ما ذهب إليه الناقدان الكريمان - بعد تسليمهما بأنّ المصنّف يكنى أبا عليّ وأنه من طبقة تلاميذ العسكري - من الوقوف عند الظنّ الراجح بأنه الأستَراباذي. فإنّ السبيل إلى تعيينه أن ننظر في شرّاح الفصيح الذين تنطبق عليهم الصفة من جهة الكُنية والزمان والمكان، وهما رجلان لا غير: فأما المرزوقي فشرحه موجود وهو غير هذا الشرح بيقين، فلم يبقَ إلا الأستَراباذي الذي ليس في الكتاب ما يصرفه عنه. فلو وقف الاستدلال ههنا لكان ظنّاً راجحاً، ولكنّ ابن الخبّاز والبغدادي نقلا منه نصوصاً صريحة منسوبة إلى الأستَراباذي. فقد أسفر الصبح لذي عينين، وارتفع ذلك الظنّ الراجح إلى مرتبة اليقين، ولا حاجة بنا إلى ضرب الاحتمالات والسعي وراء الأوهام.

(١٧) الحسن بن المظفّر النيسابوري:

لم يكن للزّمخشري اختصاص بشيخ مشهور يقال له أبو عليّ، ولكن يقال إنه أخذ عن أبي عليّ الحسن بن المظفّر النيسابوري، وفيه إشكال عظيم لورود النصّ على موته قبل مولد الزّمخشري بربُع قرن. وما كان يحسن بالمحقّق أن يجعله أحد المذكورين في شرح الفصيح ويجعل تاريخ وفاته غلطاً من المؤرّخين أو الناسخين، فهذه مسألة تحتاج إلى تحقيق مستقلّ، ولا علاقة لها بنسبة شرح الفصيح إلى الزّمخشريّ، لأنه لم يذكره في كتبه المعروفة، فلا وجه للادّعاء بأنه احتفظ به ليذكره في شرح الفصيح، ولا سيّما أنه لم يصرّح باسمه فيه.

قال الأندرسباني في الترجمة التي أشرنا إليها (ودخل على الشيخ أبي عليّ الضرير الأديب فأخذ عنه علمه، ثمّ جاء الشيخ أبو مضر النحوي خُوارزمَ فأخذ عنه الإعراب). أمّا ياقوت فلم يعرفه معرفةً أصلية، وإنّما نقل ترجمته من تاريخ خُوارزم لمحمود بن أرسلان بلفظ "زعم"، وفيها أنه أبو عليّ الحسن بن المظفّر النيسابوري الضرير، وأنه كان شيخ الزّمخشري، وأنه مات في الرابع من رمضان سنة ٤٤٢، وأن ابنه أبا حفص مات في شعبان سنة ٥٣٢ (كلّ ذلك بالحروف لا بالأرقام). ولم يعقّب ياقوت عليه بشيء، وانصرف إلى ذكر مصنّفاته لأنه ورّاق يعرف الكتب ويشتغل بها. أما في ترجمة الزّمخشري فنقل عن ابن أخته أنه أخذ الأدب على أبي الحسن عليّ بن المظفّر النيسابوري [معجم الأدباء ١٩١/٩ و ١٢٧/١٩]. فلقد أسند ياقوت كلّ قول منهما إلى صاحبه، ولم يأت بشيء من عنده ولم يُناقض نفسه. ومن البعيد أن يتصادف وقوع الرجلين في خطأين يفسّر أحدهما الآخر (بأن يخطئ ابن أرسلان في تاريخ الوفاة ويُصيب في الاسم، ويخطئ ابن الأخت في الاسم ويُصيب في العصر!). والتصحيفُ مرجوح أيضاً لأن الناس تناقلوا كلامه كما هو. فالإشكال كما ترى، والذي أظنه أنهما أخوان: أبو عليّ الحسن بن المظفّر وأبو الحسن عليّ بن المظفّر، ويكون الأندرسباني قد غُمَّ عليه شيخُ الزّمخشري منهما، ولعل

ابن أرسلان قد اتّكأ على قوله، وبذلك ينحصر الغلط في موضع واحد من كلام رجل واحد، ويكون قول ابن أخته هو القول الصحيح.

لقد خلط المحقّق الأوراق مرّة أخرى، فجزم بأن أبا عليّ هذا كان شيخه وأنه المذكور في الفائق وشرح الفصيح. ومن أجل ذلك جزم بأن وفاته سنة ٤٤٢ كانت خلطاً في كتاب ياقوت، وبأن خلطاً وقع في اسمه في الموضع الآخر، واقترح أن تكون وفاته في سنة ٤٩٢ تقديراً، ولم يستشهد على ذلك بدليل واضح [المقدّمة ٥٠]. أقول: أما استغرابه لوفاة الابن بعد أبيه بتسعين عاماً فلا غرابة في ذلك وإن كان قليلاً، وقد مات والدي بعد جدّي بتسعين عاماً لا تزيد ولا تنقص، رحمهما الله تعالى (١٣٢٢-١٤١٢).

فلو بحث المسألة بعيداً عن نسبة الكتاب لما تعقّبناه، ولكنّه يقول (أما بقيّة *النصوص* المنقولة: فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو عليّ النيسابوري) [المقدّمة ٤٩]. فهو يصادر على المطلوب، ويفسّر ظنوناً بظنون ومتشابهاً بمتشابه، وهذه أضمن طريقة لوقوع الأغلاط والتعرُّض لنقد الناقدين، ولكنّها تعني بالضروة بطلان نسبة الكتاب إلى الأسْتَراباذي إذا صحّ أن هذا النيسابوري المتأخّر مذكور فيه.

أما ذكرُه في موضعين من الفائق فقد ادّعاه المحقّق في المقدّمة ٥٠ بالعبارة الصريحة التي لا تحتمل تأويلاً، وأحال عليهما بالجزء والصفحة. ثمّ أشار في الردّ الصحيح ١١٩ إلى موارد أبي عليّ الفارسي في الفائق فلم يذكر هذين الموضعين (لأنه يرى أن المراد بهما النيسابوري). هذا مع أن المذكور فيهما أبو عليّ لا غير، فكان لزاماً عليه أن يصرِّح بأنه ظنٌّ واجتهاد منه بدلاً من خلط الآراء بالحقائق وإحواج أهل العلم إلى تحقيق المسألة. وهذا برهان آخر على آفة العجلة في التعريف بالرجال وأنها تضلّل المحقّق والذين يحسنون الظنّ به، لأن الدكتور الدالي أوضح أنه الفارسي بيقين، وأحال على مواضع الاقتباس من مصنَّفاته: النصّ الأول في كتاب الشعر ٤٥٦، والثاني في الحجّة ٥/٢٨٩ [مقالة الدالي ٣٤]. وليس الغرض التشهير بأخطائه وإنّما بيان أن طريقته في تحقيق الأسماء وتخريج النصوص لم تبلغ إلى الحدّ المرجوّ، وأنه يشيِّد أخطر النتائج قبل بذل الطاقة في البحث. فإن المشهور عند أهل العربية في مثل هذا السياق إنّما هو أبو علي الفارسي، وكتبه مطبوعة مفهرسة، فالواجب قبل كلّ شيء البحث عن هاتين الجملتين فيها كما فعل الناقد وفّقه الله. ولكنّه قفز إلى أبي عليّ النيسابوري الذي لا مُسَوِّغ للظنّ أصلاً بأنه *المراد*! ما أغرب هذا التحقيق، وما أحرصه على حشد الشُّبهات!

وأغرب منه أن لا يعترف بخطئه هذا وهو يردُّ على الدالي، بل يلتمس لنفسه تخريجاً! فيقول (الذي أعنيه أن هذا الشخص، سواءً أكان النيسابوري أو غيره، ذكره الزّمخشري في الفائق، فلعلَّ العبارة كانت مُلْبسة) [الردّ على الدالي ٣٦٩]. وهذه مكابرة ومغالطة ظاهرة لأنَّ العبارة صريحة! وأشدُّ منها أن يكرِّر ذكرَ النيسابوري ويُبقيه في حلبة النقاش، ويتهرَّب من التسليم بأنه الفارسي بعد أن دلَّه أهل العلم على مخارج الكلام من مصنَّفاته. فهذا إفساد لتاريخ الزّمخشري قبل كلّ شيء، لأن سماعه من النيسابوري لم يثبت بعد، وفيه الإشكال العظيم المشار إليه، فكيف يقال إن الاحتمال لا يزال قائماً بأنه مذكور في الفائق؟! أعنزٌ ولو طارت؟! وهو إنّما ذكر في الفائق رجلاً يكني بأبي عليّ، وكذلك الشارح، فكيف جزم المحقّق بأن (هذا الشخص) هو ذلك الشخص ؟ فهذا خلط جديد يضاف إلى الخلط الأول ! ولكنَّه خلط غير مغتفر لأنه وقع بعد تعقيب الناقدين وإيضاحهم لحقيقة الرجل المذكور في الفائق ، وكان الأجمل به أن يعترف بالخطأ ويستبعد الرجل المذكور في الفائق من الاعتبار بعد ثبوت أنه أبو عليّ الفارسي.

وحتّى إذا افترضنا جدلاً أن الزَّمخشري هو الشارح وأن أبا عليّ بن المظفَّر كان شيخاً له، فليس المُرادَ بيقين؛ لأنه لم يصرِّح بالسماع منه ولم يصفه بشيخنا، ولأن ابن المظفَّر لا يجمع بين الرواية عن العسكري وابن مهدي وإسماع الزَّمخشري، ولأن الزَّمخشري لم يُعرف عنه الاعتماد عليه في التعقيب على العلماء، بل لم يذكره في كتبه أصلاً. ولأن المحقِّق خرَّج الأقوال أولاً من كتب العلماء الثلاثة، وأبقى ما فضلَ عنهم لهذا الرجل على غير منهج واضح.

وأرجو أن يتأمَّل القارئ الكريم كثرة المصادفات اللازمة لتصحيح رأي المحقِّق، وسيدرك أنه يسعى وراء السَّراب: فلا بدَّ أن يكون ابن أرسلان قد أصاب في أنه شيخ الزَّمخشري وغلط في تاريخ وفاته، وأن يكون ابن الأخت قد غلط وأصاب على العكس من ابن أرسلان، وأن يكون الناسخ قد عبث بالأسانيد فجعله تلميذاً للعسكري وابن مهدي (لأن تلميذهما لا يمتدُّ به العمر ليكون شيخاً للزَّمخشري)، ولا بدَّ أن يكون قد وقع غلط في نسخة ابن الخباز ونسخة البغدادي لأنهما منسوبتان إلى الأسْتَراباذي الذي يصلح ليكون تلميذاً لهما! لا بدَّ أن تقع جميع هذه الأمور وغيرها أيضاً، ويكفي تخلُّفُ أيٍّ واحد منها لإبطال رأي المحقِّق بالمرَّة، وفي نسبة الكتاب للزَّمخشري تبعاً لذلك، وأسهل منها وقوع غلط واحد على وجه نسخة اللَّبْلي!

(١٨) هل كان المصنِّف معتزلياً؟

هذه أخرى من دعاوى المحقِّق الفاضل، ومآلها إلى السراب! فقد أشار إلى احتمال أن يكون الكتاب قد عُبث به لأن المصنِّف معتزلي، واتَّخذ ذلك دليلاً على أنه للزَّمخشري. واستدلَّ عليه بأربعة أمور (١) القول بالمجاز (٢) تأويل بعض الصِّفات (٣) تسمية أهل الحديث حَشَوِيَّة (٤) قوله "القدرية تسميةُ ذمٍّ كلٌّ يتبرأ منها". ثمَّ عاد إلى التأكيد على هذه الدعوى في مقالته، وزاد فاتَّخذها دليلاً على أن الكتاب ليس للأستَراباذي بأن قال (السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان الأستَراباذي من المعتزلة؟) [المقدِّمة ٧٥ و ٨٣، والردّ الصحيح ١١٥].

ولعلَّ القارئ الكريم – ولو كان مثلي غير مختصّ بالعقائد – يدرك لأول وهلة أن هذه الأدلَّة لا يعوَّل عليها ولا تؤدِّي إلى النتيجة المطلوبة، ولو وقف عند القول بأنه يجوز أن يكون معتزلياً، أو أنه ليس سلفياً من أهل الحديث، لكان أقرب إلى الحقّ والإنصاف. فالقول بالمجاز درسناه في البلاغة، وليس خاصّاً بالزَّمخشري ولا بالمعتزلة، وعليه جمهور علماء البلاغة من جميع المذاهب، وكتاب العزّ بن عبدالسلام رحمه الله في المجاز مشهور جداً، وبعض أهل السنَّة يقولون به أيضاً. وتأويلُ الصفات شائعٌ لدى الأشاعرة وغيرهم، كما ترى في كتب العقائد وتفسير الجلالين وغيرها، وكذلك لفظ الحشوية الذي لا يزال مستخدماً لديهم إلى عصرنا، واللَّبْلي نفسه يقوله لأنه أشعري [انظر فهرسته ٥٧].

يقول الشارح ٢٥٩/١ (الجواد: الذي لا يتعاظمه [العطاءُ]، وهو من صفات اللَّه تعالى. ولا يقال "سَخِيٌّ" لأن السَّخيّ من ينشرح صدره عند العطاء)، فأثبت للباري عزَّ وجلَّ صفة الجود ونفى صفة السَّخاء للسبب الذي رآه، وهذا لا يشاكل كلام المعتزلة بل الأشاعرة. أما قوله بعد ذلك (واللَّه ليس بذي نفس فتجوز عليه هذه الصفة)، فلا شكَّ بأنه إنكار للنصوص الصريحة وجرأة على مقام الله عزَّ شأنه، وكذلك تأويل اليدين في موضع آخر، ولكنَّه قول الأشاعرة أيضاً كما هو معلوم مشهور. ولست أرى كبير فرق بين قول الزَّمخشري وقول الجلالين في تفسير قوله تعالى (تَعْلَمُ ما في نَفْسي ولا أَعْلَمُ ما في نَفْسك)، ففي الكشَّاف (تَعْلَمُ معلومي ولا أَعْلَمُ معلومك)، وفي تفسير الجلالين (تَعْلَمُ ما أُخفيه ولا أَعْلَمُ ما تخفيه من معلوماتك). كلاهما لا يريد الإقرار بظاهر اللفظ. أما في تفسير قوله

تعالى (لِما خَلَقْتُ بيَدَيَّ) فقال الجلالان (أي توليتُ خلقه)، وقال الأستاذ الصابوني في صفوة التفاسير ٦٥/٣ (لمن خلقتُه بذاتي)، فتأويل صفة النفس واليدين ظاهر جداً لدى هؤلاء الأشاعرة.

وكذلك قول الشارح ٣٩٥/٢ (القدرية: تسميةُ ذمٍّ كلٌّ يتبرأُ منها، ونُعْرِض عن بيان معنى القدرية لأنه لا يليق بهذا الكتاب، لأن الكلام فيه كلام المذاهب)، فهو قويّ الدلالة - بل شبه صريح - على أنه ليس قدرياً معتزلياً، إلا لو قال مثلاً (يتبرأُ منها أصحابنا). وهو كقول الشهرستاني في الملل والنحل ٢١ حكاية عن المعتزلة (قالوا: لفظ القدرية يطلق على كلّ من يقول بالقدر خيره وشرّه من الله تعالى، احترازاً من وصمة اللقب إذ كان الذمّ متّفقاً عليه).

وقال الشارح ٢٥٢/١ إن المرجئة (لا ينكرون الإرجاءَ كما ينكر القدَريُّ [القدرَ] والرافضيُّ الرفضَ والناصبيُّ النصبَ)، أي كما ينكرون إطلاق هذه الأسماء عليهم. فمن الواضح أنه لا ينتسب إلى هذه الفرق الثلاث، وأن استدلال المحقِّق لا أساس له.

ثمّ قال مستشهداً (أنشدنا أبو أحمد العسكري عن غيره عن الباهلي:

تعيبُ القولَ بالإرجاء حتّى

ترى بعضَ الرَّجاء من الجرائرْ

وأعظمُ من أخي الإرجاء عَيْباً

وَعيديٌّ أصرَّ على الكبائرْ)

أقول: هذا هجاء ظاهر للمعتزلة الذين يقولون بالوعيد وخلود صاحب الكبيرة في النار، ودليل قاطع الدلالة على أنه ليس معتزلياً. والباهلي هو أبو الحسن الباهلي صاحب الأشعري وشيخ أبي بكر الباقلاني. ولم يخرِّج المحقِّق هذين البيتين، فوجدتهما في الفَرْق بين الفِرَق ١٩١ - ومعلوم أن صاحبه عبدالقاهر البغدادي من تلاميذ الأشعري أيضاً - منسوبين لبعض المُرجئة في هجاء أبي هاشم بن الجُبّائي شيخ المعتزلة المتوفَّى سنة ٣٢١.

فالذي أميل إليه أن الشارح شافعي المذهب أشعري العقيدة مثل كثير من أمثاله في تلك النواحي، وقد كان شيخه عليّ بن مهدي شافعياً من تلاميذ الأشعري وأعلام مذهبه كما رأيت، فقد روى المصنِّف رأساً أو بالواسطة عن اثنين من الأربعة الذين ذكر المؤرخون أنهم كانوا أخصَّ تلاميذ الأشعري به: الباهلي وابن مهدي، وهذا لا يقع لمعتزلي أبداً!

فإن صح ظنّي فالأمر لا يخلو من نكتة طريفة، لأن اللَّبْلي كان أشعرياً جَلْداً، ولكنَّه صرف الكتاب من تلميذ تلميذ الأشعري إلى الزَّمخشري رأس المعتزلة! فالظاهر أنه كان سليم الصدر، فصدَّق المكتوب على النسخة ونقل منها ولم يعتبر دلالة نصوصها على مذهب المصنِّف!

(١٩) كتب المصنِّف الأخرى:

أحال المصنِّف ثماني إحالات على أربعة من كتبه كما ذكر المحقِّق، وهي: تفسير القرآن الكريم، وتهذيب غريب الحديث، وكتاب في الأمثال، والمثلَّث الذي لعلَّه كتاب في اللغة على غرار أمثاله. فهذه الكتب يقال فيها ما قيل في أسماء المشايخ، وهو أن الأسْتَراباذيَّ لم يكن رجلاً مشهوراً، ولا توجد له ترجمة مستفيضة، فلا عجب أن يجهل الناس أسماء كتبه هذه. ولا يقوم الجهلُ بها وضياعُها دليلاً على أن شرح الفصيح ليس له، لأن جهلنا بمصنَّفاته جزء من جهلنا بحاله. أما الزَّمخشري فأمره مختلف جداً، لأنه رجل مشهور إلى الغاية، ولدينا من تراجمه وأخباره وكتُبه المهمَّة ما يكفي للنظر في هذه الإحالات والجزم بأنه ليس المصنِّف.

ولا تثريب على المحقِّق إذا حاول تخريج هذه الإشارات من كتب الزَّمخشري، ولكن كان الأولى به أن يقرَّ بوجوه الضعف فيها، أو يقول مثلاً: إنَّها لا تشهد بأن

الكتاب له ولا بأنه لغيره، بدلاً من تكثير الأدلة بها والإيهام بأن النصوص متطابقة، مع الاحتراس أحياناً بالقول: لعلَّه كتاب كذا! وهذا تناقض ظاهر، لأنه كتب على الغلاف (شرح الفصيح للزَّمخشري) من غير تردُّد ولا احتراس، فيجب أن تكون هذه الكتب الأربعة من تصنيفه من غير تردُّد ولا احتراس أيضاً! يجب أن يكون كتاب التفسير هو الكشّاف وكتاب الأمثال يجب أن يكون المستقصى وتهذيب غريب الحديث يجب أن يكون الفائق، والمثلَّث يجب أن يضاف إلى قائمة كتبه. أما لو كتب على الغلاف (لعلَّه للزَّمخشري) فلا بأس في أن يتردَّد في هذه الكتب، ولكنَّه جمع بين الجزم على وجه الكتاب والتردُّد في المقدِّمة والحواشي والفهارس والمقالات (مع الجزم أحياناً).

فيا ليته انتهى بعد البحث إلى تخريج صحيح واحد يحسم مادَّة الجدل، ولكنَّه لم يجد في كتب الزَّمخشري شيئاً صريحاً محدَّداً، ولا كلاماً مشتركاً بحروفه أو بقريب من حروفه، وإنما هي إشارات عامة إلى المسائل لا تدلّ بحال على أن المصنِّف هو المصنِّف، كالقول بأنه فسَّر تلك الآية في الكشاف أو ذكر ذلك الحرف في الفائق أو أشار إلى ذلك المثَل في المستقصى، مع ادِّعاء المطابقات التي لا حقيقة لها، وتناسى تشدُّده في المقارنة وهو يناقش قول ابن الخباز!

والحقّ أن الإحالات لا تصلح للإثبات أصلاً إلا في إحدى حالتين : ذِكْر الكتب بأسمائها الصريحة، أو تطابق الكلامين. وكلاهما غير حاصل لأن المصنِّف لم ينقل نصوصاً منها، وإنَّما يذكر أنه بحث المسألة في كتاب كذا، فما أكثر المصنِّفين في التفسير والأمثال ممَّن بحثوا تلك المسائل. ولم يسمِّ الكشّاف ولا المستقصى، وسمَّى تهذيب غريب الحديث باسمه فقال المحقِّق إنه الفائق، وسمَّى المثلَّث باسمه ولكنَّه غير معروف للزَّمخشري! فمن الواضح أن هذه الإحالات أقرب إلى نفي الكتاب عن الزَّمخشري منها إلى إثباته له. ومن البعيد جداً أن يتحاشى تسميةَ كتبه بأسمائها المشهورة ولو مرةً واحدة، خلافاً لعادته. وهذه الأسماء تعبِّر عن اعتزازه بها ونظرته إليها، وفي سائر كلامه وأشعاره ما يدلّ على قيام معنى الاعتزاز بها في نفسه، فكيف تجاهلَ تسميتها البتَّة في شرح الفصيح؟! ولم يذكر فيه المفصَّل وأساس البلاغة وربيع الأبرار ونوابغ الكلم وشرح المقامات وأعجب العجب، ولم يذكر شرحَ الفصيح فيها جميعاً، فأقول مرَّة ثانية: كأنه أقسم بالله أن يطمس صلته بهذا الكتاب!

إشكالات متراكبة، وظلمات بعضها فوق بعض، ومتاهات لا مخرج منها إلا بتصديق البغدادي رحمه الله! فالذي يقول: أنشدني العسكري، من المستحيل من جهة الزمان أن يقول: قلتُ في الكشّاف، كما لا يقول أبداً: سافرتُ بالطائرة، لأن الكتاب ليس له أصلاً .

(٢٠) تهذيب غريب الحديث:

ثُمَّ إن كتاب "تهذيب غريب الحديث" خاصَّةً لا يمكن أن يكون الفائق؛ لأن "غريب الحديث" كتاب مشهور جداً، وهو لأبي عُبيد القاسم بن سلام رحمه الله، وهو عمدة أهل هذا الفنّ على ما هو معلوم. فإذا سمَّى إنسان كتابه "تهذيب غريب الحديث" فلا بدَّ أن يكون تهذيباً لذلك الكتاب المشهور. وقد ذكرت المعاجم معنى التهذيب الذي يناسب هذا السياق، وهو التَّنقية والإصلاح والاختصار والإخلاص من الشوائب. وهذه الكلمة شائعة في أسماء الكتب بهذا المعنى، كتهذيب إصلاح المنطق وتهذيب الألفاظ وتهذيب الصحاح وتهذيب ديوان الأدب وغيرها، كلها مختصرات لكتب مشهورة.

ولذلك لا وجه لقول المحقِّق (لماذا لا نقول إن الزَّمخشري هذَّب كتابه حتَّى فاق كُتبَ غريب الحديث؟). فالموانع كثيرة ومنها: أن الشارح نصَّ على اسمه (تهذيب غريب الحديث)، وسمَّاه في أحد المواضع "التهذيب" فقط، ولم يقُل البتَّة إن اسمه الفائق، ولم يُعهد عنه ولا عن الناس تسمية الفائق بالتهذيب، ولا مجال للظنّ بأن له كتاباً آخر

اسمه التهذيب لأنه لم يشتغل بتهذيب كتب الناس، بل كان يسعى لتجاوزها والتفوّق عليها، ولا يصلح التهذيب للتعبير عن إرادة التفوّق إلا بالتكلّف الذي لا مسوّغ له. فلا يُعقل أن يتجاهل الاسم المشهور ولا يقع - المرّة بعد المرّة - إلا على الاسم الذي يُظهره بمظهر الخادم لكتاب أبي عُبيد، أي بعكس المعنى المطلوب! ولذلك ينبغي أن يكون "تهذيب غريب الحديث" تهذيباً لكتاب "غريب الحديث" حقيقةً لا مجازاً، وأن يكون هذا اسمه حقيقةً لا مجازاً بدليل أنه يدعوه في أحد المواضع بالتهذيب فقط. والحقّ أن هذا الاسم وحده يكاد يكفي للجزم بأن شرح الفصيح مدسوس على الزَّمخشري.

وقد ضاق المحقّق ذرعاً بكلمة التهذيب التي تقف في طريقه، فقال في المقدّمة ٦٥ (أحال إلى كتابه في غريب الحديث)، وكرّرها غير مرّة! كما شكّ في أن يكون الزَّمخشري قد سمّى كتابه بالفائق، فكأنّه "هذّب" الاسمين ليصيرا كتاباً واحداً في غريب الحديث ويصحّ شرح الفصيح للزَّمخشري!

هذا، ولم يُذكر في المصادر أن أبا عليّ الأستَراباذي قد هذّب كتاب أبي عُبيد، ثمّ يسّر الله لنا معرفة ذلك، والكتاب موجود أيضاً! فقد قال الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال ما هذا نصّه (كتاب مختصر غريب الحديث لأبي عُبيد، من عمل أبي عليّ الحسن بن أحمد الأسْتَراباذي، يوجد مخطوطاً في مكتبة برلين) [معجم المعاجم ٣٩، من منشورات دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧]. ولم يتيسّر لي تحقيق هذه الفائدة في فهرس مكتبة برلين، فلعلّ بعض ذوي الهمم من الدارسين يتأكّد منها ويطلب نسختها وينظر في نصوصها وأسانيدها وأسماء مشايخ مصنّفها، ولعلنا إن شاء الله نقع فيه أو في غيره على خبر كتابه في التفسير. ولكنّ الأدلّة تتكاثر كما ترى، فإذا ذكر الشارح كتاباً أو شيخاً وجدنا لبعضه صدىً في سيرة الأسْتَراباذي على قلّة معرفتنا به، وصمتاً في سيرة الزَّمخشري على شهرة الرجل. ومن لم يقتنع الآن بأن شرح الفصيح له فلن يقتنع أبداً!

(٢١) المقارنة بين أقوال الشارح وأقوال الزَّمخشري:

ظنّ المحقّق الفاضل أنه يستطيع توثيق نسبة الكتاب عن طريق المطابقة بين أقوال الشارح وآرائه اللغوية والنحوية والبلاغية واختياراته ومصطلحاته وشواهده وبين ما يقابلها من كتب الزَّمخشري ولو من غير إحالة من أحدهما على الآخر.

وهذه طريق محفوفة بالمخاطر؛ إذ لا يخفى على الملمّ بكتب التراث أن النصوص المشتركة فيما بينها كثيرة جداً، ومعلوم مقدّماً أن الزَّمخشري قد فسّر في كتبه جميع الآيات وتكلّم على جميع مسائل النحو واللغة والغريب والأمثال وغيرها إلا القليل، والشواهد هي الشواهد إجمالاً. وينطبق هذا على غيره من العلماء أيضاً. ولذلك فإن كثيراً مما ورد في شرح الفصيح يمكن استخراج نظائر له من كتب الناس، ولا جدوى من الاستدلال بالنصوص المشتركة إلا إذا كان الكلام من إنشاء الزَّمخشري ولم يكن مما يتكرّر لدى العلماء. وكان من الأجدى لو وقفنا المحقّق الفاضل على جملة واحدة طويلة من بعض كتبه المشهورة، ثلاثة أسطر مثلاً، وأثبت لنا أنها من إنشائه وأنها موجودة بحروفها في شرح الفصيح، وهذا ما لم يوفّق إليه لأنه لا يستطيع إيجاد شيء معدوم.

ومن جهة أخرى فالمقارنة تصلح دليلاً على النفي أكثر مما تصلح دليلاً على الإثبات، فقد توجد نصوص لا يمكن أن تصدر من الرجل المقصود، أما الإثبات فلا بدّ من نصّ صريح قاطع الدلالة. وقد أورد الدكتور بهاء الدين فروقاً تسترعي الانتباه بين آراء المصنّف وآراء الزَّمخشري، من جنس أنه يستخدم المصطلحات الكوفية في دَرْج كلامه، فيقول في الإعراب مثلاً (نصبٌ كذا على القطع) أي على الحال. فاضطرّ المحقّق إلى تعسّف

التخريجات، كإسقاط بعض كتبه من الاعتبار، أو القول بأن الخلاف شكلي، أو أنه استخدم المصطلح الكوفي لأنه يشرح كتاباً كوفياً، أو البحث عن المصطلح في كلامه ولو بغير المعنى، أو أنه ربَّما عدل عن رأيه الأول، إلى غير ذلك من التخريجات غير المقنعة.

ولم يستخرج المحقِّق خصائص أسلوب الشارح التي تميِّزه عن غيره، كطريقته في الإشارة إلى العلماء وأصحاب المذاهب ومجادلتهم والثناء على بعضهم وذمِّ بعضهم، وطريقته في التعقيب عليهم، وإشاراته إلى نفسه وسيرته ومشايخه، وما إلى ذلك من الدقائق واللطائف التي يمكن استظهار المتكلِّم منها. ولقد وضع يده على بعض الآراء التي انفرد بها الشارح وعقد لها فصلاً قصيراً في المقدِّمة ١٢٦، من أجل التدليل على سعة اطِّلاعه ومعرفته بلغة العرب، ولكنَّه لم يبحث عنها في كتب الزَّمخشري لإثبات أنه الشارح! وقد بحثت في أساس البلاغة عن قول الشارح إنَّ المِسْك والإجّانة والأُتْرُجُّ كلمات فارسية معرَّبة فلم أجد شيئاً، لأنه ذكر الكلمة الأولى وحدها ولم يقل إنها فارسية ، ولا في الكشاف أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ختامه مسك﴾ وقال المحقِّق إن الشارح انفرد بقوله (ليس في أظماء الإبل ثلثٌ)، ووثَّقه من شرح الفصيح للهروي ولم يذكر توثيقاً له من كتب الزَّمخشري (ولم أجده في أساس البلاغة). وأشار إلى اقتباسه مرَّتين من كلام "أبي مسلم بن بحر صاحب التفسير"، فالمتوقَّع أن ينقل منه الزَّمخشري عشرات المرَّات في الكشّاف وغيره، ولكنَّ المحقِّق لم يُشر إلى شيء من ذلك. وراجعت الموضع المناسب من الكشّاف ٥٦/٣، فلم أجد ذكراً لهذا الرجل، ولا أظنّه مذكوراً في أي كتاب من كتبه (ولم يتيسَّر لي استقصاء هذه المسألة بعد). فهذه الفرائد هي الأحرى بأن تدلّ على المصنِّف، وهي الأولى بأن يُبحث عنها بدلاً من البحث عن العبارات المعتادة! وقد نشرت في الهند مقتطفات من كتاب أبي مسلم ، ولكن مصدرها كان تفسير الفخر الرازي لا الزَّمخشري .

فالحاصل أن المحقِّق لم يحرص على طلب المسائل والعبارات المهمَّة في كتب الزَّمخشري، وإنَّما انصرف إلى أقلِّها دلالةً على المصنِّف، وهي الآيات والأحاديث والشروح اللغوية والشواهد والأمثال المعلوم سلفاً أنها مشاع بين العلماء. وكرَّر الإشارة إلى تطابق النصوص، مع أن النصوص التي يُوردها غير متطابقة، فلا أدري ما معنى التطابق لديه؟! فإذا كان بمعنى التقارب فلا بدَّ أن تتقارب الشروح اللغوية في مصنَّفات العلماء.

انظر إلى المثَل الذي ورد في الفائق ٥٤/٤ مطابقاً لشرح الفصيح "إنَّ أهونَ السَّقْيِ التَّشْريعُ"، فهو موجود في الأمثال لأبي عُبيد ٢٤٠ والدرَّة الفاخرة لحمزة ٤٥٥/٢ والجمهرة لأبي هلال ٩٣/١ ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٦/٢ والمستقصى للزَّمخشري ٤٤٤/١ وغيرها، وتكلَّم عليه أكثر المصنِّفين في الأمثال وغريب الحديث. فقال المحقِّقُ (انفرد بهذه الرواية في الفائق ٥٤/٤، حيث ورد في كتب الأمثال (أهونُ السَّقْيِ التَّشْريعُ)، دون (إنَّ) ، وأصرَّ على هذه الحجَّة في الردِّ الصحيح ١١٢. ولكنَّه مع الأسف لم يذكر بقيَّة الحقيقة وهي سقوط " إنَّ " في المستقصى، أي في الكتاب المعقود للأمثال خاصَّة، المرتَّب على الحروف، فلا مجال للتعلُّق بأن الناسخ اختصرها! فإن وُجدت " إنَّ " في شرح الفصيح فسيقول إنها موجودة في الفائق، وإن سقطت فسيقول إنها ساقطة من المستقصى! وإذا كان الاتِّفاق القليل والاختلاف القليل لهما هذه *الدلالة العظيمة*، فالله أعلم كم عدد الاختلافات بينه وبين مجموع كتب الزَّمخشري!

بل إنَّ هذا الدليل على هشاشته وضعف دلالته باطل بالمرَّة! لأنه يقول في الفائق (فقال عليٌّ "أوردها سعدٌ وسعدٌ مُشْتَمِلْ"، ثمَّ قال "إنَّ أهونَ السَّقْيِ التَّشْريعُ" ...

المثلان مشروحان في كتاب المستقصى). فهذا حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أورده بحروفه، وهو موجود في كتب المحدِّثين بهذا النصّ بصرف النظر عما ورد في كتب الأمثال، ولم يأبَه لزيادة "إنَّ" أو سقوطها وهو يشير إلى وروده في المستقصى. فحبّذا لو تأمّل المحقِّقُ قول أبي عُبيد في الأمثال ٢٤٠ (وقد فسَّرناه في غريب الحديث)، وإيضاح محقِّقه لموضعه من كتاب غريب الحديث ٤٧٧/٣. وقد راجعته فيه فوجدته بلفظ "إنَّ أهونَ السَّقْي التَّشْريعُ"، كما في الفائق سواءً بسواء. وقد أشار ابن الأثير أيضاً إلى وجوده في كتاب أبي عُبيد (كما أوضح الدكتور بهاء الدين). فلو وقف المحقِّق قليلاً لتحقيق المسألة - ما دام يريد الاحتجاج بها - لوجد العبارتين في كتب الناس، ولكنَّه أطلق هذا الحكم وخلط بين كتب الأمثال وكتب غريب الحديث ليخرج بدعوى أنها رواية انفرد بها الزَّمخشري. ما أكثر الأشياء التي تنادي على نفسها فلم يكتشفها المحقِّق الفاضل!

والحقّ أنها لا تحتاج إلى كدّ الذهن لمن يعرف طرائق القدماء في التصنيف، فأصحاب غريب الحديث يوردون الآثار بحروفها وينقل اللاحق منهم عن السابق، وهم في الغالب عيال على كتاب أبي عُبيد، وأصحاب الأمثال يوردون العبارات الدارجة على الألسنة وينقل اللاحق منهم عن السابق، وهم في الغالب عيال على كتابه الآخر، ولا شيء يمنع عليّ بن أبي طالب من زيادة "إنَّ" في الأمثال التي يتمثَّل بها، فأورد أبو عُبيد كلامه في غريب الحديث فقلَّده الزَّمخشري في الفائق، وأورد المثل الدارج في كتاب الأمثال فقلَّده في المستقصى! لا رواية فريدة ولا حقوق طبع وتأليف ولا دلالة على مصنِّفٍ البتَّة! هكذا مضت سنَّة العلماء بنقل بعضهم عن بعض، ولا إشكال في ذلك إلاّ إذا أتى آتٍ فقال: هذا كلامه وهذه روايته التي انفرد بها!

أما وقد أصرَّ المحقِّق على الاستدلال بتطابق النصوص، فلقد كان من الواجب عليه أن يُتقن المقارنة. ولكنَّه وقف عند استخراج بعض النصوص والحكم عليها بالتطابق أو التقارب، ولم ينظر هل الكلام من إنشاء الزَّمخشري! ومضى في أوّل المقالة أنه عزا كلام ثعلب إلى الشارح واستخرجه من كتب الزَّمخشري، وهذا مثال آخر: فقد استشهد بقول الشارح (الشأفة: قَرْحةٌ تخرج بالرِّجل فتُكوى فتذهب. تقول: أذهب اللَّه أصله كما أذهب ذاك)، وقابله بما ورد في المستقصى (هي قَرْحةٌ تخرج بالقدم فتُكوى فتذهب. والمعنى: أذهب اللَّه أصلَه كما أذهب ذاك)، وقال: هذا تشابهٌ أم تطابق؟ فأقول: هذا تشابهٌ بليغ لا يأتي بالمصادفة من غير شكّ، ولكن ليس تفسيره أنها عبارة الزَّمخشري، ولا أنه طفق إلى المستقصى لينقل شرحاً كان قد كتبه لهذه الكلمة، ولا سيَّما أنه لم يذكر إحالة. وإنَّما تفسيره الظاهر أنها عبارات اللغويين الجارية على الألسنة والأقلام. قال صاحب مختار الصحاح (الشأفة: قَرْحةٌ تخرج في أسفل القدم فتُكوى فتذهب. يقال في المثل: استأصل اللَّه شأفته أي أذهبه اللَّه كما أذهب تلك القَرْحة بالكيّ). فهي من عبارات القدماء، ولم أعمد إلى تحقيق أصلها لأن الغرض بيان أنها أقوال قديمة.

وكذلك تفريق الشارح بين النجم والشجر في سياق الكلام على قوله تعالى ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، فشهرة المسألة والاستشهاد عليها بالآية تغني عن إطالة القول فيها، وهي موجودة في جمهور كتب اللغة والتفاسير والغريب وغيرها بعبارات متقاربة. قال ابن قتيبة مثلاً في أدب الكاتب ٧٨ (الشجر: ما كان على ساق، والنجم: ما لم يكن على ساق. قال الله عزّ وجلّ ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾) وكذلك تصحيح "الجمَل الأنف" إلى "الجمَل الأنِف"، فهو معروف في كتب اللغة وليس رأياً للزَّمخشري، ولم ينتظروا إلى القرن السادس لتصحيح هذا الحرف الوارد في كتاب أبي عُبيد. وهذه الأوليات لا تخفى على المحقِّق الكريم بطبيعة الحال، فلقد أدرك أنها عبارات القدماء وهو

يردُّ قول القائلين بأن الكتاب لغير الزَّمخشري، ولكنَّه تناسى ذلك ههنا! فلو حرص - وفَّقه الله - على تحرير براهينه قبل عرضها على القراء لكان خيراً له ولهم، بدلاً من الاستكثار من الدعاوى والأدلة التي لا تصبر على الامتحان.

(٢٢) خطورة ضعف الأدوات:

قد أشرت في هذه المقالة، وأشار غيري في مقالاتهم، إلى أغلاط ومجازفات غير قليلة وقع فيها المحقِّق الفاضل، ربَّما بسبب العجلة أو عدم إتقان الأدوات اللازمة، ولعلَّه يسعى إلى تلافيها إن شاء الله. ومن أهمّ ذلك باب التعريف بالرجال، لأنه أدقّ أبواب التحقيق وأدعاها إلى الوهم والزلل. وقد رأيت ما وقع من قصور التعريف بابن مهدي وأبي طارق، وقلَّة الاحتفال بالتعارض العظيم بين عصر الزَّمخشري وعصر المشايخ الثلاثة، والاختلاف بينهم وبين مشايخه المعروفين، والجزم بأن الحسن بن المظفَّر كان من شيوخه، وبأن المصنِّف كان معتزليّاً، وتَرْك البحث في نسخة اللبلي سنداً ومتناً، وقلَّة الاحتفال بنسختي البغدادي وابن الخباز، وتسمية السماعات نقولاً والنقول روايات، والاضطراب العظيم في تسمية أبي عليّ. أخطاء غريبة جداً في الرجال والكتب والأسانيد والسنين والمذاهب ومطابقة النصوص، ولم يفلح تذكير المذكِّرين بإقناعه بهذه الأغلاط، بل إنه ليقع في أخطاء جديدة في ردوده عليهم.

حتَّى قواعد التحقيق لم تسلم من الخلط، فإنها - على الضدّ مما يوهم كلامه في المقدمة والمقالات - لا تهدي إلى الزَّمخشري؛ لأن شرح الفصيح لم يُذكر في مؤلَّفاته ولا في مؤلَّفات القريبين منه في الزمان والمكان ولا في تراجم الثقات الأثبات له، ولم يُذكر فيه شيء من مؤلَّفاته. انظر مثلاً إلى القاعدة الثالثة (فحصُ مادَّة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ)، فأسماء الشيوخ تدلّ بوضوح ما بعده وضوح على اختلاف العصر، وكان الواجب على المحقِّق أن يصرِّح بوجود التعارض ويسعى لحلّ الإشكال، ليتميَّز الرأي عن الحقائق وينظر الناس في المسألة على بيِّنة. ولكن ليس له أن يُوحي للقرَّاء بأنه قد اعتبر القواعد المقرَّرة فصحَّ الكتاب للزَّمخشري. وكلّ إشكال في الدنيا وكلّ اختلاف بين الناس يمكن الخروج منه بدعوى تحريف النصوص واختصار الأسماء. ومن الغريب أن تَصُبَّ هذه الأغلاط والتجاوزات دائماً في مصلحة الرأي الذي رآه، ولم يتصادف أن أخطأ خطأً يُبعد الكتاب عن عصر الزَّمخشري!

وإليك مثالاً آخر على التسرُّع وضعف التحقيق التاريخي، لا جدال فيه إن شاء الله: فقد عدَّ قاضيَ القضاة أبا عبدالله محمَّد بن عليّ الدامغاني من شيوخه، وقال: اجتمع به ببغداد، وأحال على معجم الأدباء ١٢٧/١٩، ثمَّ وضع علامة استفهام عند ذكر وفاته سنة ٤٧٨، كأنه يريد أن يشكِّك فيها لأن عُمْر الزَّمخشري كان إحدى عشرة سنة آنذاك [المقدِّمة ٩٣]. ولا أظنّ أن الأخ الكريم قد سُبق إلى هذه الدعوى الغريبة، ولو تدبَّر ترجمة الرجل لعلم أنه جاء إلى العراق قبل مولد الزَّمخشري بخمسين عاماً، وطار ذكره وصار قاضي القضاة وشيخ الأحناف في عصره، فأنَّى لصبيٍّ خوارزمي أن يجتمع به؟! وهذه عبارة ياقوت (حُكي أن الدامغاني المتكلِّم الفقيه سأله عن سبب قطع رجله فقال: دعاءُ الوالدة، وذلك أني أمسكت عصفوراً وأنا صبيٌّ صغير ... ... إلخ). فليس فيها أنه محمَّد بن عليّ قاضي *القضاة*، وهي صريحة بأن الزَّمخشري سُئل وهو رجل كبير، أي بعد موت القاضي بيقين. وعلى كلّ حال فإن الجواب لا يجعله تلميذاً للرجل الذي سأله عن السبب!

وانظر بإزاء ذلك إلى صنيع الدكتور أحمد الحوفي رحمه الله في كتاب الزَّمخشري ٥٠، فقد أدرك أنه لا يستطيع تحرير المسألة فآثر السلامة قائلاً (اجتمع في بغداد بالفقيه الحنفي الدامغاني)، وتكلَّم على بلد الدامغان وقال (من علمائها قاضي القضاة أبو عبدالله محمَّد بن

عليّ الدامـغـاني). وهذا هو اللائق بأهل العلم بدلاً من الخوض في الأمور على غير هُدى. فإذا كان المحقّق يخطئ في هذه الأمور الظاهرة ويندفع هذا الاندفاع، فكيف يُوثق بقدرته على تحقيق أدقّ مسألة يواجهها محقّق، وهي نسبة كتاب مجهول إلى صاحبه ؟!

ولم أعرف هذا الرجل يقيناً، ولكن ترجم له محقّق إنباه الرواة في الحاشية ٢٦٨/٣ فقال (أحمد بن محمّد بن عليّ أبو الحُسين الدامغاني، كان من بيت العلم والقضاء في بغداد، توفّي سنة ٥٤٠)، وأظنه ابن قاضي القضاة. وهذه الصفحة قرأها المحقّق وأحال عليها، فلم يوفّق إلى قراءة هذه الحاشية التي تلوح عليها لوائح التوفيق.

(٢٣) خلاصة المسألة :

كان ينبغي أن تكون مسألة هذا الكتاب واضحة غاية الوضوح للمحقّق الكريم، لو وُفّق لصياغة الفروض بالطريقة العلمية وامتحانها وعدم الانتقال من فرض إلى فرض إلا بعد إثباته بالحجّة القويّة أو نفض اليدين منه. وخلاصتها على النحو التالي:

* لدينا نسخة من شرح الفصيح لم يكتب عليها اسم المصنِّف.
* نقل منه ابن الخباز في أول القرن السابع وعزاه إلى الأسْتَراباذي.
* ونقل منه اللَّبْلي في آخر القرن السابع وعزاه إلى الزَّمخشري.
* ونقل منه البغدادي في القرن الحادي عشر وعزاه إلى الأسْتَراباذي.
* ولا شكّ في أن هؤلاء الواقفين عليه كانوا ينقلون من نفس هذا الكتاب. وليس المهمّ عدد نقولهم؛ لأن الغرض معرفة مصنِّف النسخ التي كانت لديهم.
* فمدار تصنيفه على هذين الرجلين لا غير: الزَّمخشري والأسْتَراباذي، لأن الشواهد لا تشير إلا إليهما، ونستبعد جميع الأسماء الأخرى التي لا دليل عليها كأبي هلال والأهوازي وغيرهما.

المشكلة إذن لا تخرج في طبيعتها عن أمثالها من المشكلات العلمية، ويكون حلّها بافتراض فرضين وعرض الحقائق عليهما والموازنة بينهما، من أجل قبول أحدهما وردّ الآخر، بالموضوعية والتجرُّد وعدم التحيُّز إلى أحدهما، ولو على سبيل الترجيح كما يقتضيه المنطق العلمي: فالفرض الأول أن يكون الكتاب من تصنيف الزَّمخشري، والفرض الثاني أن يكون من تصنيف الأسْتَراباذي. ومن البديهي أن تضعيف أحد الاحتمالين يعني تقوية الاحتمال الآخر لأنّ الكتاب لم يُنسب إلى رجل ثالث .

وقد اتّضح مما مضى أن الفرض الأول مرجوح لأنه يثير كثيراً من الإشكالات التي تضمحلّ إذا اعتمدنا الفرض الثاني. ففي الكتاب أشياء كثيرة تلائم الأسْتَراباذي وعصره، وليس فيه ما يتعارض معه، وفيه أشياء كثيرة تتعارض مع الزَّمخشري وعصره، بدليل أن المحقّق أقام رأيه على دعوى اختصار الأسانيد، وواجه الشُّبهات بالافتراضات الظنّية والمخارج الجدلية، ولم يستطع إقامة الدليل الحاسم على شيء منها. وإذا سلّمنا بأن المصنِّف يدعو نفسه أبا عليّ، وأنه من جيل تلامذة العسكري، وأنه قد هذّب غريب الحديث لأبي عُبيد، فقد قُضي الأمر!

فالحاصل أنه ليس من تصنيف الزَّمخشري قولاً واحداً، وأغلب الظنّ الذي يكاد يقترب من اليقين أنه لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ كما شهد به ابن الخباز *والبغدادي* .

هذا ما تيسّر تحريره، على كثرة المشاغل. وأعتذر للقرّاء من الإطالة، ولكن لا بدّ من بسط الكلام لتحرير مسائل الخلاف. ولستُ آمنُ الزللَ في بعض ما قلتُه أو في جميعه، فإن أحسنت فمن توفيق الله وإن أسأتُ فمن نفسي ومن الشيطان، ولأخينا الدكتور إبراهيم بن عبدالله الغامدي أطيب التحية والتقدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .